

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 28 العدد 3 خريف 2000

أبحاث

مقابلة

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

Email: JSS@KUC01.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

خريف 2000 - المجلد 28 - العدد 3

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965)

E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
خريف 2000 – المجلد 28 – العدد 3

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

أعدت هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية للقارئ العزيز في هذا العدد طائفة من الموضوعات التي تقع في القلب من اهتمامات العلوم الاجتماعية، وهي قضايا ساخنة تمس المجتمع العلمي والمثقف معاً، وتؤثر فيهما. وهذا نهج اتخذته المجلة؛ لكونها منبراً علمياً، ومشروعاً ثقافيا.

إن العين لا يمكن أن تخطئ ما يعصف بالعالم من تغييرات كبيرة، وكأن حركة التغيير أصبحت شلالاً هادراً من المتعذر صده أو التحكم في تدفقه، وكانت المجلة قد بدأت في استشراف المستقبل بأعين خيرة الأكاديميين والمفكرين العرب، من أجل ذلك ما زلنا متواصلين معهم ومع القارئ من خلال باب «الألفية الجديدة: الآمال والطموحات» عسى أن ترسم لنا هذه التطلعات ملامح القرن الجديد.

إن الحديث عن نوع التغيير وشكل الصراع الذي يمكن أن يحدث في ما هو قادم من أعوام، يدفعنا إلى استطلاع رأي الباحثين الغربيين ممن لهم نظرة ثاقبة وجهد أصيل في ميادين دراستهم، ولأجل ذلك تشعر المجلة باعتزاز كبير بانضمام البروفسور «فرِد هاليداي» إلى قائمة كتاب هذا العدد من خلال نشره لبحث يسعى فيه إلى تبديد وهم أطلقته أصوات ثقافية محدودة في الغرب حول كون الإسلام قد أصبح مرشحاً لتهديد الحضارة الغربية وعالمها، و«هاليداي» فضلاً عن إسهاماته العلمية في دراسة المنطقة العربية والإسلامية فإنه – كذلك – يعد من بين قلة من المفكرين الغربيين ممن قرؤوا المنطقة العربية والإسلامية بروح علمية حيادية ومنصفة.

وفي هذا العدد يناقش كذلك عبدالله الغامدي بعض هذه الاتجاهات السائدة في الغرب وتأثيراتها في السياسة الغربية، ولعله هنا يذكرنا بأن الأصولية المسيحية تحاول جاهدة أن تنأى بنفسها عن ضجيجها الكبير والتحريض الذي كانت العصور

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

الوسطى مسرحه الزمني، وتتجه إلى الانخراط في المشروع السياسي المدني بكل قنواته ومسالكه.

ويضم العدد – فضلاً عن ذلك – بحثاً كتبه عوض العنزي من قسم الإدارة العامة يناقش فيه آثار الخصخصة على العمالة الوطنية في دولة الكويت، ويحاول العنزي أن يدرس ما هو محتمل من نتائج وآثار هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لسياسات الخصخصة التي تسعى إلى رفع كفاءة الاقتصادات المحلية على الشرائح الاجتماعية المختلفة.

في حين يقدم لنا حامد نهار من قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت بحثاً مهماً حول الاضطرابات السلوكية التي يتعرض لها أبناء الأسر ذات الدخل المحدود في الكويت، وتعد هذه دراسة قيّمة على ضوء ما يتعرض له المجتمع الكويتي والمجتمعات العربية من تغييرات كبيرة في أحوالها الاقتصادية والتي قد تنعكس سلباً على الأسرة العربية.

وفي بحث آخر يسعى كل من جمعة يوسف من قسم علم النفس بجامعة الملك سعود، وعبداللطيف خليفة من قسم علم النفس بجامعة الكويت إلى دراسة ظاهرة الخجل لدى طلاب الجامعة في السعودية والكويت وفهم علاقتها بالتوافق الاجتماعي، وقد خرجا بمجموعة من النتائج المفيدة.

وسعياً إلى تعرُّف تجارب المفكرين العرب، قامت المجلة بالالتقاء بالأستاذ الدكتور محمد الرميحي، واستعرضت معه هموم الثقافة التي يعايشها كل مبدع في العالم العربي، والتي توجه إلينا رسالة مهمة بأن التنمية الثقافية الهادئة العقلانية إنما تتطلب جهاداً طويلاً ودؤوباً حتى تؤتي ثمارها، وتجربة الرميحي في هذا الميدان إنسانية ورائدة، والمجلة تسعد بأن تقدمها لقرائها العرب.

وأخيراً، فقد أعددنا للقارئ مجموعة منتقاة من عروض الكتب ومراجعاتها، والتي من شأنها أن تجعله على اطلاع دائم بحركة التأليف والترجمة في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالعرفان للقارئ العزيز ولهيئة تحرير المجلة وكتابها ومحكميها، لما يقدمونه من دعم مستمر لها، ولعل ذلك غاية ما نطمح إليه ونسعى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هذا وبالله التوفيق.

اليمين المسيحي وتأثيره على السياسة الأمريكية

عبدالله جمعان الغامدي*

ملخص: لاحظ المتابعون للسياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة أن هناك تنامياً ملحوظاً لتأثير اتجاه اليمين المسيحي في الولايات المتحدة وبخاصة في أوساط الحزب الجمهوري. وقد أصبح هذا التأثير مهماً بدرجة كبيرة منذ انتخابات 1994 التي نجحت فيها منظمات هذا الاتجاه في إيصال عدد كبير من المرشحين المؤيدين لها إلى مناصب مهمة على المستويات المحلية والولائية والقومية، كما أثبتت أن لها مقدرة كبيرة في تحديد «أجندة» النقاش وفرض وجهات نظرها حول عدد من الموضوعات المهمة، مثل قضية الإجهاض وقيم الأسرة والشذوذ الجنسي والصلاة في المدارس والدعم الأمريكي لإسرائيل. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط بعض الضوء على هذا الاتجاه بغية تعرف أسباب ظهوره والمواقف التي يتبناها ومدى تأثيرها على السياسة الأمريكية، وذلك من خلال التركيز على دراسة واحدة من أبرز منظمات هذا الاتجاه وأكثرها نشاطا، وهي منظمة الائتلاف المسيحي التي أنشأها ويرأسها حاليا القس والسياسي الأمريكي «بات روبرتسون».

المصطلحات الأساسية: الأصولية المسيحية، اليمين المسيحي، الائتلاف المسيحي، الولادة الجديدة كمسيحي، الأغلبية الأخلاقية، القادة الأنجيليون، العلمانية الإنسانية، الحركة المناوئة للإجهاض، قيم العائلة، حركة تحرير المرأة، موقعة أرماغدون، الكنيسة المرئية، برنامج العهد الجديد، الحزب الجمهوري.

مقدمة

لم تقتصر ظاهرة العودة إلى الدين التي سادت منذ أواخر السبعينيات على العالم الإسلامي فقط بل امتدت لتشمل الدول الصناعية الرأسمالية عموما والولايات

(*) أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود.

المتحدة على وجه الخصوص، مما حدا بمجلة NewsWeek إلى اعتبار سنة 1976 سنة الإنجيليين. ومع أن عدداً كبيراً من أفراد النخبة المثقفة الأمريكية كان يعتقد قبل ثلاثة عقود فقط بأن الأصولية المسيحية تحتضر وأنها في طريقها إلى الاختفاء – فيما عدا بعض الجيوب المعزولة في الجنوب التي لم تصل إليها مؤثرات المدنية بشكل كبير مع محدودية تأثير المنظمات الدينية حينذاك على المجتمع الأمريكي لاهتمامها بالخلاص الفردي أكثر من اهتمامها بالتغيير الثقافي (Trollinger 1996) – فإن الملاحظ أن حركة الانبعاث الديني البروتستانتي تبدو اليوم حية ومزدهرة وبخاصة بعد تحالفها الوثيق مع الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري، الذي كان سببا رئيسا في فوز «رونالد ريغان» في انتخابات الرئاسة خلال الثمانينيات. ومنذ ذلك الحين استقطبت الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة اهتمام كثير من المفكرين ووسائل الإعلام، نظراً لأن كثيراً من أتباعها أصبحوا أكثر اهتماماً بالتأثير على العملية السياسية من خلال إنشائهم منظمات اليمين المسيحي، الذي اعتبر من أكثر الحركات السياسية والاجتماعية إثارة في القرن العشرين. بل إن المتابع لحملة انتخابات الرئاسة الأمريكية الحالية سيلاحظ أن هناك حضوراً قوياً للدين في برامج معظم المرشحين فيها، ويظهر ذلك جليا في تنافس مرشحي الحزبين الرئيسين في تأكيد أهمية القيم الدينية، وبخاصة ما يتعلق بموضوع الولادة الجديدة كمسيحي born again christian، الذي يعتبر الشعار الأبرز لقادة منظمات اليمين المسيحي، والذي أكده كل من «جورج بوش» الابن مرشح الحزب الجمهوري و«ألبرت جور» مرشح الحزب الديمقراطي. كما ينظر البعض إلى مبدأ المحافظة الرحيمة compassionate conservatism الذي طرحه «جورج بوش» الابن شعاراً لحملته الانتخابية، والذي يؤكد ضرورة دعم الحكومة للمشروعات الخيرية التي تقدمها الكنائس والمنظمات الدينية، على أنه خطوة أخرى تجاه تطبيق الأفكار الإنجيلية على السياسة، مما دفع ببعض المتابعين للانتخابات الحالية إلى انتقاد ما يجري واعتباره لا يتفق مع مبادئ الدستور الأمريكي التي تؤكد ضرورة الفصل بين الدين والسياسة.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة تنامي دور الدين في الحياة السياسية الأمريكية، من خلال التركيز على اتجاه اليمين المسيحي – لا سيما منظمة الائتلاف المسيحي – باعتبارها المنظمة الأبرز بين مجموعات هذا الاتجاه.

التدين في المجتمع الأمريكي

على الرغم من تبني النظام السياسي الأمريكي مبدأ الفصل بين الدين والدولة

فإن الملاحظ أن الدين قام بدور مهم ولا يزال في المجتمع الأمريكي، إذ يظهر لدى الأمريكيين نزعة قوية للانتماء إلى عضوية الكنائس، مع حرص على حضور المناسبات الدينية، كما يزداد احتمال اعتقادهم في الإله والقول بأن الدين يقوم بدور محوري في حياتهم بالمقارنة إلى شعوب الديمقراطيات الرأسمالية ما بعد الصناعية الأخرى (Gallup 1985; Tiryakiam 1993; Lipset 1996).

والتدين في الولايات المتحدة قديم سبق نشأة الدولة ذاتها، إذ إن أحد أهم الأسباب التي دفعت أوائل المهاجرين للاستقرار هناك كان يتمثل في الرغبة في ممارسة شعائرهم الدينية بعيدا عن الاضطهاد الديني الذي لاقوه في بلادهم السابقة – أوروبا. ومن أبرز الشواهد على ذلك ما جاء في الميثاق الشهير الذي وقعه ركاب إحدى سفن المهاجرين في عرض المحيط، وعرف باسم السفينة ذاتها ميثاق «مي فلاور» Mayflower، والذي نص على إقامة مدينة مسيحية مثالية على الأرض، وطبق الأمر في مستوطنة «بلايموث»، حيث ألزم السكان بإطاعة الطقوس الدينية وطبقت فيها تعاليم الإنجيل بحرفيتها ولاسيما ما يتعلق بيوم الأحد. ومنذ ذلك الحين والدين يؤدي دوراً محوريا في الثقافة العامة والسياسات العامة، وامتد تأثيره ليمتزج بالتعليم والطب والفنون والسياسة. وكما يقول «شنايدر» فإنه «عن طريق الدين يمكن القيام بكل شيء» (يوسف الحسن، 1997، ص67).

ومع أن الدين لعب دوراً مهماً في بعث الحماسة لدى الناشطين السياسيين طوال التاريخ الأمريكي، بدءا بالبيوريتانيين (المطهرين) مروراً بالثورة الأمريكية وحركات إلغاء الرق وتحريم الخمور إلى النضال من أجل الحقوق المدنية، حيث كان الإنجيليون يشكلون واجهة تلك الحركات، فإن موجة الانبعاث الحالية تختلف عن الحركات السياسية والإصلاحية الماضية في نقطة مهمة تتمثل في أن نشاطها السياسي كان نتيجة للاعتقاد السائد في أوساط الفئات الإنجيلية، التي كانت ساكنة سياسيا منذ إخفاق مرحلة تحريم الخمور، بأن النخبة العلمانية المهيمنة على مختلف الجوانب الفكرية والثقافية للمجتمع الأمريكي تحاول إقصاء المتدينين عن النقاش السياسي وانتهاك قيمهم ومعتقداتهم، وتنظر إليهم بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية في مجتمع كانوا قد أسهموا في إنشائه. ولقد صرح القس «جيري فالويل» Rev. Jerry Falwell زعيم منظمة الأغلبية الأخلاقية Moral Majority المسيحية قائلا: «لقد بارك الله هذه الأمة لأنها في أيامها الأولى حاولت الإخلاص لله والإنجيل، وسيجد أي طالب مجتهد للتاريخ الأمريكي أن أمتنا العظيمة أنشئت من قبل رجال ربانيين لتكون أمة مسيحية» (Falwell, 1980, p. 250).

وعلى الرغم من التوقعات بأن التوازن السياسي الذي تركه برنامج العهد الجديد New Deal في الثلاثينيات سيؤدي إلى نمط من التوازنات الانتخابية تهيمن عليها الطبقة الاجتماعية، فإن الأهمية السياسية للانقسامات الدينية برهنت على قدرتها على الاستمرار طوال القرن العشرين؛ إذ وفر كل من الكاثوليك واليهود قاعدة دعم قوية للحزب الديمقراطي في حين استمرت طوائف البروتستانت الرئيسة في دعمها للحزب الجمهوري قبل برنامج العهد الجديد وبعده (Fowler and Hertzke 1995, pp. 86-87). وبسبب هذا الاستقرار فإن الدور الذي أدته الانقسامات الدينية في تشكيل السلوك الانتخابي ربما لم ينل الاهتمام الكافي؛ إذ يلاحظ أن العلماء الاجتماعيين لم يبدأوا بإعادة النظر في العلاقة بين عضوية الجماعات الدينية والسلوك الانتخابي بشكل منتظم إلا في السنوات الخمس عشرة الماضية (Leege, 1993a). ويعزى معظم هذا الاهتمام إلى ظهور جماعات اليمين المسيحي الناشطة سياسيا.

ويشار إلى أن الجدل حول حجم الانقسام الديني في السياسة الأمريكية تأثر بوجود تحولين بارزين، فمن جهة دفعت الشهرة العامة المتنامية للمنظمات الناشطة ضمن اليمين المسيحي إلى افتراض تنامي أهمية الدين في السياسة الأمريكية، إذ يعتقد بأن اليمين المسيحي استطاع تسييس مجموعة مهمة من القيم الاجتماعية والدينية مما أدى إلى دفع المحافظين المتدينين إلى الانخراط في العملية السياسية، والذي تمثل في ازدياد تفضيل تلك الفئة للمرشحين الجمهوريين (Simpson, 1985; Diamond, 1995)، ومن ثم فإن الانقسام الاجتماعي الأكثر شهرة للائتلافات الحزبية سيتمحور حول المتدينين الذين ينظمون حياتهم وفقا لالتزامات دينية من جهة، وغير المتدينين أو الذين لا يؤدي الدين دوراً مهماً في حياتهم من جهة أخرى (Kellstedlt *et al.,* 1994).

أما التحول الثاني الذي أحدث جدلاً واسعاً حول الدين والسياسة في كل من وسائل الإعلام وفي أوساط المحللين السياسيين فيتمثل في إمكانية حدوث إعادة تنظيم أخرى realignment في أوساط الناخبين البروتستانت المسيحيين؛ وذلك لأن البروز المفاجئ لليمين المسيحي في نهاية السبعينيات – بوصفه عاملاً في السياسة الأمريكية – فضلا عن الدور الذي أدته بعض أوائل منظمات اليمين المسيحي، مثل منظمة الأغلبية الأخلاقية Moral Majority في انتخابات الثمانينات بدا وكأنه يشير إلى نموذج لخلاف سياسي تحتل فيه القيم الدينية موقعاً محورياً فيما يتعلق بقرارات الناخبين.

بروز اليمين المسيحي

لليمين المسيحي المعاصر جذور عميقة في التاريخ الأمريكي، تعود إلى البدايات الأولى للمجتمع الأمريكي في الصور المتنوعة لليوتوبيا البروتستانتية التي استمرت منذ ذلك الحين في موجات متتالية من الإحياء الديني. إلا أن موجة الانبعاث المعاصرة لم تبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق يعتبر «مارتن» Martin، في معالجته للتعبئة السياسية للإنجيليين (وهم عصب اليمين المسيحي) بعد الحرب العالمية الثانية، القس «بيلي جراهام» أباً روحياً لهذا الانبعاث الجديد؛ وذلك لأنه هو الذي وفر التبرير الإنجيلي لمقاومة الشيوعية في الخمسينيات، حيث أصبح شخصية سياسية مؤثرة خلال إدارة الرئيس «أيزنهاور»، كما طور فيما بعد علاقات وثيقة مع الرئيس «نيكسون». ومع أن «جراهام» تأثر سلبياً بأحداث فضيحة ووترجيت واضطر إلى الانزواء عن المسرح السياسي، فإنه نجح في جعل الوجود الإنجيلي السياسي والاجتماعي مقبولا في الحياة العامة لأمريكا المعاصرة (Martin, 1996).

لكن «جراهام» لم يكن وحده على الساحة، إذ إن الصراع حول الحقوق المدنية في الستينيات أضفى شرعية على الانخراط الإنجيلي في السياسة، على الرغم من أن تلك الشرعية أضعفت نوعا ما نظرا لوجود المؤسسات والرموز الإنجيلية على جانبي الصراع. ثم جاءت فترة الستينيات والسبعينيات التي شعر فيها الإنجيليون بأن المجتمع الأمريكي والثقافة الأمريكية يقفان ضدهم في ظل التغيرات الجذرية السياسية والاجتماعية التي حدثت حينذاك، ولاسيما بعد صدور قراري المحكمة العليا بمنع الصلاة في المدارس في عام 1962 والسماح بالإجهاض في عام 1973، وتزامن ذلك مع الثورة الثقافية في أواخر الستينيات التي مثلت تحدياً صارخاً للقيم الإنجيلية. ولذلك يرى Lechner (1989) أن النشاط السياسي بين المحافظين المسيحيين في السبعينيات يعود في جزء منه إلى الطريقة التي من خلالها تم تحديد (وتعريف) الوضع العام في أمريكا اجتماعيا من قبل الأصوليين والمراقبين الناقدين ووسائل الإعلام. وقد نظر زعماء دينيون محافظون إلى الستينيات باعتبارها تمثل فترة من الانحلال والشذوذ الواسع النطاق (LaHaye, 1980; LaHaye & LaHaye, 1994; Reed, 1994)، وعبروا عن قلقهم المتزايد حيال الوجهة التي كانت تسير في اتجاهها الولايات المتحدة خلال تلك الفترة، وبخاصة مع تزايد معدلات الجريمة والتطبيق الصارم للفصل بين الكنيسة والدولة، وإباحة الإجهاض، والثورة الجنسية، وحركة حقوق الشاذين جنسيا، وإخراج الدين من التعليم العام، وتزايد الإباحية

الجنسية في التلفاز والأفلام، وانتشار الصور الفاضحة، وتحدي الأدوار التقليدية للجنسين، والارتفاع المذهل لحالات الطلاق، لا سيما أن تلك الأمور تعتبر ذات صلة وثيقة بالأسرة والتنشئة الاجتماعية للجيل القادم من المسيحيين (Guth, 1996a). وقد تزامن ذلك القلق مع تنامي المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمسيحيين البروتستانت مما مكنهم من تطوير بناءات مؤسسية قوية (Davis & Robinson, 1996).

وإضافة إلى ذلك يذكر يوسف الحسن عوامل أخرى يمكن إيرادها لتفسير موجة الانبعاث الحالي للحركة المسيحية المعاصرة منها:

1 – تزايد ميل الرأي العام الأمريكي نحو الكنيسة وما تطرحه من قيم وتقاليد في مواجهة ما عاناه المجتمع الأمريكي من هزائم عسكرية في فيتنام وفضيحة ووترغيت التي أدت إلى استقالة «نيكسون» من منصبه في عام 1974، وهذا الأمر أدى إلى ولادة عديد من المؤسسات والبرامج الكنسية واعتبار عام 1976 عام المسيحيين الأصوليين.

2 – وصول الرئيس «جيمي كارتر» إلى منصب الرئاسة في الولايات المتحدة معلنا عن ولادته من جديد كمسيحي born again christian، ومؤمنا بأن تأسيس إسرائيل هو تحقيق للنبوءات التوراتية.

3 – تولي «مناحيم بيجن» رئاسة الحكومة في إسرائيل في عام 1977 مما أضفى مشروعية على التطرف الديني اليهودي، واستخدام الإشارات والتعابير التوراتية لتبرير الاستراتيجية الصهيونية، وكان حريصا على إقامة علاقات وثيقة مع قادة الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة.

4 – تنبه المنظمات الصهيونية اليهودية إلى أهمية تنامي الحركة المسيحية الأصولية في الولايات المتحدة، ومسارعتها إلى إقامة تحالف متين معها ودعم اتجاهاتها، باعتبارها أسرع وأضخم كتلة مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة.

5 – انتشار شبكة واسعة من «الكنيسة المرئية» ببرامجها الاستعراضية الدينية المسيحية وبقادتها من نجوم التلفزة، وبما تمتلكه من المحطات المسموعة والمرئية فضلاً عن المؤسسات الإعلامية والاستثمارية والتربوية، وبما تستخدمه من أجهزة تقنية حديثة في الاتصالات والإدارة.

6 – صعود اليمين السياسي المحافظ في الولايات المتحدة مع وصول «رونالد ريغان» إلى البيت الأبيض في عام 1980، إذ أسس هذا اليمين الجديد برامجه

السياسية والاقتصادية والثقافية على تحالفات مع حركة اليمين المسيحي الأصولية، وعلى مبادئ دينية محافظة، ولقاء على أرضية مشتركة في دعم غير مشروط لإسرائيل (ص 190).

وفي ظل هذه الظروف برزت عدة منظمات لليمين المسيحي (انظر جدول1) على الساحة السياسية القومية الأمريكية، ابتداء بمنظمة الأغلبية الأخلاقية التي أنشأها القس «جيري فالويل»، كانت تهدف جميعها إلى «إعادة الشخصية المسيحية للثقافة الأمريكية وإيجاد حل مسيحي للمشكلات الاجتماعية لمجتمع حديث». (Lechner 1989, 56).

وفي هذا المجال يؤكد «بات بيوكانن» Pat Buchanan قائلا:

إن العهد القديم والعهد الجديد لا يمثلان فقط خطوطاً إرشادية مهمة للإنقاذ الشخصي، بل إنهما يحتويان أيضا على الوصفات اللازمة للقوانين العادلة والمجتمع الفاضل من أجل بناء مجتمع فاضل على الهضبة....... إن الدين يمثل جذور الأخلاق التي تعتبر قاعدة للقانون...... ومن ثم فإن الخيار الوحيد المتاح للتقليديين والمحافظين هو الاستمرار في الكفاح حتى نتمكن من إعادة بناء حكومة وبلد ينسجمان جدا مع منظورنا للمجتمع الفاضل، أي بلد رباني (ص91).

ويعتقد أنصار اليمين المسيحي أن هناك عقبتين رئيستين تقفان في طريق ذلك الهدف هما العلمانية الإنسانية والشيوعية. ويرون أن العلمانيين الإنسانيين، من خلال إيمانهم بأن العقلانية الإنسانية يمكن أن تحل المشكلات وتقود الإنسانية إلى حياة أكثر عقلانية وإقناعا، إنما يجحدون بوجود الله ويحاولون أن يستبدلوا به عالماً يتمحور حول الإنسان دون الحاجة إلى الهداية الإلهية. وأن هذه العلمانية تصبح أكثر خطورة عندما تهيمن على المدارس، بل إن تلك الهيمنة أصبحت واضحة للعيان في المناهج التعليمية التي نادراً ما يشار فيها إلى الله، وتتجاهل حقيقة خلق الله للكون. وفي هذا السياق يفصح Tim LaHaye أحد أبرز قادة منظمة الائتلاف المسيحي عن هذه المشكلة عندما يقول:

إن الإنسانية ببساطة محاولة من الإنسان لحل مشكلاته بعيدا عن الله، نظراً لأن الظروف الأخلاقية ازدادت سوءاً بالتوازي مع تزايد التأثير العلماني الإنساني الذي حول بلادنا من مجتمع إنجيلي إلى مجتمع ديمقراطي لا أخلاقي خلال الأربعين سنة الماضية. ومع أنه كان متوقعا أن يعترف الإنسانيون بفشلهم لكنهم

جدول (1)
أبرز منظمات اليمين المسيحي في الوقت الحاضر

اسم المنظمة	رئيس المنظمة	مقرها	مجال اهتمامها
الائتلاف المسيحي Christian Coalition	Pat Robertson	شيسابيك، ولاية فرجينيا	تعتبر هذه المنظمة الأكثر تأثيرا من بين منظمات اليمين المسيحي ولديها فروع في الولايات الخمسين، وهدفها فرض القيم المسيحية على السياسة الأمريكية. وتقوم استراتيجيتها على الاهتمام بالقاعدة الشعبية وتفعيل دورها وصولاً إلى قمة الهرم السياسي.
مواطنون من أجل التميز في التعليم Citizens for Excellence in Education	Robert Simonds	كوستا ميسا، كاليفورنيا	هذه المنظمة مثلها في ذلك مثل الائتلاف المسيحي منهمكة بشكل كبير في محاولة إعادة أمريكا إلى القيم الدينية من خلال دفع مرشحيها لخوض الانتخابات ومجالس المدارس، فضلاً عن محاولة إصلاح النظام التعليمي بتغيير المناهج لتصبح أكثر اتساقا مع الدين، والعمل على إعادة الصلاة إلى المدارس.
النساء المهتمات بأمريكا Concernet Women for America	Beverly LaHay	واشنطن العاصمة	تهتم هذه المنظمة بالضغط على المسئولين المنتخبين لتبني أجندتها المؤيدة للأسرة والمعارضة للشذوذ الجنسي والإجهاض. وتقوم بذلك من خلال فروعها المنظمة جيدا على المستوى المحلي والبالغة أكثر من 1200 فرع في أرجاء البلاد.
منتدى النسر Eagle Forum	Phyllis Schafly	التون، ولاية الينوي	على الرغم من صغر حجمها مقارنة بمنظمات اليمين السياسي الأخرى فإنها كانت مؤثرة بشكل كبير في مواجهة الحركة الأنثوية في الولايات المتحدة، فضلاً عن مواقفها القوية في مناهضة الإجهاض والشذوذ الجنسي.
مجلس أبحاث الأسرة Family Research Council	Cary Bauer	واشنطن العاصمة	تعتبر هذه المنظمة التي انفصلت عن منظمة الاهتمام بالأسرة في عام 1992 بمثابة جماعة ضاغطة تهدف أساساً إلى معارضة القوانين التي تسمح بإعطاء الأفراد الذين يقيمون علاقات غير شرعية أو الشاذين جنسياً الامتيازات والضمانات القانونية نفسها التي يتمتع بها المتزوجون، فضلاً عن معارضتها حضانات الأطفال المدعومة من الحكومة وقوانين المساواة الحمائية للمرأة ضمن قوة العمل.
الاهتمام بالأسرة Focus on Family	James Dobson	كولورادو سبرنغز، ولاية كولورادو	تنظر هذه المنظمة إلى نفسها بوصفها مؤسسة تعليمية لمقابلة احتياجات التنمية السياسية للمسيحيين الإنجيليين، ولذلك تهتم بنشر الكتب ومجلات الأطفال، ولديها برامج تثقيفية تذاع عبر أكثر من 400 محطة في العالم.
مؤسسة المؤتمر الحر (مؤسسة التراث) Free Congress Foundation Heritage Foundation	Paul Weyrich	واشنطن العاصمة	تهتم بتنمية القاعدة الشعبية وتفعيل دورها، كما أن لديها برنامجا لمراقبة اختيار القضاة يمارس ضغوطا للتأثير على اختيار قضاة محافظين اجتماعيا ومنتمين لليمين المسيحي. وقد كان لذلك الدور الأبرز في جعل الإجهاض قضية رئيسة لكل المنتمين لليمين المسيحي.
مهمة إنقاذ Operation Rescue	Randall Terry	بنجهامتون، ولاية نيويورك	نالت هذه المنظمة اهتماما إعلاميا واسع النطاق لجهودها الهادفة إلى إغلاق عيادات الإجهاض من خلال جلوس أنصارها طوال الوقت أمام مداخل تلك العيادات لمنع الوصول إليها.
معهد ريذرفورد Rutherford Institute	John Whitehead	شارلوتسفيل، ولاية فرجينيا	يعتبر الذراع القانونية لليمين المسيحي ويصر على أن الحرية الدينية تشمل الصلاة في المدارس وتعليم فكرة الخلق بدلاً من التطور ومنح إعفاءات ضريبية للمشروعات التجارية التابعة للكنائس.
ائتلاف القيم التقليدية Traditional Values Coalitions	Lou Sheldon	اناهايم، كاليفورنيا	يتخذ مواقف مناهضة للتشريعات الهادفة إلى منح حقوق خاصة للشاذين جنسيا ويعمل على تنمية قيم الأسرة التقليدية.

رفضوا بشدة مواجهة حقيقة إخفاقهم، ونجدهم بدلا من ذلك يحاولون عزو فشلهم إلى الدين التقليدي أو الجهل أو الرأسمالية أو الخرافات الدينية (cited in Diamond, 1989. p. 85).

ويشير قادة اليمين المسيحي بأصابع الاتهام إلى منظمات مثل رابطة النساء الوطنية NOW، واتحاد الحريات المدنية ACLU، والرابطة القومية لتقدم الملونين NAACP باعتبارها تقود مؤامرة علمانية إنسانية تهدف إلى إنشاء مجتمع علماني، ونظام اقتصادي اشتراكي، وحكومة عالمية، ونزع سلاح الجيش، وإخضاع الشعب إلى سيطرة الحكومة (Schlafly, 1987).

أما العقبة الثانية التي تقف في وجه إعادة أمريكا إلى الله من وجهة نظر اليمين المسيحي فهي الشيوعية. ولا يقتصر خطر الشيوعية في نظر هؤلاء على نسق المعتقدات التي تؤمن بها، والتي تعتبر مناقضة تماما لكل ما يناضل من أجله اليمين المسيحي، بل يتعداه إلى الوجود العسكري الذي تمثله الشيوعية والذي يهدد وجود الولايات المتحدة. ونظراً لأن الشيوعية تتحين أي فرصة وتستخدم أي وسيلة لفرض سيطرتها على العالم فإنه لا يمكن إيقافها إلا بقوة مضادة مساوية في القوة، إن لم تكن أكثر تفوقاً، وأن ذلك لن يتأتى إلا من خلال زيادة الإنفاق العسكري. وبرغم انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشيوعية وانتصار الايديولوجية الرأسمالية في الحرب الباردة وتبني معظم الدول الشيوعية السابقة – وعلى رأسها روسيا – للأيديولوجية الرأسمالية فإن كثيراً من قادة هذا الاتجاه يعتقدون بأن خطر الشيوعية بوصفها عقيدة ما زال قائما، وأن ما حدث لا يعدو كونه تكتيكاً جديداً في المواجهة.

ويرى اليمين المسيحي أن كلا من العلمانية الإنسانية والشيوعية تلتقيان في الاعتقاد بأن الإنسان خيّر بطبعه، وأن السلوك السيئ للأفراد يرجع إلى الطبيعة المحيطة بهم، وهو ما يمكن تحسينه من خلال العقلانية الإنسانية. إلا أن قادة اليمين المسيحي يؤمنون بأن الطبيعة الإنسانية غير عقلانية وأنانية بطبعها، ومن ثم فإن الأفراد في حاجة دائمة للإرشاد الإلهي، وبالتالي فإنه ينبغي عند الضرورة إجبارهم على العيش وفق الشرائع الإلهية، وأن على الحكومة تأكيد أهمية السلوك الصحيح، أو على الأقل فإن عليها أن تسهل مهمة عمل المؤسسات الأخرى للقيام بتلك المهمة؛ أي أن عليها أن تدعم جهود الكنائس والمنظمات الدينية. كما أن

الديمقراطية لا تكون مناسبة إلا إذا كانت تسير وفقا للقواعد الإلهية، أما عندما تتخذ الأغلبية قرارا مضادا لمشيئة الله فإنها يجب أن تقاوم. لذا فإن الحرية في هذه الحالة تعني فقط حرية العمل وفقا للتعليمات الإلهية.

ويبدو أن دائرة الخلاف والجدل حول اليمين المسيحي ازدادت اتساعا في التسعينيات مع إيراد عدد من المحللين شواهد تشير إلى أن الناخبين الإنجيليين المسيحيين (وهم يشكلون أهم أنصار اليمين المسيحي في أوساط البروتستانت) تحولوا بشكل متزايد إلى تأييد الحزب الجمهوري، على الرغم من الانتكاسات التي مني بها اليمين المسيحي في الآونة الأخيرة (Kellstedt & Green, 1993, p.56; Kellstedt *et al.,* 1994, p.308; Miller & Shanks, 1996).

ومن الجدير بالذكر أن التحولات السياسية خلال السبعينيات والثمانينيات أسفرت عن انتهاء هيمنة الحزب الديمقراطي في الجنوب مع تجاوب الجنوبيين مع خطاب الحزب الجمهوري، في الوقت نفسه الذي بدأ فيه لاعبون أساسيون – مثل «جيري فالويل» و«بات روبرتسون» – يؤكدون الحاجة الملحة لنشاط ديني محافظ في المجال السياسي (Ammerman, 1991, p. 39). وقد مثل هذا حشدا أوليا لتشكيل منظمات اليمين المسيحي.

وكانت البداية مع حملة انتخاب الرئيس «كارتر» في عام 1976 الذي كان إنجيلياً، مما دفع منظمات اليمين المسيحي التي يغلب عليها الإنجيليون البروتستانت إلى دعمه في الانتخابات. لكنه سرعان ما خيب آمالهم بعد تبنيه سياسات ليبرالية سياسية واقتصادية واجتماعية لم يرض عنها المسيحيون البروتستانت لاسيما في مجال الأسرة. وقد تحولت خيبة الأمل تلك لدى أنصار اليمين المسيحي إلى العمل السياسي الذي اتخذ شكل إنشاء شبكات مختلفة للحفاظ على القيم الأسرية ومعارضة الإجهاض. وقد جذبت تلك الأساليب انتباه خبراء اتجاه اليمين الجديد The New Right في الحزب الجمهوري، الذين اعتقدوا أن بإمكانهم الفوز بالرئاسة وجزء مهم من الكونجرس في انتخابات عام 1980، من خلال توظيفهم لأصوات اليمين المسيحي، مما أدى إلى حدوث نوع من التقارب في المواقف بين الحزب الجمهوري واليمين المسيحي. وقد جاء ذلك متزامنا مع استمرار التدخل الحكومي في المدارس الأصولية الجنوبية (التي أسس عدد منها خلال فترة الفصل العنصري) فضلا عن التدقيق المتكرر من قبل أجهزة الأمن ومصلحة الضرائب في

حملات جمع التبرعات التي يقوم بها رجال الكنيسة من خلال التلفاز، وهذا أدى إلى إقناع قادة لم يكونوا يهتمون بالسياسة سابقا، مثل «جيري فالويل» و«بات روبرتسون»، بأهمية الانخراط في العملية السياسية (Guth, 1996a). ومن هنا وجد هؤلاء القادة أنفسهم في خندق واحد مع اتجاه اليمين الجديد وتبنوا استراتيجيات ذلك الاتجاه، مما جعل جماعات اليمين المسيحي منذ البداية تمثل جزءا من ائتلاف سياسي لجناح يميني جديد (Oldfield, 1996, pp. 218-219).

وعلى الرغم من الاهتمام الإعلامي الذي حظي به اليمين المسيحي في البداية فإن بدايته كانت ضعيفة، إذ كان يتكون في بدايته من مجموعة كوادر ذات ترابط هش تشترك في الغالب في عضوية مجالس مشتركة، وكان ينظر إليه حينذاك على أنه على هامش المجتمع الأمريكي، وانتقد من قبل بعض السياسيين على اعتبار أنه يمثل يمينا متعصبا جديدا (Johnson, 1983). كما اقتصرت جهود منظماته مثل الأغلبية الأخلاقية، والطاولة المستديرة الدينية، والصوت المسيحي، على تعبئة وتحريك القساوسة الأصوليين من منطقة حزام الشمس (Guth, 1996b). ودفعت تلك البداية المتواضعة – فضلا عن إخفاق «بات روبرتسون» في مسعاه للفوز بمنصب الرئيس في انتخابات عام 1988م، وتضاؤل دور منظمة الأغلبية الأخلاقية، وتورط عدد من أبرز رموز الكنيسة المرئية مثل «جيمي سواجارت، وجيم بيكر، واورال روبرتز» في فضائح جنسية ومالية – ببعض المراقبين إلى الزعم بانتهاء اليمين المسيحي، إلا أنه سرعان ما أذهلهم الانبعاث الجديد لذلك الاتجاه مرة أخرى مع بروز منظمة الائتلاف المسيحي، التي برزت بوصفها قوة دينية وسياسية واجتماعية ذات تأثير مهم على الساحة القومية، وبخاصة في أوساط الحزب الجمهوري (Bruce, 1988). ومع أن «روبرتسون» لم ينجح في الانتخابات فإنه فاجأ الصحافة ومناوئيه بحجم تأييده السياسي (Oldfield, 1996, Green, 1996)، إذ فاق عدد الأفراد الذين تبرعوا لحملته الانتخابية عدد الأفراد الذين تبرعوا لبقية مرشحي الحزب الجمهوري مجتمعين. وقد دفع هذا «بات روبرتسون» إلى أن يطلب من «رالف ريد» Ralph Reed تشكيل منظمة الائتلاف المسيحي Christian Coalition التي تعرف اختصارا بـ CC، والتي أصبحت المنظمة الأبرز لليمين المسيحي على أنقاض منظمته التي خاض بها الانتخابات الرئاسية.

ويستمد اليمين المسيحي دعمه بشكل أساسي من الجماعات البروتستانتية المحافظة، التي شهدت نموا ملحوظا خلال الثلاثين سنة الماضية مقارنة بطوائف البروتستانت الرئيسة الأقدم. ويعزو (1991) Belah زيادة الإقبال على جماعات

اليمين المسيحي وبخاصة الائتلاف المسيحي إلى حالة الحصار التي فرضها الاتجاه الرئيس للبروتستانت على أتباعه، إذ يزعم بأن التحالف الذي تم بين قيادات ذلك الاتجاه ودولة الرفاهية الاجتماعية الليبرالية أفقد ذلك الاتجاه دعم وولاء كثير من اتباعه الذين استاؤوا من تزايد دور الحكومة big government وتوسع دور الكنيسة big religion (Belah, 1991).

ويزعم كل من Finke and Stark أن النمو المتزايد للتقاليد الأصولية أو المحافظة يعود إلى المسئوليات الاجتماعية التي فرضتها تلك الجماعات على أعضائها، في الوقت الذي لم تكن فيه كنائس الاتجاه السائد تفرض فيه التزامات كافية. فالناس كما يقولان «يميلون بطبعهم إلى تقييم الدين على أساس قدر الالتزام الذي يفرضه عليهم – فكلما ازدادت التضحيات التي يقدمها الفرد لكي يحسن من وضعه من الناحية الدينية ازدادت أهمية الدين بالنسبة له» ((Finke & Stark, 1992, p. 238). ومن الملاحظ أن الكنائس المحافظة، وبخاصة من خلال منظورها المحدد للمعايير الأخلاقية ودرجة اختلافها عن الثقافة السائدة، تعظم من حجم العوائد المترتبة على الولاء لها، والانخراط في تقاليدها في الوقت نفسه الذي تصر فيه على بقاء أعضائها في عزلة عن الثقافة الكبيرة المتفسخة.

ومع أن بعض المحللين السياسيين قد يقبلون من دون تحفظ بأن الأيديولوجية السياسية لليمين المسيحي تقوم على اعتقاداتهم الدينية (Bruce, 1994, Finke & Stark, 1992) فإن جذور جماعات اليمين المسيحي، وبخاصة الائتلاف المسيحي، وتحالفاته غير المتوقعة تشير إلى أن الدوافع الدينية ليست القوة الوحيدة وراء نشاط اليمين المسيحي. فها هو «رالف ريد» أحد أبرز قيادات اليمين المسيحي، والذي كان يشغل منصب المدير التنفيذي لمنظمة الائتلاف المسيحي حتى بداية عام 1999، يعترف بأن اقتناعاته السياسية كانت دائما تسبق اعتقاداته الدينية (Reed, 1996). كما أن هناك دلائل على أن جماعات اليمين المسيحي اتخذت في بداية ظهورها موقفا يمثل يمين الوسط للنشاط السياسي (Russell, 1976; Moen, 1992; Martin, 1996)، فضلاً عن أن مواقف اليمين المسيحي السياسية ليست مشتقة بالضرورة من الكتابات الإنجيلية والتقاليد المسيحية لا سيما أن هناك تاريخا موثقا للنزاع والخلاف في الديانة المسيحية فيما يتعلق بموقف الفرد حيال المشكلات الاجتماعية (Schmidt, 1991).

منظمة الائتلاف المسيحي

يرى كثير من المحللين السياسيين أن إنشاء منظمة الائتلاف المسيحي قد مثّل منعطفا رئيسا في جهود المسيحيين اليمينيين في بعث القيم المسيحية وترسيخها في المجتمع الأمريكي؛ وذلك لأن هذه المنظمة تستمد وظيفتها الأساسية من إيمان مؤسسها «بات روبرتسون» بأن القوى الإلحادية والعلمانية التي تشمل وسائل الإعلام، والتعليم، ونخبة هوليود، والمحاكم، والجماعات الليبرالية حولت البلاد من أمة مسيحية إلى أمة معادية للمسيح، ومن ثم فإن الهدف الأساسي للائتلاف هو العودة بالبلاد مرة أخرى إلى الله. وقد صرح «روبرتسون» قائلا: «إنني أدعوكم للانضمام إلى جيش الوطنيين المسيحيين المتنامي الذي يعمل من أجل إعادة أمريكا إلى الله مرة أخرى (Goldstein, 1993, p.69). وتتميز منظمة الائتلاف المسيحي عن غيرها من منظمات اليمين المسيحي الأخرى في إدراكها لطبيعة المواجهة مع القوى المعادية لها والمهيمنة على المؤسسات السياسية، مما يتطلب وضع استراتيجيات جديدة ومبتكرة للتأثير على العملية السياسية عبر دفع أكبر عدد ممكن من المعتنقين لمبادئها إلى الانخراط في العمل السياسي على مختلف المستويات، بدءاً بالقاعدة الشعبية. ولذلك أصبحت عبارة الخروج من مقاعد الكنيسة إلى الحلبة العامة مفهوماً محورياً لمنظمة الائتلاف المسيحي منذ إنشائها في أعقاب انتخابات الرئاسة لعام 1989، التي أصبحت تمثل المنظمة الأكثر نشاطاً وحيوية لليمين المسيحي المنبعث في السياسة الأمريكية خلال هذا العقد.

وقد أخذ الائتلاف المسيحي بقيادة «بات روبرتسون» زمام القيادة المحورية لحركة اعتقد كثير من المحللين بأنها قد ماتت بعد فشل محاولة «روبرتسون» خوض انتخابات الرئاسة في عام 1988م، لكن الذي لا يعرفه كثيرون هو أن «روبرتسون» استفاد كثيراً من ذلك الإخفاق في المجال السياسي، بعدما أدرك أن جهود الإنجيليين المسيحيين لانتشال المجتمع الأمريكي من المأزق الأخلاقي والسياسي الذي يعيشه لا يمكن أن يحالفها النجاح على أي مستوى حكومي دون أن تكون مصحوبة بدعم سياسي منظم على مستوى القاعدة الشعبية، مما دفعه إلى تغيير استراتيجيته السياسية بكاملها، عندما وضع كلمة الجذور الشعبية نصب عينيه وقرر نسيان البريق القومي والرئاسي في الوقت الحاضر على الأقل، والتركيز – بدلا من ذلك – على استخدام الكنائس الإنجيلية الأمريكية ذات التأثير المهم كمراكز محلية لحملة تعليمية ومبادرة على مستوى القاعدة الشعبية، من خلال الوصول إلى مجالس المدارس والسلطة التشريعية في الولايات والانخراط في الدوائر الحزبية المحلية.

وفي هذا السياق يقول متحدث بارز للائتلاف المسيحي في ولاية ميتشيغان «إن العقد القادم ينطوي على الفرصة الأكبر للعمل على مستوى القاعدة الشعبية، وإن الوقت حان لصرف أنظارنا عن البيت الأبيض والتركيز بدلاً من ذلك على الجذور» (Gilbert, 1993, 40). كما ينقل «مارتن» عن أحد قادة هذا الاتجاه قوله:

إذا أردت أن تكون ذا تأثير على العملية السياسية في هذه البلاد فإن عليك أن تنتخب أناساً على المستوى المحلي، ومن ثم البناء على ذلك من القاعدة إلى القمة. ونتيجة لتبنينا هذه الاستراتيجية فإن لدينا الآن عدداً كبيراً من الأصدقاء في المجالس المدنية ومجالس المقاطعات والمدارس وفي الهيئات التشريعية الولائية، وهو الشيء الذي كنا نفتقده في الماضي. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نتحدث بجدية في الوقت الحاضر عن ضرورة إجراء تغييرات جذرية في واشنطن؛ وذلك لأنه أصبح لدينا حكام ولايات ومشرعون ورؤساء بلديات يتبنون مواقفنا المحافظة .(Martin, 1996, p.308)

ولكي يتمكن المحافظون الإنجيليون من العمل بفعالية على هذا المستوى كان عليهم أن يواجهوا ويتغلبوا على العقبة النفسية التي أدت إلى تحجيم نشاطهم في المجال السياسي، فهم لم يصبحوا رقما مؤثرا في المجال السياسي الأمريكي بعد، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الشكوك المتجذرة في الأوساط اللاهوتية الإنجيلية حيال ملاءمة العمل السياسي للحياة المسيحية. ويعود هذا التردد إلى الخلاف بين التقوية Pietism (حركة دينية نشأت في القرن السابع عشر كانت تؤكد أهمية دراسة الكتاب المقدس والخبرة الذاتية الشخصية) من جهة، والدين السياسي من جهة أخرى.

ومن المؤكد أن السياسة الإنجيلية تأرجحت خلال تاريخها الممتد عبر قرنين من الزمن ما بين الانخراط في المشهد السياسي الأمريكي والانزواء عنه. إلا أن الانغلاق الكامل سواء على الغريزة السياسية أو التقوية كان يبدو مستحيلا ربما حتى في الوقت الحاضر. ويبدو أن الانبعاث الهادي لمنظمة الائتلاف المسيحي بزعامة «روبرتسون»، الذي أكد بعد إخفاقه في الانتخابات الرئاسية أنه ولد من جديد born again، لتعميد العمل المسيحي في المجال السياسي وتطهيره من أجل أن يمثل تقوية لاهوتية صحيحة خلال التسعينيات، أخرج الإنجيليين من هذا المنعطف الحرج لاسيما بعد أن أسند «روبرتسون» رئاسة تلك المنظمة إلى «رالف ريد» الذي يعتبر واحداً من أبرز العقول المفكرة في السياسة الأمريكية المعاصرة.

ولتحقيق ذلك الادعاء استخدم «روبرتسون» إمبراطوريته الإعلامية وشهرته العامة كقائد روحاني ملهم فضلاً عن ثروته الكبيرة لمساعدة اليمين المسيحي على حملته الهجومية الأضخم في الولايات المتحدية، ابتداء من القاعدة الشعبية، في سبيل تحقيق الأهداف المعلنة التي تشمل:

1 – تمثيل المسيحيين أمام المجالس المحلية والسلطات التشريعية الولائية والفدرالية.

2 – تدريب المسيحيين على العمل السياسي المؤثر.

3 – إطلاع المسيحيين على التشريعات وقضايا الساعة.

4 – الحديث إلى الأوساط العامة ووسائل الإعلام.

5 – الاحتجاج ضد محاولات اضطهاد المسيحيين والدفاع عن حقوقهم المشروعة.

وتشير الدلائل كلها إلى أن المبادرة الجديدة كانت ناجحة جدا – إلى الحد الذي حدا بـ Suzanne Pharr – في خطاب لها في جامعة غرب إلينوي – إلى اعتبار الحركة واحدة من الحركات الاجتماعية الرئيسة الثلاث في القرن العشرين، إلى جانب كل من حركة العمل وحركة الحقوق المدنية (Pharr, 1993). كما أكد «نيوت جينجريتش» رئيس مجلس النواب الأمريكي السابق في خطابه الرئيس أمام مؤتمر طريق النصر للائتلاف المسيحي في 1993 أن «بات روبرتسون» و«مارتن لوثر كنج» يعتبران أبرز رجلين في القرن العشرين. وبإيجاز يمكن القول بأن الاهتمام بالقاعدة الشعبية والمشاركة المحلية أصبح الآن علامة بارزة لليمين المسيحي الجديد. وقد لاحظ «مارتن» (Martin ،1996) النجاح المتزايد لمرشحي الائتلاف المسيحي على مستوى القاعدة الشعبية، وأشار إلى أن التأثير السياسي لهذا الاتجاه خلال المؤتمر القومي للحزب الجمهوري في عام 1992م وصل إلى مستويات عالية لم يصل إليها من قبل.

ويزدهر الائتلاف المسيحي في المناطق التي يعتبر الناخبون فيها أنفسهم محافظين ومعارضين لحقوق الشاذين ومؤيدين لقيم الأسرة التقليدية، وأنهم ضحايا للظلم وعدم المساواة في الفرص، ومن ثم يتطلعون إلى مجتمع يمنحهم بعضا من القوة والإيمان، فضلا عن المناطق التي يكون الدين فيها مسيساً.

ومن مؤشرات تنامي تأثير هذا الائتلاف وحضوره على الساحة أن عدد المنتمين له قفز من 50,000 عضو في سنته الأولى عام 1989 إلى أكثر من 1,700000

عضو دافع لرسوم الاشتراك في سنة 1999م، يتركز معظمهم في الجنوب والغرب حيث يتكاثر الإنجيليون البروتستانت وأتباع الكنائس غير المذهبية. كذلك فإن صحيفة هذا الائتلاف The Christian American التي ترسل إلى الأعضاء المخلصين كانت تصدر في البداية كل شهرين، ثم أصبحت الآن شهرية، ويخطط لتوسيع قاعدة توزيعها في نهاية هذا العقد لتصل إلى عشرة ملايين نسخة في الشهر، وهذا يعني أربعة أضعاف توزيع مجلة Time الشهيرة. إضافة إلى ذلك فقد طبع الائتلاف المسيحي 40 مليون نسخة إرشادية للناخب لتوزيعها في انتخابات عام 1992 في جميع أنحاء الولايات المتحدة (Reid, 1993). أما فروع الائتلاف المحلية فقد وصل عددها إلى أكثر من 872 تغطي الولايات الخمسين. وبهذه القاعدة العريضة القائمة على الكنائس، والذراع الإعلامية القوية، والشعور بوجود مهمة أخلاقية سياسية، مع النضج السياسي، ووجود اتفاق واسع ومشترك على برامجه، فإن اليمين المسيحي عموما، والائتلاف المسيحي على وجه الخصوص، يعتبر من الناحية النظرية حزبا سياسيا بكل ما تعنيه الكلمة.

وفي هذا السياق يحذر Skipp Porteous، وهو قسيس أصولي سابق ومؤسس معهد First American Studies، من تعاظم خطر هذا الاتجاه بقوله:

لقد جاء هؤلاء الناس إلى الساحة السياسية ليبقوا فترة طويلة، ولذلك فإنهم ليسوا قلقين على هذه السنة أو السنة القادمة. إن هؤلاء الناس الذين انتخبوهم لإدارة السيطرة على المياه ومجالس المدارس وغيرها موجودون في النظام السياسي الآن، وسيتدرجون في مستوياته المختلفة إلى الأعلى. وإذا لم يتم إيقافهم الآن فإنهم سيديرون البلاد في غضون عشرين سنة (Carter, 1994, P. 60-65).

مواقف الائتلاف المسيحي

تنبع القيم الأساسية للائتلاف المسيحي – التي يريد أنصاره أن تكون معياراً لقيم المجتمع الأمريكي – من الفهم الحرفي للتوراة والإنجيل؛ حيث يؤمن هؤلاء بالتطبيق الحرفي والمباشر لهما على الشئون المعاصرة، وبخاصة ما يتعلق منها بالمسائل الأخلاقية. ومن ثم تصبح السياسة الأمريكية في هذه الحالة معركة حول الأهداف وليس الوسائل، وصراعا لتحقيق النصر الإلهي، ومن ثم فليس هناك مجال للتسوية أو الحلول الوسط مع الخصوم. ويقوم الافتراض الأساسي لهذا الائتلاف على أساس أن الأصول التي بنيت عليها الولايات المتحدة كانت ربانية، إذ تزعم Phyllis Schlafly أن:

إعلان الاستقلال يمثل إعلانا رسميا وصريحا من قبل الشعب الأمريكي بالإيمان بالله، ومن ثم فهو وثيقة دينية من أول جملة فيه إلى آخر جملة...... إن الأمة التي أنشئت بوساطة ذلك الإعلان العظيم لهي بلد رباني، وأن الحقوق التي وردت فيه هي حقوق إلهية، وأن الأفعال التي قام بها موقعوه جاءت بإلهام من الله (ص23).

إن الإيمان بالله والاتباع الصارم لتعليماته تدرّس على أنها جزء من اتباع كلمة الله، وبناء على ذلك تعتبر مواقف الائتلاف المسيحي معروفة للجميع، فهم يقفون ضد تقنين الإجهاض، إذ يرون أنه يمثل جريمة قتل تبررها الأنانية والانغماس في الملذات من قبل النساء اللاتي تأثرن بالحركة الأنثوية في الولايات المتحدة.

وتربط Schlafly رغبة الحركة الأنثوية في مخالفة القوانين المقدسة بالمذهب الإنساني العلماني حيث تقول:

كما أن المذهب الإنساني يقوم على الإلحاد وعلى الفكرة القائلة بأن الإنسان هو محور الكون، فإن الحركة الأنثوية تضع النساء في مركز الكون. لقد اختارت تلك الحركة كلمة «التحرر» لأنها تعني التحرر من البيت والزوج والأسرة والأطفال (ص130).

ويفضل الائتلاف المسيحي عملية الاختيار في التعليم (أي إنهم يحبذون التعليم الخاص المدعوم). كما أنهم يؤمنون بالخلق بدلاً من عملية التطور البيولوجي التي يعتنقها العلمانيون الإنسانيون، وحاولوا مرارا استصدار تشريعات لتعليمه في المدارس. كما أنهم يعارضون العلمانية الإنسانية فيما يتعلق بالشذوذ الجنسي، ويرون أن هذا الأمر ليس انحرافا فقط وإنما غير أخلاقي أيضا. ويدعم الائتلاف المسيحي قيم الأسرة التقليدية بقوة، ويحاول أنصاره كسر الحاجز الفاصل بين الدين والدولة منكرين أنه كان هناك أي نية لدى الآباء المؤسسين للفصل بينهما.

وفي المجال الاقتصادي يتبنى هذا الائتلاف الأفكار «الكالفينية» القائلة بأن الثروة تكتسب من خلال الجهد والكفاح، وأن المسئولية الفردية والتضحية سوف تسهمان في تحقيق النجاح في بيئة تقوم على المؤسسات الحرة، ويتخذون موقفاً معارضاً للضرائب، ويرون أن دور الدولة في هذا المجال يجب أن يقتصر على توفير الأمن والعدالة. ويصر قادة هذا الاتجاه على أن إعلان الاستقلال والدستور في نظرهم هدفا إلى منع تركز السلطة السياسية، وبالتالي فإن تزايد دور الحكومة في المجال الاقتصادي في القرن الحالي يعتبر شراً عظيماً. لكنهم مع ذلك يتبنون موقفاً مؤيداً للتدخل الحكومي في الجوانب الاجتماعية للحفاظ على القيم والأخلاق المسيحية.

وينظر الائتلاف المسيحي إلى نفسه باعتباره ممثلا للطبقة المتوسطة المنسية ومدافعا عن حقوقها المهضومة من قبل مجموعة من القطاعات الأخرى في المجتمع: الأغنياء والأقليات المتعصبة، والفقراء، والطبقة الجديدة المؤلفة من بيروقراطيي الحكومة المتحالفة مع أصحاب المهن الاحترافية. وتستخدم هذه الفئة الأخيرة سلطة الحكومة لإجبار أفراد الطبقة المتوسطة على دفع التكاليف الناتجة عن الفائض الذي يطالب به الفقراء والأقليات، ويتم العمل على ضمان ذلك من قبل الأغنياء والمتسلطين؛ أي إن هناك تحالفا بين تلك الفئات لجعل الأمريكي العادي يدفع الثمن في الوقت نفسه الذي لا تبدي فيه تلك الفئات أي اعتبار للأمريكيين العاديين أو قيمهم التقليدية.

ويعزو أنصار الائتلاف المسيحي السبب في ذلك الوضع المتردي للطبقة المتوسطة إلى النخبة الجديدة التي وصلت إلى السلطة في الثلاثينيات وبدأت في ترسيخ أقدامها تدريجيا حتى استطاعت الهيمنة على الفرعين التنفيذي والقضائي. ويصفون تلك النخبة بأنها حضرية لاأخلاقية ومادية منغمسة في الشهوات والملذات. أما أيديولوجيتها فهي الليبرالية التي تتكون من:

مجموعة الأفكار والقيم التي تدعم بقوة المساواة والحرية والأخوة الإنسانية. إلا أن تلك الأفكار منسجمة ومتوافقة بشكل عجيب مع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المصالح البنائية) للجماعات التي تعتنقها.... ويعود السبب في ازدهار الليبرالية بشكل كامل تقريبا إلى كونها تعكس المصالح المادية والنفسية لذلك القطاع من المجتمع الأمريكي، الذي يتمتع بالامتيازات، والقابضين على السلطة أو الباحثين عنها (Francis, 1982, pp. 68-69).

وبناء على ذلك يرى الائتلاف المسيحي أن وجود حكومة كبيرة ذات صلاحيات واسعة في أيدي النخبة الليبرالية ودعاة المساواة بين الجنسين يمثل مظاهر بارزة للعلمانية الإنسانية، وأن تلك الفئات هي المسئولة عن انحراف الولايات المتحدة عن مسار الفضيلة المسيحية الذي كانت تسير فيه في أيامها الأولى، وأن إباحة الإجهاض وانتشار الصور الإباحية وتفشي الطلاق ومنع الصلاة في المدارس العامة والاندماج القسري من خلال وسائل المواصلات والحصص التفضيلية للأقليات وشيوع الشذوذ الجنسي والتبعية الناتجة عن دولة الرفاهية والارتفاع المتنامي للجريمة وانتشار المخدرات ما هي إلا بعض من الآثار السلبية للهيمنة المستمرة لتلك النخبة.

ويؤكد الائتلاف المسيحي أن تلك النخبة أخفقت أيضا في المجال الخارجي عندما فشلت في إدراك حقيقة الخطر الشيوعي ومن ثم مواجهته، وأن كلا من الاتفاقيات التجارية والمساعدات الاقتصادية واتفاقيات الحد من الأسلحة بل وحتى سياسة الاحتواء التي سادت خلال الحرب الباردة كانت جميعها تمثل تنازلات خاطئة للشيوعية المستبدة.

ودولياً يتخذ الائتلاف المسيحي موقفاً مؤيداً لانتهاج سياسة دفاعية قوية؛ لأن أضمن الوسائل لتحقيق السلام في نظره يتمثل في القوة العسكرية حتى في الحقبة النووية. لذا يذهب أحد قادة هذا الاتجاه إلى القول بأن القنبلة الذرية تعتبر «هدية رائعة أعطيت لبلادنا من إله حكيم» (Lienesch, 1982, p.211). كذلك يتبنى هذا الاتجاه موقفاً عدائياً تجاه الشيوعية حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ ما زال القلق يساور أنصاره من إمكانية انبعاث الشيوعية السوفيتية مرة أخرى إضافة إلى القوة المتنامية للصين الشيوعية، فضلاً عن القوى الشيوعية الأخرى مثل كوبا وكوريا الشمالية.

وللائتلاف المسيحي اهتمام خاص بدعم إسرائيل وتعزيز موقعها واستقلالها. وعلى الرغم من الشعور المعادي للسامية الذي كان يسود في أوساط الإنجيليين في الماضي فإن اليمين المسيحي بشكل عام والائتلاف المسيحي بشكل خاص بدأ يدعم إسرائيل منذ حرب الأيام الستة عام 1967م، نظراً لأهميتها الدينية الخاصة كونها البلاد التي نشأ فيها المسيح والمكان الذي تتنبأ الأناجيل المسيحية بعودته إليها، وأن تلك العودة لن تحدث إلا بعد قيام دولة إسرائيل وبناء الهيكل، ويقول «بات روبرتسون»: «إن إعادة ميلاد إسرائيل هي الإشارة الوحيدة إلى أن العد التنازلي لنهاية العالم قد بدأ، كما أنه مع مولدها فإن بقية النبوءات ستتحقق بسرعة» (هالسل، ص49). وهذا يفسر الموقف المتشدد الذي اتخذه قادة الائتلاف المسيحي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة «بات روبرتسون» الذي لم يكتف برفضها فقط بل زعم أن الله عاقب «رابين» بالموت لأنه وقف في طريق تحقق النبوءة الإنجيلية، وأنه هو سيواجه المصير نفسه إذا ما وقف في طريق الخطة الإلهية (Porteous, 1995).

ونظراً إلى أن الإنجيليين حرفيون فإنهم يؤمنون حرفيا بروايات التوراة والإنجيل، وبخاصة فيما يتعلق بمعركة هرمجيدون بكل تفصيلاتها الزمانية والمكانية، ولذلك يشعر المطّلع على تصريحات رموز اليمين المسيحي وقياداته بأن نهاية العالم أوشكت، وأن الفترة الباقية ستكون حبلى بالأحداث الجسام التي ستكون

إسرائيل محورها وضحيتها، وأن تلك الكوارث ستصل إلى ذروتها في معركة هرمجيدون بين إسرائيل وأعدائها من العرب والروس والصينيين، والتي ستستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة ومنها النووية، وينتج عنها فناء كامل للبشرية ما عدا المؤمنين بالمسيح، الذين ينقذهم المسيح بعودته الثانية ليحكم الأرض ألف سنة قادمة (Lindsy, 1970). وقد نجح قادة هذا الاتجاه في إقناع شخصيات أمريكية بارزة بتلك النبوءات، وعلى رأسهم الرئيس الأسبق «جيمي كارتر» والرئيس «رونالد ريغان» الذي صرح مراراً بإيمانه بحتمية هذه المعركة وقوتها في هذا الجيل (Jerusalem Post, 28 October, 1983)، ومن ثم فإن الحرب العالمية الثالثة ليست عندهم مجرد أمل ينتظر وإنما قدر لا بد من القبول به بل السعي إلى تحقيقه لأنها سوف تمهد المسرح لقدوم المسيح (كامل، 1999).

ومن هنا فإن قادة الائتلاف المسيحي يتبنون الدعوة إلى الدعم المطلق لإسرائيل وبخاصة بعد احتلالها للقدس الشريف في عام 1967م، الذي اعتبر أعظم دليل على صحة النبوءات التوراتية التي أخبرت عن عودة اليهود إليها مقدمة لمجيء المسيح. وهذا يفسر التأييد الأعمى الذي تجده إسرائيل من أنصار هذا الاتجاه، وبخاصة فيما يتعلق بتأكيد ضرورة إبقاء القدس عاصمة لإسرائيل، وتشجيعها على عدم تقديم أي تنازلات فيما يتعلق بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ونجاحهم في التأثير على الكونجرس لاستصدار تشريع يلزم الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس. وفي هذا السياق تقول الكاتبة الأمريكية «لي أوبراين»: «إن المذاهب اللاهوتية لكثرة من البروتستانت تصف إنشاء دولة إسرائيل بأنه تحقيق لنبوءة توراتية. وهي تذهب أيضا إلى أن تجمع اليهود، هو مجرد تمهيد لتنصيرهم قبل المجيء الثاني للمسيح» (أوبراين، 1986، ص286).

وأخيرا فإن للائتلاف المسيحي مواقف سياسية واقتصادية خارجية منها المطالبة بحماية الأقليات المسيحية في العالم، إذ نجحت هذه المنظمة – بالتعاون مع منظمات اليمين السياسي الأخرى – في دفع الكونجرس الأمريكي إلى تبني مشروع قرار يلزم الحكومة الأمريكية بإدراج موضوع الحرية الدينية وحماية الأقليات المسيحية في علاقاتها مع الدول الأخرى. وبرز هذا الأمر بوضوح في الآونة الأخيرة مع تزايد الانتقادات لدول مثل مصر، التي اتهمت بانتهاك حقوق الأقلية القبطية، والمملكة العربية السعودية التي انتقدت لعدم سماحها للمسيحيين بممارسة شعائرهم الدينية، وكذلك الحال بالنسبة للصين.

إضافة إلى ذلك فإن الائتلاف المسيحي يؤيد انتهاج سياسة قومية متطرفة جديدة ويطالب بإنهاء كل أشكال الدعم الاقتصادي للحكومات المعادية أو الفاسدة وإخراج الأمم المتحدة من الأراضي الأمريكية، وترك البنوك الأمريكية الكبيرة تتولى تحصيل ديونها الخارجية من دون مساعدة الحكومة، مع مطالبته بالحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية في أعلى مستويات الاستعداد والتأهب. كما يرى أن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أفضلية تجارية وامتيازات في كل مكان ممكن (Buchanan, 1990).

وقد لاحظ أحد المراقبين المحترفين أن هدف الائتلاف المسيحي المنبثق من تصوراتهم الدينية والمتمثل في الاستيلاء على كل المؤسسات العلمانية أصبح يمثل أيديولوجية محورية لليمين المسيحي (Diamond, 1989). ومن ثم يمكن القول بأن الائتلاف المسيحي أصبح يتزعم حركة انبعاث ديني متنام، ولم يعد يكتفي بالتأثير على السياسة الأمريكية وإنما يعتقد بأن عليه التزاما بتوجيهها والإمساك بزمامها، وهو ما عبّر عنه أحد قادة هذا الاتجاه بقوله:

يقول الإنجيل إن علينا أن نقود، وإذا لم تحكم أنت أو أحكم أنا فإن الملحدين والعلمانيين الماديين سوف يحكموننا. ولذلك ينبغي علينا أن نسيطر على زعامة مجالس مدارسنا وأن نتزعم أمتنا. ينبغي أن نكون أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ كما ينبغي علينا أن نسيطر على جوانب الحياة كلها (Wiener, 1985).

كما يقول آخر متحدثا بلسان أنصار هذا الاتجاه: إنه ليس هناك من سبب يدعونا لقبول الوضع الراهن وإننا: ثوريون نريد أن نغير مؤسسات السلطة الحالية. فنحن لسنا محافظين إذا كانت هذه المحافظة تعني القبول بالوضع القائم. إننا لا نستطيع القبول به..... وعلينا أن نبحث عن الاتجاه الصحيح فنحن قوى التغيير. وإذا كان الناس في وضع غير مريح في هذا البلد فما عليهم إلا اللجوء إلى القيادة المحافظة من أجل إحداث التغيير المطلوب (Weyrich, 1980, pp. 59-60).

استراتيجيات اليمين المسيحي للسيطرة على السياسة الأمريكية

إن أحد الأسباب الرئيسة لنجاح جماعات اليمين السياسي ولاسيما منظمة الائتلاف المسيحي، والذي لا ينسجم مع أعدادهم، يتمثل في تفانيهم ونشاطهم.

حيث ابتكر قادة الائتلاف المسيحي استراتيجية تقوم على ما يسمى حل الـ 15٪. وهو الافتراض القائم على أنه مع انخفاض تسجيل الناخبين وانخفاض مستوى الإقبال على الانتخابات فإن نسبة 15٪ من الناخبين الناشطين يمكن أن تقرر مصير عدد من الانتخابات. وفي كتابه الصادر في سنة 1990م بعنوان «الألفية الجديدة» يقول «بات روبرتسون» إنه مع شعور اللامبالاة الذي يبديه المواطن الأمريكي تجاه السياسة العامة فإنه بإمكان أقلية صغيرة منظمة جيداً أن تؤثر على اختيار المرشحين للمناصب العامة بدرجة مذهلة. وبالفعل فقد أثبت الائتلاف المسيحي صحة تلك المقولة عندما أظهر استبيان أجراه معهد American Way أن مرشحي هذا الائتلاف فازوا في أكثر من 200 منافسة انتخابية محلية وولائية في مختلف أرجاء الولايات المتحدة من مجموع 500 منافسة شاركوا فيها حتى عام 1993 (Tullerr, 1993).

ومع ذلك فقد لجأ كل من «بات روبرتسون، ورالف ريد» في البداية إلى الاعتماد على الأساليب الخفية بشكل كبير لدفع أجندة الائتلاف عندما كان على هامش الطيف السياسي. ولذلك كانت السرية هي الاستراتيجية الأولى والأكثر أهمية للائتلاف، إذ كانت بداياته مع الانتخابات تقوم على ثلاثة عناصر رئيسة تقريبا، تمثلت في استهداف الانتخابات الأقل أهمية والتي لا تحظى بتغطية إعلامية كافية ولا تجتذب إلا قلة من الناخبين، والتركيز على كنائس محافظة محددة لاستخدامها في حث الناس على التصويت في الانتخابات، وأخيرا توجيه المرشحين إلى إخفاء وجهات نظر الائتلاف المسيحي عن الرأي العام من خلال تجنب الظهور الإعلامي ورفض الإجابة عن الاستبيانات. وقد كانت البداية في مقاطعة سان دييغو في ولاية كاليفورنيا عندما تقدم مرشحو الائتلاف لخوض سباق الانتخابات في عام 1990م على 90 مقعدا في مجالس المدارس والمدن والخدمات العامة في تلك المقاطعة من دون الدعاية الإعلامية لحملاتهم أو المشاركة في النقاشات والخطب العامة، والاستعاضة عن ذلك بالاعتماد على شبكة الاتصال الواسعة لمئة كنيسة مختارة. وعند انقشاع غيوم الانتخابات كان مرشحو الائتلاف المسيحي قد حققوا فوزا كاسحا بفوزهم بستين مقعدا، أي ثلثي تلك المقاعد. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الاستراتيجية تعرف «بنموذج سان دييغو» وتمت محاكاتها في مناطق أخرى من البلاد.

إلا أن تلك الأساليب لا تكفي وحدها لتفسير نجاح الائتلاف المسيحي الذي استطاع ببساطة أن يتفوق تنظيميا وتعبويا على خصومه من الليبراليين والمعتدلين.

ويبدو أن التزام الائتلاف بالعمل المركز على تفعيل القاعدة الشعبية وفرض أجندته على سياسة الحزب الجمهوري كان يمثل عاملاً رئيساً آخر في نجاح الائتلاف المسيحي.

وفي هذا السياق يقول Chip Berlet معلقا على دخول الائتلاف المسيحي إلى انتخابات مجالس المدارس في مدينة نيويورك: «إن هذا العمل يمثل جزءا من حملة قومية جيدة التنظيم بوساطة مجموعة من الإعلاميين القساوسة ومنظمات محافظة بهدف الانخراط في العمل السياسي على المستوى الشعبي» (Anderson, 1993). كما يزعم المحلل السياسي Rob Gurwitt بأن أنصار الائتلاف المسيحي يديرون أو يسهمون في إدارة الحزب الجمهوري في اثنتي عشرة ولاية على الأقل، فضلاً عن دخولهم انتخابات مقاعد المجالس ومناصب مجلس المدارس والفوز فيها من أوريجون إلى جورجيا. وعلى سبيل المثال كان وفد ولاية «أيوا» إلى المؤتمر القومي للحزب الجمهوري الذي عقد في أغسطس عام 1993 بمدينة «هيوستن» يضم 43 عضوا من أعضاء الائتلاف المسيحي من بين 46 عضوا هم مجموع أعضاء ذلك الوفد (Reid, 1993). ويقدر John Treen رئيس الحزب الجمهوري في ولاية «لويزيانا» أن أعضاء الائتلاف المسيحي يسيطرون على أكثر من نصف لجنة الحزب المركزية في مدينة «جيفرسون باريش» بولاية «لويزيانا». كما شكل أعضاء هذا الائتلاف أغلبية وفد الولاية إلى المؤتمر القومي في عام 1992م (The Washington Post, Sep. 10, 1992). وتوضح السياسة المحلية في «كاليفورنيا» بجلاء حجم النجاح الذي بدأ يحققه الائتلاف المسيحي على المستوى الشعبي. ففي التسعينيات سيطر أعضاء هذا الائتلاف على 40 من 58 لجنة من لجان الحزب الجمهوري المركزية في المقاطعات إضافة إلى مجلس الولاية. كما فاز 60 من ناشطي هذا الاتجاه بمقاعد في هيئة المدارس ومصلحة المياه ومجلس البلدية في انتخابات عام 1990 (Goldstein, 1993).

ويشير «فريدريك كلاركسون» إلى سيطرة فريق «روبرتسون» على جمعية الحزب الجمهوري لكاليفورنيا، وهي وحدة حزبية محافظة، في أعقاب انتخابات عام 1988، وأنه تم التخطيط من خلال تحالف هذه الجمعية مع جمعية شباب أمريكا من أجل الحرية، والكلية الجمهورية، ومجموعة من مسؤولي الجناح اليمني في الحزب الجمهوري للسيطرة على لجان الحزب الجمهوري في المقاطعات، وصولاً إلى السيطرة على الهيئة الولائية (Clarkson, 1991). وفي هذا السياق صرح القس Lou

Sheldon زعيم ائتلاف القيم التقليدية لمنطقة أناهايم Anaheim ذو القوة المتنامية والمساند لمنظمة الائتلاف المسيحي قائلاً: «إن الطريقة التي استطعنا أن نملأ بها مستويات الحزب الجمهوري هي نفسها التي ملأنا بها الكنيسة. فالفرد عندما يوثق صلته الشخصية بالمسيح يجد في الوقت نفسه تفسيرا اجتماعيا ووظيفة عامة لذلك» (Tuller and Yoachum, 1993). وفي هذا الصدد يقول كتاب سلسلة خاصة عن الائتلاف المسيحي في صحيفة San Francisco Chronicle: إنه بالرغم من عدم وجود من يعرف الحجم الحقيقي للأقلية الإنجيلية المحافظة في البلاد فإن هناك شيئاً واحداً مؤكداً: هو أن نجاحها في الانتخابات المحلية والولائية يفوق بكثير عدد أفرادها (Ibid).

ويشير «جريدار» إلى أن تلفاز الإنجيليين المحافظين يمثل نموذجا لما يمكن أن يقوم به التلفاز والبريق الشخصي في حشد التأييد الشعبي لتنظيم وجود سياسي فعال (Greider, 1992). ومن الجدير بالذكر أن لدى هذا الاتجاه إمبراطورية إعلامية تضاهي شبكات الإعلام الرئيسة. ففي مجال الإعلام المرئي يستخدم الائتلاف المسيحي وسائل البث المرئية بكثافة للدعوة لأفكاره من خلال برامج جماهيرية دينية تسمى الكنيسة المرئية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر وسائل إعلام «بات روبرتسون» زعيم الائتلاف المسيحي، وبخاصة برنامجه المسمى «نادي السبعمئة 700 Club» الواسع الانتشار الذي يشاهده أكثر من 7 ملايين شخص أسبوعيا، إضافة إلى برنامج «ساعة القرار Hour of Decision» الذي يقدمه القس الشهير «بيلي جراهام». وهناك أيضا مئات من البرامج الإذاعية، من أبرزها البرنامج الشهير للدكتور «جيمس دوبسون» James Dobson، الذي يركز على الأسرة ويستمع إليه أكثر من مليوني شخص عبر أكثر من 1350 محطة إذاعية، والذي كثيراً ما استخدمه «دوبسون» لدفع المستمعين المخلصين إلى الاتصال بأعضاء الكونجرس بكثافة عندما تثار أية قضية تقلق «دوبسون». ويذيع «تشارلز ستانلي» برنامجا من «أتلانتا» في ولاية «جورجيا» يغطي مساحات شاسعة، فضلا عن برامج «الدكتور جيمس كينيدي» من كنيسة «كورال ريدج»، الذي يعتبر شخصية تلفازية وإذاعية محترمة على المستوى القومي، ويدعم توجهات الائتلاف المسيحي من خلال برامجه الدينية التي تبث من «فلوريدا» عبر 360 محطة تلفزيونية وإذاعية في أرجاء

الولايات المتحدة (Goldstein, 1993; Fineman, 1993). وفي واشنطن كثيراً ما تبرز وسائل الإعلام المقروء مساحات كبيرة فيما يتعلق بموضوعات الأسرة لأحد قادة الائتلاف المسيحي وهو «غاري بوير» Gary Bauer، الذي يمثل نائب رئيس منظمة Focus on the Family، ويترأس مجلس أبحاث الأسرة في واشنطن العاصمة. وإضافة إلى هؤلاء جميعا فإن الائتلاف المسيحي يحظى بدعم إذاعي مهم آخر هو «روش ليمبو» Rush Limbaugh، الذي يعتبر برنامجه الإذاعي اليومي المسمى باسمه من أكثر البرامج المسموعة في العالم. ولا تكتفي منظمات اليمين المسيحي بوسائل إعلامها الخاصة بل تقوم بشراء فترات إذاعية في المحطات الإذاعية والتلفازية الأخرى المشهورة، وتختار الأوقات المناسبة للمشاهدة، مع تكرار بث تلك البرامج لجذب مزيد من المستمعين والمشاهدين، مما كان له أكبر الأثر في تفكير الأمريكيين وسلوكهم (الحسن، 1997، ص 95).

أما فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية فإن الائتلاف المسيحي يتميز عن الحركات السياسية الأخرى في كونه يستمد قوته من أكثر من 300 ألف كنيسة في أنحاء الولايات المتحدة (Tuller, 1993). وقد قامت الكنائس بدور فعال في هذا المجال إذ استخدمت كحلقات للتثقيف السياسي. فعلى سبيل المثال قام الائتلاف المسيحي بطباعة دليل إرشادي للناخب في انتخابات عام 1992، ووزع في أكثر من ستين ألف كنيسة. وقد احتوى هذا الدليل على سجل لمواقف المرشحين حول مواضيع مهمة لأتباع هذا الائتلاف (Reid, 1993). ويبدو الذكاء السياسي الناضج لدى الائتلاف المسيحي واضحا في إصرار قادته على البقاء في الحلبة السياسية لا أن يكونوا مجرد فقاعة صابون. وقد نجحت جهود الائتلاف في التأثير على الحزب الجمهوري في كثير من المواقف وحدث نوع من التزاوج بينهما. وفي هذا المجال يرى «بروس نيسميث» أن التحالف بين الإنجيليين من البيض المسيحيين ودوائر الحزب الجمهوري الأكثر تقليدية منح الحزب أساسا قويا لبناء أغلبية انتخابية كانت أساسا للانتصارات التي حققها الجمهوريون في الانتخابات الرئاسية في أعوام 1980 و1984 و1988. أما فيما يتعلق بإخفاق الائتلاف في انتخابات 1992 فإن «نيسميث» يعزوه إلى التقلبات الاقتصادية، والظروف الخارجية، وكيفية طرح الموضوعات ذات الصلة الدينية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على وجود مهارة تكتيكية لتحقيق النجاح الانتخابي، وهو ما افتقدت إليه حملة «بوش» في عام 1992 (Nesmith, 1994).

ويبدو أن الائتلاف المسيحي أدرك تلك المشكلة، ومن ثم بدأ في محاولة التغلب عليها من خلال تغيير وجهة النظر السلبية التي كانت سائدة عن العمل السياسي، فضلاً عن توسيع قاعدة موضوعات الاهتمام التي يطرحها ومجال تأثيره مستخدما في ذلك وسائل إعلامه القوية وقاعدته الشعبية المتنامية. فقد اتخذ «رالف ريد» Ralph Reed المدير التنفيذي السابق لهذا الائتلاف خطوة حذرة لتنويع قاعدة مواقف الائتلاف عندما أكد ضرورة اهتمام الائتلاف المسيحي أيضاً بما يشغل بال الناخب العادي في المجالات غير السياسية، مثل الضرائب والجريمة والإسراف الحكومي والرعاية الصحية والضمان المالي لضمان الفوز في صناديق الاقتراع. كما حاول توسيع قاعدة الائتلاف ليضم الإنجيليين، والكاثوليك، والمورمن، والبروتستانت السود، واليهود المحافظين مع انتهاج مواقف معتدلة نوعا ما لتغيير الصورة السلبية المطبوعة عن الائتلاف في أوساط الرأي العام (Green, 1995, Rozell & Wilcox, 1995b). وعلى الرغم من أن تلك الخطوة أثارت جدلاً داخلياً لكنها بلا شك أسهمت في نمو الائتلاف وتوسيع قاعدته الجماهيرية (The Galesburg Register-Mail (AP), 1993). وإضافة إلى ذلك استفاد الائتلاف المسيحي من المساعدة التي تقدمها منظمات أخرى لليمين المسيحي، مثل منظمة Concerned Women for America بفروعها المحلية البالغة 1200 فرع، ومنظمة Focus on the Family التي لديها أكثر من 26 منظمة في أنحاء الولايات المتحدة، إضافة إلى منظمتي The American Family Association, Traditional Values Coalitions. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن هناك تنسيقاً مع عشرات من الجماعات المستقلة المحلية والولائية التي قامت بتجنيد المؤيدين وتوزيع المنشورات الانتخابية بدرجات متفاوتة من التنسيق بينها. ومن خلال تلك الوسائل استطاع الائتلاف المسيحي تعبئة وحشد أكثر من أربعة ملايين ناشط ووصلت رسالته إلى أكثر من خمسين مليون ناخب آخر (Green *et al.*, 1995).

وقد آتت هذه الجهود أكلها في سباق انتخابات مجلس النواب لعام 1994، إذ شارك الائتلاف المسيحي في 120 منافسة انتخابية على مقاعد المجلس، أي قرابة الثلث، وهي المشاركة الأضخم له، واستطاع المرشحون المدعومون من هذا الاتجاه الفوز بـ 55٪ من تلك المقاعد، ويبدو أن دور اليمين المسيحي وبخاصة الائتلاف المسيحي كان حاسما فيها (Ibid.).

وقد كانت تلك الانتصارات حاسمة للحزب الجمهوري في السيطرة على الكونجرس على حساب الحزب الديموقراطي. فعلى سبيل المثال جاء فوز ثلث مرشحي هذا الاتجاه على حساب أعضاء المجلس الديمقراطيين. كما فاز ثلث آخر بمقاعد شاغرة كانت تعتبر في السابق مناطق نفوذ ديمقراطية. أما الثلث الأخير فقد نجح في الإبقاء على المقاعد الشاغرة المحسوبة للحزب الجمهوري. ولم يقتصر نجاح الائتلاف المسيحي على مجلس النواب بل كان تأثيره واضحا على قرابة 20 مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ و15 من حكام الولايات، فضلاً عن دوره الحاسم في مئات المنافسات الانتخابية في المجالس التشريعية للولايات والحكومات المحلية. وقد تكرر هذا الأمر في الانتخابات التشريعية الأخيرة في عام 1998 التي فاز بها الجمهوريون بأغلبية ساحقة كان سببها التأييد القوي من الائتلاف المسيحي. وقد كانت هذه الجهود تصب في اتجاه واحد هو الحزب الجمهوري. ولا يعكس هذا التوجه ارتباطا طبيعيا لليمين المسيحي بالجناح المحافظ للحزب الجمهوري فقط وإنما يبرز أيضا دوره المؤسسي الجديد في السياسة الجمهورية. وبغض النظر عن التأثير القوي للائتلاف المسيحي على سياسة الحزب الجمهوري على المستوى القومي إلا أن اليمين المسيحي بشكل عام ربما يعتبر أكثر قوة على مستوى الولايات كل على حدة. ففي سنة 1994 وجدت مجلة Campaigns and Elections Magazin أن الائتلاف المسيحي كان مهيمنا على منظمات الحزب الجمهوري في 18 ولاية فضلاً عن تمتعه بتأثير مهم في ثلاث عشرة ولاية أخرى تقع معظمها في مناطق الجنوب والغرب والوسط الغربي. ويزعم «جرين» أن لدى الائتلاف المسيحي في الوقت الحاضر تأثيرا قويا على فروع الحزب الجمهوري في كل من ولايات «يوتاه وكانساس ونبراسكا» وعشر ولايات جنوبية أخرى، فضلا عن تمتعه بتأثير لا بأس به في كل من «فرجينيا وأريزونا وأيوا ومنيسوتا وايداهو» والولايات المطلة على المحيط الهادي (Green *et al.*, 1998a). وتشير شواهد أخرى إلى أن التأثير الأقوى للائتلاف المسيحي يمكن أن يكون في لجان الحزب المحلية (Ibid.).

ويمكن القول بأن اليمين المسيحي في الوقت الحاضر يمر بمنعطف رئيس في مسيرة تطوره كما يقول Aikman، فقد حقق إنجازات مهمة على الساحة السياسية برغم إخفاقه على المستويات العليا للسلطة السياسية. فهناك حاليا قطاع عريض من الشعب الأمريكي يدعم أجزاء رئيسة من «أجندة» هذا الاتجاه مثل الحفاظ على

الحرية الدينية وتأمين حق الاختيار في التعليم وتطويره وحماية الأسرة الأمريكية والحد من الإجهاض (إن لم يكن منعه) وتقييد الصور الفاضحة في وسائل الإعلام. ومن ثم فربما يكون التحدي الأكبر الذي يواجه اليمين المسيحي اليوم هو إقناع كل من مؤيديه والشعب الأمريكي بأن هدفه النهائي ليس مسحنة أمريكا بخاصة بعد استياء كثير من الأمريكيين من حدة خطاب أنصار اليمين المسيحي وعملهم في السنوات الماضية التي يبدو أنها لم تخدم الأهداف التي كانت تتوخى تحقيقها. ويبدو أن قادة هذا الاتجاه تنبهوا إلى هذا التحدي وحاول «رالف ريد» وآخرون إصلاح بعض الخطأ الذي وقع فيه الاتجاه، إلا أن هناك حاجة للمزيد من العمل في هذا الاتجاه (Aikman, 1997).

خاتمة

مستقبل اليمين المسيحي

مع أن هناك انطباعاً سائداً بأن السياسة الأمريكية هي سياسة لا دينية فإنه من الملاحظ أن الدين كان ولا يزال يؤدي دورا مهما في بلورة السياسات والمواقف على المستويات القومية والولائية والمحلية. لقد أصبح الدين يحدد المواقف السياسية في عدد من القضايا المهمة كالإجهاض والمخدرات وعقوبة الإعدام والشذوذ الجنسي والصلاة في المدارس الحكومية (أبو البصل، 2000). ويتضح تأثير الدين على السياسة الأمريكية الخارجية لاسيما عندما يتعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط حيث يقول يوسف الحسن:

إن الموقف الأمريكي من إسرائيل نموذج واضح ومميز لاختلاط الدين بالسياسة. وقد أدى هذا الخلط إلى وجود نوع من الانفعالية الدينية الباطنة التي تدخل في صلب البيانات والتصريحات التي يلقيها القادة السياسيون والزعماء المدنيون، فقد درجوا على استخدام رموز خطابية تستقي من العهد القديم من التوراة، الذي يدور في غالبيته حول تاريخ إسرائيل ومستقبلها..... ومن هنا فإن التفسير المقنع لدينا لما يردده السياسيون الأمريكيون بوجه خاص حول «الالتزام الأخلاقي» moral commitment بدعم إسرائيل والذي لا يستعمل لأية دولة صديقة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية سوى إسرائيل، إنما هو تأكيد أن ديانة هذه البلاد هي في جذورها ديانة توراتية، وضعت شروحها في قوالب عبرانية، ومن ثم فإن

استخدام الرموز الدينية الخطابية rhetorical symbols مثال أدبي، وأخلاقي، والتراث المسيحي اليهودي المشترك، وإسرائيل، والأرض الموعودة... إلخ عند السياسيين الأمريكيين وبعض العامة يهدف إلى القفز على الحائط الفاصل بين الدين والدولة، ويسد الفجوة بين المجالين الديني والسياسي في المجتمع الأمريكي (يوسف الحسن، 1997، ص ص67–68).

وفي هذا السياق يعبر تيار اليمين المسيحي، ولاسيما منظمة الائتلاف المسيحي، عن توجه متنام في الولايات المتحدة يخلط الدين بالسياسة والاجتماع والاقتصاد وغيرها، ويرى أن لا أساس لمبدأ الفصل بين الدين والدولة الذي تقوم عليه الولايات المتحدة؛ لأن الآباء المؤسسين لم يفكروا في ذلك بل كانوا في نظر قادة هذا الاتجاه رجالا ربانيين، وأن كلا من إعلان الاستقلال والدستور يؤكدان الهوية المسيحية للبلاد. ويزعم أنصار هذا الاتجاه بأن الانحراف عن مبادئ الفضيلة والدين الذي تعيشه الولايات المتحدة في الوقت الحاضر يعود إلى ثلاثينيات هذا القرن مع تمكن نخبة علمانية من فرض هيمنتها على السلطتين التنفيذية والقضائية من خلال تطبيق برنامج العهد الجديد لروزفلت. ومن ثم فإنهم يرون أن هدف هذا الاتجاه يتمثل في إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وذلك من خلال قلب التركيبة الحالية للولايات المتحدة. وعندما أدرك قادة هذا الاتجاه أنه ليس بإمكانهم تحقيق هذا الهدف وحدهم بادروا إلى عقد عديد من التحالفات مع منظمات سياسية ودينية واجتماعية محافظة، وبخاصة الجناح اليميني المحافظ الجديد في الحزب الجمهوري. وبالفعل استطاع هذا الاتجاه أن يؤثر على العملية السياسية، ولاسيما مع انخفاض مستوى الإقبال الشعبي على الانتخابات.

ومن هنا يمكن القول بأن اليمين المسيحي أسهم في بث روح المحافظة من جديد في المجتمع الأمريكي، ويظهر هذا بوضوح في تبني كل من الحزبين الرئيسين كثيرا من أجندة هذا الاتجاه في برامجهما الحزبية، ولاسيما ما يتعلق بقيم الأسرة وموضوع الضرائب، إلا أن تأثير هذا الاتجاه يبدو أكثر وضوحا في حالة الحزب الجمهوري الذي يتسابق مرشحوه لانتخابات الرئاسة الحالية على تأكيد إيمانهم بالقيم المسيحية وإعلانهم بعقيدة الولادة ثانية كمسيحيين born again christian. وقد ساعدت عوامل عدة على تدعيم فكر هذا الاتجاه في المجتمع الأمريكي، منها المناخ السياسي العام الملائم ومأسسة هذا الفكر في منظمات تملك أدوات متطورة للاتصال الجماهيري وتديره، فضلا عن الدعم والتأييد الذي يلقاه

هذا الاتجاه من الحركة الصهيونية اليهودية التي يلتقي معها في خدمة أهداف الصهيونية من خلال دعمه غير المشروط لإسرائيل المنبثقة عن تصوراته الدينية (يوسف الحسن، 1997، 182).

ومع ذلك فقد تعرض اليمين المسيحي في الآونة الأخيرة لعدة انتكاسات وانقسامات داخلية وفضائح مالية وأخلاقية طالت عددا من أبرز المنظمات المنضوية تحت لوائه. ولم تسلم أبرز منظمات ذلك الاتجاه، وهي منظمة الائتلاف المسيحي، من المشكلات مع خروج أبرز عضوين فيها وهما «رالف ريد» Ralph Reed المدير التنفيذي السابق و«دون هوديل» Don Hodel الرئيس السابق للائتلاف، فضلا عن خسارة الائتلاف معركته القضائية التي خاضها من أجل الإبقاء على وضع الإعفاء الضريبي الذي كان يتمتع به في السابق، عندما كان يعتبر منظمة دينية غير سياسية (Right Wing Watch Online, July 1, 1999).

وبالرغم من ذلك يعتقد كثير من المحللين حاليا أن الوقت ما زال مبكراً لتوقع نتائج تلك الإخفاقات على مسيرة اليمين المسيحي. إلا أن هناك من يرى بأن هذا الاتجاه لن يختفي من الساحة بعد مشكلاته الأخيرة لكن تأثيره السياسي سوف يتقلص فيما عدا تأثيره على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما أن عددا من الانتصارات التي حققها أخيرا كانت رمزية بشكل كبير، مثل تأثيره على صياغة أجندة الحزب الجمهوري ولاسيما فيما يتعلق بقيم الأسرة والإجهاض وحرية اختيار نوع التعليم (Green & Guth 1996, Rozell & Wilcox, 1995a). ويبدو أن هناك عدة أسباب تؤيد وجهة النظر تلك؛ فأولاً لا يتمتع اليمين المسيحي إلا بجمهور انتخابي محدود. فمنذ الثمانينيات وحتى التسعينيات كانت نسبة الذين صرحوا بأن لديهم استعدادا لدعم منظمات اليمين المسيحي تتراوح بين 10٪ و15٪ فقط، فضلا عن مجموعة أكبر بقليل تدعم مواقف معينة على أجندة اليمين المسيحي، وهناك عدد أقل بكثير ممن لديهم الاستعداد للانخراط في المشاركة الفعالة (Smith, 1996). بل إنه حتى في ولاية فرجينيا التي ينتمي إليها كل من «جيري فالويل» و«بات روبرتسون» والتي هي مقر منظمة الائتلاف المسيحي وغيرها من منظمات اليمين المسيحي الأخرى لم تتجاوز نسبة الذين قالوا بأنهم سوف يصغون لتوجيهات قادة اليمين المسيحي عند التصويت حاجز 15٪ (Rozell & Wilcox, 1995, p.125). كما أن أكثرية البروتستانت ما زالت غير مكترثة بالعملية السياسية (Guth, 1996a). ولا يزال قرابة نصف عدد رجال الدين البروتستانت في

الجنوب يعتقدون بأن الانشغال بالنشاط السياسي يضر في الغالب بوضع الكنيسة، في حين يرى النصف الآخر بأن قادة اليمين المسيحي ذهبوا أبعد مما يجب في مزج الدين بالسياسة (Guth, 1996b).

ثانياً: لا يزال هناك مجموعة كبيرة في أوساط المسيحيين البروتستانت تحمل شعوراً سلبياً وعدائياً حيال السياسة. وبناء عليه يظل البروتستانت كمجموعة أقل احتمالاً للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية من أي مجموعة أخرى (Manza & Brooks, 1997). إذ يخشى كثير منهم أن تضعف السياسة روحانية الكنيسة، وتقضي على الانسجام الداخلي، وتحجم من سلطة الكنيسة الأخلاقية، وتحول الانتباه بعيدا عن الإنجيليين (Guth *et al.,* 1996b, Oldfield, 1996).

ثالثاً: يعاني كل من البروتستانت المسيحيين واليمين المسيحي انقسامات داخلية لاسيما مع وجود عدة تنظيمات وقادة وأجندة متنافسة (Green, 1995).

رابعاً: يعتبر اليمين المسيحي منعزلا عن عدد من مؤسسات تشكيل الثقافة السائدة. فهناك عدد محدود جدا من أتباع اليمين المسيحي في أوساط نخبة الصفوة، أو في إدارة الشركات الكبرى أو الأشخاص المؤثرين على الساحة (Manza & Brooks, 1997). وهناك عدد قليل منهم في صناعة السينما والتلفزيون أو يعمل في المجال الأكاديمي وبخاصة في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (Jelen & Wilcox, 1995). ولذلك يمكن القول بأن لدى اليمين المسيحي نوعا واحدا من القوة أو التأثير (التصويت، التبرعات، النشاط السياسي)، لكن اليمين السياسي مع ذلك يفتقد إلى القوة الكافية لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تقديم منظماتهم في وسائل الإعلام القومية أو التأثير على الناس أو المواقف.

ومع ذلك فلا يزال اليمين المسيحي ولاسيما منظمة الائتلاف المسيحي يتمتع بنوع من قوة الفيتو في الحزب الجمهوري. فمع أنهم لا يستطيعون منفردين تحديد من سيكون مرشح الحزب للرئاسة كما أن أي مرشح وثيق الصلة بهم سوف يخسر الرهان إلا أن الجمهوريين سيواجهون صعوبة في حالة ترشيحهم شخصاً لا يقبل به هذا الاتجاه. وبشكل عام فإن اليمين المسيحي يصبح مؤثراً عندما يكون ناشطوه جزءا من ائتلاف واسع وعندما لا يكون دوره بارزا للعيان وفي الأمكنة التي تضعف فيها سيطرة الولاية ومنظمات الحزب على لجنة الأعضاء والمرشحين وناشطي جماعات المصالح، فضلا عن الأمكنة التي يتمتع فيها بجمهور عريض من البروتستانت والمحافظين الآخرين (Green *et al.,* 1998b; Guth & Green, 1996a; Green *et al.,* 1996a).

المصادر

عبدالعزيز كامل، وحمى مصطفى (1999). **سنة 2000 نظرات جديدة في مسيرة الصراع الديني ضد المسلمين**. الرياض: مؤسسة دار السليم للنشر.

عبداللطيف أبو البصل (2000). الدين والسياسة في الانتخابات الأمريكية المقبلة. **مجلة المجتمع**، العدد 1395، 6 محرم 1421هـ 11/4/2000م، ص ص38-40.

غريس هالسل (د. ت). **النبوءة والسياسة**. ترجمة محمد السماك: منشورات جمعية الدعوة الإسلامية.

لي أوبراين (1986). **المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**. ترجمة مجموعة من الأساتذة بإشراف محمود زايد، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

يوسف الحسن (1997). **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي (دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Aikman, D. (1997). Pilgrims' progress. *Policy Review*, 84.

Ammerman, N. (1991). North american protestant fundamentalism. in M. Marty and R. Appleby (Eds.) *fundamentalism observed*, Chicago: University of Chicago Press.

Anderson, L. (1993). Religious right eyes turf. in N.Y. Elections, *Chicago Tribune*, May 23.

Belah, R. *et al.* (1991). *The good society*. New York: Alfed A. Knopf.

Bruce, S. (1988). *The Rise and Fall of the new christian right*. Oxford: Clarendon Press.

Buchanan, P. (1990). *Right from the beginning*. Washington, DC: Regnery Gateway.

Carter, S. (1993). *The Culture of disbelief.* New York: Basic Book.

Clarkson, F. (1991). California dreamin. *Church and State* October. Coalition, September 25.

Davis, N., & R., Robinson. (1996). Are the rumors of war exaggerated? religious orthodoxy and moral progressivism in America. *American Journal of Sociology 102, 756-787.*

Diamond, S. (1995). *Road to dominion: Right wing movements and political power in the united states*. New York: Guilford.

Falwell, J. (1980). *Listen America!.* New York.: Bantam.

Fineman, H. (1993). God and the grassroots. *Newsweek*, Nov. 8.

Finke, R., & Stark, R. (1992). *The churching of America, 1776-1990: winner and losers in our religious economy*. New Brunswick: Rutgers University press.

Flower, R B., & Hertzke, A. D. (1995). *Religion and politics in America: Faith, culture, and strategic choices*. Boulder, Colo.: Westview.

Francis, S. (1982). Message from mars: The social politics of the new right. in R. Whitaker, (Ed.). *The new right papers*, New York: St. Martin's, pp. 68-69.

Gallup, G. Jr. (1985). *Religion in America 50 years: 1935-1985*. Gallup Report No. 234. Princeton, NJ.: Gallup.

Gilbert, C. (1993). Perceptions and reality in local congregations: The salience of individual growth, a paper delivered at the September 1993 annual meeting of the American Political Science Association.

Goldstein, C. (1993). *Day of the dragon.. America's Prophetic Transformation*. Boise, ID: Pacfic Press.

Green J. C., et al. (1998b). *Less than conquerors: The Christian right in the state republican parties*. In. A. Costain, & A. McFarland, (Eds.) *Social Movements and American Political Institutions*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield, pp. 117-350.

Green, J. C. (1996). *A look at the invisible army: Pat Robertson's 1988 Activist corps*. See Green et al 1996b, pp. 44-61.

Green J. C. et al. (1996). *The Christian right in the republican party: The case of Pat Robertson's Supporters*. See Green et al 1996b, pp. 103-116.

Grren J. C. et al. (1996b). *Religion and the culture wars: Dispatches from the front*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Greider, W. (1992). *Who will tell the people*. New York: Simon and Schuster.

Gurwitt, R. (1989). The Christian right has gained political power. Now what Does it Do?", *Governing*, October.

Guth, J. L. (1996).*The bully pulpit: Southern baptist clergy and political activism 1980-1992*. See Green et al 1996b, pp. 146-173.

Guth, J. L. (1996a). *The politics of the christian right*. See Green J. C. et al. 1996b.

Jelen, T. G., & Wilcox, C. (1995). *Public attitudes toward church and state*. Armonk, New York: Sharpe.

Jerusalem Post (28 October 1983).

Johnson, G., (1983). *Architects of fear: Conspiracy theories and paranoia in American politics*. L.A.: Jeremy P. Tarcher, Inc.

Kellstedt, L., & Green, J. (1993). Knowing god's many people: Denominational preference and political behavior. *Rediscovering the Religious Factor in American Politics*. Armonk, New York: M.E. Sharpe. pp. 53-71.

Kellstedt, L., et al. Religious voting blocks in the 1992 Election: Year of the evengelical? *Sociology of Religion*, 55, 307-326.

Kivisto, P. (1994). The Rise or fall of the Christian right? Conflicting reports from the frontline." *Sociology of Religion*, 55, 222-228.

LaHaye, T. (1980). *The Battle of the mind*. Old Tappan, NJ: Revell.

LaHaye, T. & LaHaye, B. (1994). *A nation without a conscience*. Wheaton, Il: Tyndale House Publishers Inc.

Lechner, F. (1989). Fundamentalism revisited. *Society*, Jan/Feb., 51-59.

Leege, D. (1993a). Religion and politics in the oretical perspective. In D. Leege and L. Kellstedt. (Eds.) *Rediscovering the Religious Factor in American Politics*, New York: M. E. Sharpe, pp. 2-25.

Lienesch, M. (1982). Righ-wing religion: Christian conservatism as a political movement. *Political Science Quarterly*, 97 (3): Fall, pp. 403-425.

Lindsey, H. (1970). *The Late great plant earth*. New York: Bantam Books.

Lipset, S. M. (1996). *American exceptionalism: A double-edged*. New York: Norton.

Manza, J., & C. Brooks. (1997). The religious factor in U.S. presidential elections, 1960-1992. *American Journal of Sociology*. 103 (1). 38-81.

Martin, W. (1996). *With god on our side*. New York: Broadway Books.

Miller, W., & Miller S. (1996). *The New American voter*. New York: Oxford University Press.

Moen, M. (1992). *The transformation of the Christian right*. Tuscaloosa: University of Alabama Press.

Nesmith, B. (1994). *The new republican coalition: The Reagan campaigns and the white evangelicals*. Peter Lange Press.

Oldfield, D. (1996). *The right and the righteous: The Christian right confronts the republican party*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Pharr, S., Student Union, Western Illinois University, September 2, 1993.

Porteous, S. (1995). *Road to Armageddon,*. Freedom Writer, December.

Reed, R. (1994). Politicaly incorrect: The Emerging faith of Victorian American Politics. Dallas: Word Publishing.

Reed, R. (1996). Active faith: How Christian are changing the soul of American politics? New York: The Free Press.

Reid, (ed.). (1993). "Report on the 1993 road to victory III conference of the christian coalition".

Right Wing Watch Online July 1, (1999).

Rozell, M., & Wilcox, C. (1995a). God at the grass roots: the Christian right in the 1994 elections. Lanham, MD. Rowman & Littlefield Publishers, Inc.

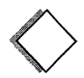
Rozell, M., & Wilcox, C. (1995b). The past as prologue: The Christian right in the 1996 elections. (See Rozell & Wilcox 1995a, pp. 253-263.

Russell, C. (1976). *Voices of American fundamentalism*. Philadelphia: The Westminster Press.

Schlafly, P. (1987). America's great religious document," Pyhllis Schlafly report, July 1982. p. 4. cited in Rebecca Klatch, Women of the New Right, Philadelphia: Temple University Press.

Schmidt, J. (1991). Souls of the social order. Brooklyn, New York: Carlson.
Schneinder, H. (1952). *Religion in twentieth century America.* Cambridge Mass.: Harvard University Press.
Simpson, J. (1985). Socio-moral issues and recent presidential election. *Review of Religious Research.* 27, 115-123.
Smith, C. (1996). Correcting a curious neglect, or brining religion back. In (ed.). C. Smith (Eds.), pp. 1-25. *Disruptive religion: The force of faith in social movement activism.* New York: Routledge, pp. 1-25.
The Galesburg Register-Mail (AP). (1993). Religious right may broaden agenda beyond gay rights. September, 9, A-5.
The Washington Post, Septamber, 10, 1992.
Tirakyian, E. (1993). American religious exceptionalism: A reconsideration. *Annals of the American Academy of Political and Social Science,* 527, 40-54.
Tuller, D., & Yoachum, S. (1993). The emerging religious right, a three day series in the San Francisco Chronicle, September 13.
Weyrich, P. (1980). In Richard. Viguerie. *The New Right: We're Ready to Lead.* Falls Church, Va.: Viguerie Company.
Wiener, Bop. (1989). 1985 Radio address, In S. Diamond (Ed.), *Spiritual warfare: The politics of the christian right,* Boston: South End Press.
Wilcox, C. (1994). Premillennialists at the millennium: Some reflections on the christian right. *Sociology of religion,* 55, 243-262.

مقدم في: ديسمبر 1999
مقبول في: يونيو 2000



آثار التحويل إلى القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية في دولة الكويت

عوض خلف العنزي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل جوانب العلاقة بين عملية تحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص ومسألة توظيف العمالة الوطنية في دولة الكويت، ومن ثم استشراف السبل الكفيلة بمواجهة الآثار المتوقعة لهذه العملية. وتشير الدراسة - بداية - إلى أن التحويل إلى القطاع الخاص هو عنصر من عناصر برامج الإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة الرأسمالية التي ينادي بها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وباتت الدول النامية مطالبة بتطبيقها لتصحيح الاختلالات في بنية اقتصادياتها الوطنية والتي تفاقمت نتيجة التدخل الحكومي الزائد في الحياة الاقتصادية. والتحويل لا يعني مجرد نقل ملكية أو إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، بل هو اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين السوق وآلياته في إدارة النشاط الاقتصادي وتسييره، وبما يؤدي - في النهاية - إلى تخفيض الأعباء الإنتاجية والخدمية عن كاهل الدولة مقابل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، بما لذلك من انعكاسات على استيعاب العمالة. وتتباين هذه الانعكاسات تبعاً للمدى الزمني وظروف سوق العمل، الأمر الذي يجب الاحتياط له والتخفيف من تأثيراته السلبية.

المصطلحات الأساسية: التحويل إلى القطاع الخاص، الإصلاح الاقتصادي، إعادة الهيكلة الرأسمالية، العمالة الوطنية، الكويت.

* محاضر (Lecturer)، بقسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل جوانب العلاقة بين عملية التحويل إلى القطاع الخاص ومسألة توظيف العمالة الوطنية في دولة الكويت. ولتحقيق هذا الهدف، تعرض الدراسة للمفاهيم النظرية والعملية لعملية التحويل إلى القطاع الخاص، ومن ثم تناقش الآثار المتوقعة لهذه العملية على توظيف العمالة الوطنية، وتستشرف السبل الكفيلة بمعالجة قضية التوظيف في ظل التوجه لتحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص.

إن موضوع التحويل إلى القطاع الخاص طرح نفسه على الساحة الكويتية مع بدايات ظهور العجز في الميزانية العامة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وازدادت قوته عقب العدوان العراقي في أغسطس 1990، بما ترتب عليه من تفاقم مشكلة المديونيات الصعبة وتزايد حد العجز في الميزانية العامة (طالب علي وفوزي الجودر، 1993، ص 371)، وما تطلبه ذلك من ضرورة البحث عن محركات بديلة للنمو الاقتصادي بعد أن أخذ دور الاتفاق العام كمحرك للنمو في الانحسار مع تزايد العجز المالي (عصام منتصر، 1997، ص 5).

هذا، في الوقت الذي كانت فيه المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تدعو دول العالم قاطبة، والدول النامية على وجه الخصوص، إلى تبني برامج إصلاح اقتصادي شامل بشقيه «التثبيت الاقتصادي» Economic Stabilization، و«التكيف الهيكلي» "Structural Adjustment، وبما يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والهيكلي والتوازن في مصادر النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحرير الاقتصادات المحلية من التدخل الحكومي الزائد وترشيد النظم السعرية للأسواق وخفض معدلات الإنفاق المحلي والسيطرة – من ثم – على العجز في الموازنات العامة[1].

(1) تهدف برامج التثبيت الاقتصادي إلى خفض الإنفاق المحلي من أجل التوازن الكلي الداخلي والخارجي، وتستند النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لميزان المدفوعات، إلى تحليل العلاقة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد، لتعديل ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وذلك في الأجل القصير. أما برامج التكيف الهيكلي فتعتمد على النظرية الاقتصادية في تخصيص الموارد وتوزيعها، وتهدف إلى ترشيد الآليات الاقتصادية والنظم السعرية وتحريرها حتى تكون قادرة على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بدرجة أعلى من الكفاءة، مما ينعكس بدوره على زيادة الإنتاج والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. هذا، ويقوم صندوق النقد الدولي على تعميم وتصميم ومتابعة تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي، أما البنك الدولي فيقوم على رعاية برامج التكيف الهيكلي (انظر: منظمة العمل العربية، 1994، ص ص15–17).

وكما يشير نادر فرجاني (1998، ص ص 53–55)، فإن جذور الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لا يمكن عزلها عن تفاعل أزمتين، واحدة عالمية والأخرى محلية، في كثير من بلدان العالم الثالث. فالاقتصادات الغربية المصنعة شهدت بعد منتصف السبعينيات حالة ركود اقتصادي تضخمي Stagflation وأزمة بطالة تفاقمت حتى بعد تعافي النمو الاقتصادي، مما أنتج ظاهرة «النمو بلا تشغيل» Jobless Growth، وهو ما انعكس على الدول النامية التي ترتبط بمراكز النظام الاقتصادي العالمي، مما جعل هذه الدول – أي النامية – تعاني تصدير الركود إليها من الغرب. وعلى المستوى الداخلي، تمثلت أزمة غالبية الدول النامية في فشل سياسات وبرامج التنمية التي طبقتها تلك الدول في تحقيق أهدافها. ومن ثم، وجدت هذه الدول نفسها في خضم أزمة تنموية متفاقمة، وبات عليها – في الوقت ذاته – أن تتكيف مع عولمة النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار واندماج أسواق رأس المال.

ولم تكن الكويت بمنأى عن ذلك كله، فأزمة التنمية فيها وفرت شروطاً موضوعية مهدت لتبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل يقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ويتخذ من تحويل النشاط العام إلى القطاع الخاص مدخلاً رئيساً لتصحيح الاختلالات في بنية هذا الاقتصاد.

المفاهيم النظرية والعملية للتحويل إلى القطاع الخاص في الكويت

ثمة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية فرضت نفسها إبان الحقبة النفطية على عملية التنمية في دولة الكويت، كما في غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، وأدت مجتمعة إلى أن تأخذ الدولة دوراً قيادياً في الحياة الاقتصادية، بما ترتب على ذلك من تدخل حكومي واسع في النشاط الاقتصادي، ومن انتشار القطاع العام واتساع نطاق أعماله[2].

وكما تشير دراسة لغرفة تجارة وصناعة الكويت (1995، ص 3)، فإن الطبيعة الاقتصادية الدولية للنفط الخام أسهمت في ترسيخ الاعتقاد بحتمية التحكم في هذا

(2) كان الفكر الاقتصادي السائد حينذاك يميل إلى ترجيح كفة التدخل الحكومي المباشر وتشجيع القطاع العام على الاستثمار في إنتاج وتوزيع ليس فقط السلع والخدمات العامة وشبه العامة (الدفاع، الأمن، العدالة، التعليم، الصحة،... الخ)، بل أيضاً أنواع من السلع والخدمات الخاصة بحجة أن نوعية وكمية العروض من هذه السلع لن تكونا كافيتين إذا ما تركت للقطاع الخاص (صمويل بول، 1985، ص42).

المورد ليس إنتاجاً فقط، بل تكريراً ونقلاً وتصنيعاً وتسويقاً، مما أدى بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تأخذ دوراً متميزاً ومسيطراً تماماً، ليس في الحياة الاقتصادية فحسب، بل في الحياة الاجتماعية أيضاً. فالدولة صارت هي القابض لأعظم مقدار من الدخل، وهي الممول الرئيس لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعاتها الطموحة. ومن خلال المساهمة في معظم المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، صار الإنفاق العام هو العامل الأكثر تأثيراً في مستوى الأنشطة جميعها، وأضحى للقطاع العام هيمنة قوية على النشاط الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن «التصاعد الحاد في عائدات النفط (في النصف الأول من السبعينيات) زاد من قوة الدولة ونفوذها زيادة هائلة عندما جعل تحت تصرفها مقادير ضخمة من الموارد التمويلية. وفي نطاق هذا المعنى المالي (للموارد) أخذ القطاع العام يتوسع على نحو مهول... وتبع ذلك زيادة كبرى في الخدمات الاجتماعية وفي المهمات الترفيهية التي تتولاها الدولة» (عباس النصراوي، 1990، ص 30). ففي الكويت، أسهم القطاع العام خلال عام 1997 فيما نسبته 71.2٪ من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية. وقدر الإنفاق العام خلال عام 1998 بنحو 13051 مليون دولار أو ما نسبته 51.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واستحوذ الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وحدها على ما نسبته 29.7٪ من إجمالي الإنفاق العام (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1999، ص ص 272–277)، حيث كانت الدولة قد أخذت على عاتقها مهمة تغيير نمط الدخل وتوزيعه وتعجيل عملية التنمية بالاعتماد الواسع على القطاع العام، الذي باتت حقيقة هيمنته على النشاط الاقتصادي أكثر وضوحاً وقوة بعد تدخل الدولة لمعالجة أزمة سوق الأوراق المالية عام 1976، وأزمة سوق المناخ عام 1982 وما نجم عنها من مشكلة المديونيات الصعبة عام 1986، وتفاقم حدة هذه المشكلة ومضاعفاتها نتيجة الاحتلال العراقي وممارساته (غرفة تجارة وصناعة الكويت، 1995، ص 3).

ومن الملاحظ، بصفة عامة، أن الاقتصاد الكويتي تمكن – في ظل التدخل الحكومي وهيمنة القطاع العام – من تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما بعد الطفرات التي تحققت في أسعار النفط الخام وعائداته في منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات. ففيما بين عامي 1973 و1974، ارتفعت

أسعار النفط من 4,8 دولار/برميل إلى 11,5 دولار/برميل، وارتفعت نتيجة ذلك عائدات الكويت النفطية من 1060 مليون دينار إلى 3097 مليونا. وفي بداية الثمانينيات عاودت الأسعار ارتفاعها حتى بلغت 35 دولارا/برميل في عام 1982، مما أدى إلى زيادة عائدات النفط إلى 2764.1 مليون دينار في عام 1973 (عصام منتصر، 1997، ص ص 3-4). وفي المقابل، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 1603.1 مليون دينار في عام 1973 إلى 6214.3 مليون في عام 1982، أي بمعدل نمو بلغ 16٪ سنويا، مما أسهم في ارتفاع متوسط دخل الفرد في مجموع السكان من 1795 ديناراً في عام 1973 إلى 4150 ديناراً في عام 1982، وضعف هذا الرقم بالنسبة للسكان الكويتيين، كما أسهم في تنامي مقدرة الدولة على تنفيذ عملية بناء واسعة للقواعد الأساسية للاقتصاد الكويتي وهيكله المؤسسي، بما أسفر عنه ذلك من تزايد حجم الإنفاق المحلي (العام والخاص) على كل من الاستهلاك والتكوين الرأسمالي من 799 مليون دينار في عام 1973 إلى 5831.1 مليون في عام 1982، في الوقت الذي ارتفع فيه فائض الموارد المحلية والمتمثل في الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وجملة الإنفاق المحلي، أي الادخار المحلي، من 313.8 مليون دينار إلى 2611.1 مليون (الإدارة المركزية للإحصاء، 1990، ص 198).

وعلى الرغم مما شهدته السوق النفطية في الأعوام اللاحقة من تراجع في مستويات الأسعار مما انعكس على حصيلة الإيرادات النفطية لدولة الكويت، فإن حجم الإنفاق العام استمر في التصاعد حتى بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 51.9٪ خلال عام 1998، وذلك كما سبقت الإشارة إليه.

على أن التوسع في الإنفاق العام ارتبط بتبني سياسات اقتصادية واجتماعية قامت على دعم أسعار المنتجات المحلية، والاستهلاكية منها بصفة خاصة، وعلى استيعاب فائض العمالة الوطنية في الجهاز الإداري ووحدات القطاع العام، مما أدى إلى تزايد الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة، في الوقت الذي تراجعت فيه إيرادات النفط، وترتب على ذلك ظهور عجز في تلك الميزانية – اعتباراً من السنة المالية 1982/81 – وارتفاع قيمته عاماً بعد آخر، وتفاقم حدته في أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت، حيث قدر خلال عام 1993 بنحو 5219 مليون دولار. ومع ظهور العجز في الموازنة وتفاقم حدته، لجأت الدولة إلى الاستدانة وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 50.7٪ في عام 1993. وعلى الرغم من

تراجع قيمة العجز إلى 1214 مليون دولار في عام 1998، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي حتى بلغت 55.9٪ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 1999، ص ص 273–279). هذا، في الوقت الذي تفاقمت فيه حدة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، والتي تمثلت مظاهرها الرئيسة في عدم توازن كل من قاعدة الإنتاج، وهيكل الناتج المحلي، والطلب على السلع والخدمات، وسوق العمل، وهياكل الأسعار المحلية، مما جعل الآليات الاقتصادية الرئيسة غير مؤهلة للقيام بدورها التقليدي في تخصيص الموارد أو توزيع الدخل طبقاً لقواعد الكفاءة الاقتصادية، وتطلب هذا الأمر البحث عن محركات بديلة للنمو الاقتصادي بعد أن أخذ دور الإنفاق العام بوصفه محركاً للنمو في الانحسار مع تزايد عجز الميزانية والرغبة في ترشيد المصروفات، لاسيما للقضاء على هذا العجز (عصام منتصر، 1997، ص5).

مفهوم التحويل إلى القطاع الخاص وتطبيقاته

يستخدم تعبير «التحويل إلى القطاع الخاص» في اللغة العربية ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Privatization"[3]، الذي يعني – من منظور ضيق – «تمليك المشروع العام للقطاع الخاص» أو «سياسة نقل ملكية المنشآت العامة، أو إداراتها، من القطاع العام إلى القطاع الخاص» (سعيد النجار، 1988، ص 7)، أو «نقل ملكية أو حق إدارة أو استغلال القطاعات والأنشطة الاقتصادية العامة أو الحكومية إلى القطاع الخاص» (مؤسسة الخليج للاستثمار، 1995، ص 2). أما من منظور أشمل، فيتسع مفهوم «التحويل» ليتضمن «مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية» (صديق عفيفي، 1993، ص 5) أو «تحرير قوى السوق وتخفيف العوائق والقيود التي تعترض نمو القطاع الخاص، ونقل ملكية و/أو إدارة المشروعات الاقتصادية العامة من الدولة إلى هذا القطاع»[4] (غرفة تجارة وصناعة الكويت، 1995، ص 1).

وبهذا المعنى، فإن التحويل إلى القطاع الخاص ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو

(3) إلى جانب «التحويل إلى القطاع الخاص»، يستخدم للدلالة على لفظ Privatization مصطلحات مثل «التخصصية» و«التخصيص» و«الخصخصة» و«الخوصصة»، وكلها مصطلحات مشتقة من لفظ «خاص». ويضيف محمد محمود الإمام (1990، ص 103) إلى هذه القائمة استخدام مصطلح «التفريد» كمقابل أفضل للفظ التأميم.

(4) حاول البعض الفصل بين نوعين من التحويل، وهما التحويل المباشر والتحويل غير المباشر. فعملية تحويل ملكية أو إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص هي خصخصة مباشرة، أما الخصخصة غير المباشرة فتتمثل في «عدم بيع القطاع العام، لكن محاصرته، أي إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيعه بإعطائه المزايا والمناخ الملائمين للاستثمار الجيد، إلى أن يشتد عود القطاع الخاص وتقوى أهميته في الاقتصاد، ويسيطر تدريجياً على النشاط الاقتصادي» (جامعة الدول العربية، 1993، ص5).

مجرد عنصر من عناصر برامج الإصلاح الاقتصادي Economic Reform أو إعادة الهيكلة الرأسمالية Capitalist Restructuring التي أخذت الدول النامية في تطبيقها – بدعوة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وازدادت وتيرتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتداعي النظم الشمولية في دول أوروبا الشرقية، وذلك بهدف «إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي، محلياً وعلى الصعيد الدولي. ويعني هذا التوجه، على وجه الخصوص، تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيس، وإعلاء الربح كالحافز الأساسي في إحداث النمو الاقتصادي الذي يصبح صنو التقدم» (نادر فرجاني، 1998، ص 49).

وعملية التحويل إلى القطاع الخاص لا تعني بالضرورة تصفية القطاع العام، كما أنها أوسع بكثير من أن تقف عند مجرد نقل ملكية المشروعات العامة أو إدارتها إلى القطاع الخاص، لتعبر عن اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين السوق ونظمه وآلياته في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي في اتجاه تحقيق الأهداف التالية (غرفة تجارة وصناعة الكويت، 1995، ص ص 7–8):

1 – الارتقاء بكفاءة الإدارة وزيادة درجة مرونتها في الاستجابة السريعة للمتغيرات المتلاحقة، والقضاء على الهدر في استخدام الموارد الاقتصادية، بما يترتب على ذلك من تحسين مستويات الإنتاجية وترشيد عملية تخصيص الموارد المتاحة.

2 – زيادة التنافسية الناجمة عن رفع الدعم أو ربطه بمستويات الأداء من ناحية، وعن إطلاق قوى السوق والارتقاء بكفاءة الإدارة واعتماد المعايير الاقتصادية البحتة في تحديد الأسعار واختيار المشروعات وتقييم الأداء من ناحية أخرى.

3 – تخفيض الأعباء عن الميزانية العامة، والمساهمة في معالجة العجز في هذه الميزانية، من خلال توظيف حصيلة الخصخصة وتخفيض الضغوط على الإنفاق الجاري والرأسمالي ومحاربة الهدر.

4 – توسيع مجالات الاستثمار المجزي أمام القطاع الخاص، وخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة للمواطنين.

5 – الحد من الاتجاهات المضاربية الناجمة أصلاً عن ضيق مجالات الاستثمار الإنتاجي أمام القطاع الخاص.

6 – زيادة المشاركة الشعبية في ملكية المشروعات الإنتاجية واقتسام عوائدها، والمساعدة على تطوير السوق المالية ورفع كفاءتها ونشاطها.

7 – تعميق الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لما للعمل الخاص من أبعاد على حرية الفرد، ولما يؤدي إليه من تغيير في النظر إلى الأعمال المختلفة والقيم المرتبطة بها.

8 – تقوية الأمن الخارجي للبلاد إذا واكب عملية الخصخصة اجتذاب شركاء أجانب من أصحاب الخبرات العالية التقنية والإدارية والتسويقية.

وفي نهاية المطاف، تؤدي الخصخصة إلى تخفيض الأعباء الإنتاجية والخدمية عن كاهل الدولة، مقابل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تسيير حركة النشاط الاقتصادي وفقاً لآليات السوق، دون أن ينتقص ذلك من سيادة الدولة ودورها في مراقبة الاقتصاد الوطني وتوجيهه، وفي توفير المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص، من خلال السياسة الاقتصادية والمالية والتشريعات والنظم التي تمكن هذا القطاع من أن ينمو وينتج ويصبح أكثر كفاءة.

على أنه، وبمراجعة تجارب التحويل إلى القطاع الخاص التي تبنتها دول العالم المختلفة لم يتأكد على نحو حاسم أن هذه الوسيلة قد حققت الأهداف التي سيقت في غمار الدعوة إلى الأخذ بها سواء في الدول المتقدمة أو النامية، الأمر الذي يمكن تفسيره إما بالمغالاة في تقرير الأهداف التي يمكن لهذه الوسيلة تحقيقها في بداية التطبيق، وإما لأن المشكلات التي قصد مواجهتها بتحويل الأنشطة هي مشكلات هيكلية مزمنة، سواء أكانت في الاقتصادات المتقدمة أم النامية (حسين الفقير، 1992، ص 15).

واستناداً إلى دراسات أجراها كتاب اقتصاديون في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تبين أن إجراءات التحويل إلى القطاع الخاص التي تم تبنيها في معظم دول هذه القارات لم يكن لها استراتيجية موحدة، وأن بعضاً من هذه الإجراءات تم تبنيه لمجرد الاستجابة لضغوط المؤسسات الدولية، كما أن كثيراً من الأنشطة التي تم تحويلها لم يحقق الأهداف التي قصد إليها .(Vernon - Wartzel & Wortzel, 1989, pp

(633-641. واستناداً إلى تقييم أجرته «إيما روتشيلد» للتجربة الأمريكية في مجال التحويل إلى القطاع الخاص، تبين أن هذه الوسيلة أخفقت في خلق مزيد من فرص العمل والحد من معدلات التضخم، كما لم تقلل من دور الحكومة نتيجة لتفاقم مديونيتها، فضلاً عن ضآلة آثارها الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الأساسية لعشرات الملايين من الشعب الأمريكي (جاسم السعدون، 1988؛ حسين الفقير، 1992، ص 17)، أما فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية، فإنها لا تزال تمر في مرحلة التحول الشاق نحو نظام السوق في إطار سياسات التحرر الاقتصادي التي تتبعها (UN, 1991, pp. 169-183).

إرهاصات عملية التحويل إلى القطاع الخاص في الكويت

بدأت الكويت في تبني إجراءات تحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، كجزء من السياسة المالية التي استهدفت معالجة العجز في الميزانية العامة والارتقاء بمستوى الخدمات العامة. وبإعداد الخطة الخمسية الأولى (1986/85 – 1990/89)، أصبحت هذه الإجراءات جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة التي استهدفت تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية. على أن التقويم الشامل الذي أجرته وزارة التخطيط لإجراءات الخصخصة التي تبنتها وزارات الدولة ومؤسساتها خلال الثمانينيات أظهر أن هذه الإجراءات انصبت فقط على التعاقد مع القطاع الخاص في مجالات النظافة والصيانة للمباني والآلات والكابلات وشبكات التوزيع وأعمال الترميم والإنشاءات الصغيرة وصيانة الطرق الداخلية والأمن والسلامة وتأجير السيارات وتوريد بعض الخدمات (حسين الفقير، 1992، ص 20؛ فؤاد العمر، 1995، ص 9). وبلغت قيمة العقود التي أبرمت مع القطاع الخاص لقاء تنفيذ هذه الأنشطة نحو 11.0 مليون دينار (حسين الفقير، 1992، ص ص 30–39).

ونظراً لما لحق بالاقتصاد الكويتي من خسائر وما أصاب البنية الإنتاجية المحلية من تدمير جراء العدوان العراقي على دولة الكويت في أغسطس 1990، كان على الدولة أن تتبنى في أعقاب التحرير برنامجاً لإعادة البناء ومساعدة المؤسسات العامة والخاصة على ترتيب أوضاعها والتخلص من آثار العدوان عليها، بما ترتب على ذلك من زيادة درجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وابتعاد الاقتصاد الكويتي – من ثم – عن فلسفته الرئيسة. إلا أنه – وكما يشير العضو المنتدب

للهيئة العامة للاستثمار - فإن «واضعي السياسة الاقتصادية كانوا على وعي بالتحولات الجذرية التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي بعد انهيار الأساليب الشمولية في إدارة الاقتصاد، ومن ثم فلقد طلبت الحكومة من البنك الدولي تقديم النصح والمشورة في كيفية وضع الخطط الفنية الضرورية للأخذ بسياسة التخصيص كمنهاج وأسلوب عمل يعيد للاقتصاد الكويتي توازنه بعد فترة نما فيها القطاع العام على حساب القطاع الخاص» (علي رشيد البدر، 1997، ص 3).

وفي العشرين من أكتوبر 1991، أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (14) بتكليف وزارة المالية «إعداد دراسة شاملة لتحويل معظم الخدمات العامة والأنشطة التي يتولاها القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص ليقوم بإدارتها على نحو يحقق الارتقاء بهذه الخدمات وتطويرها». وكلف البنك الدولي برفع استراتيجية شاملة لتحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص، واختيار القطاعات التي ستعطى لها الأولوية في التحويل. وفي أواخر 1993، قدم البنك الدولي تقريره النهائي بشأن استراتيجية تحويل الأنشطة العامة إلي القطاع الخاص في الكويت (World Bank, 1993a, b,c). ولقد ركز البنك عند إعداد هذه الاستراتيجية على ثمانية قطاعات هي: الصناعة، والخدمات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، والصناعات البتروكيماوية، والنقل، والموانئ، والصحة. ويمكن تلخيص الرسالة التي تضمنها تقرير البنك بشأن استراتيجية تحويل هذه القطاعات في ما يلي (فريق التخصيص، 1996، ص 5):

«إن التخصيص في دولة الكويت ممكن ومطلوب، ولكنه وحده ليس كافياً لتحسين أداء الاقتصاد الوطني على النحو المطلوب. وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التخصيص جزء من عملية إصلاح اقتصادي شامل، ويلزمه إصدار وتعديل التشريعات لنجاحه، كما يلزمه تغيير شكل الدعم الحكومي إذا لم يكن بالإمكان إلغاؤه، كما يتطلب استراتيجية واضحة لمعالجة وضع العمالة».

وبدراسة متأنية للمؤسسات المرشحة للتحويل داخل كل قطاع، اقترح التقرير تحويل ملكية 74 شركة ومؤسسة عامة بلغت جملة أصولها نحو 18,087 مليون دينار تمتلك فيها الحكومة ما نسبته 44.1٪ (حوالي 7977 مليون دينار)، منها 62 شركة كانت الهيئة العامة للاستثمار قد اشترت حصصاً من أسهمها أثناء الأزمات

السابقة التي تعرضت لها سوق الأوراق المالية. أما الباقي (12 مؤسسة) فهي مؤسسات مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار (World Bank, 1993b, pp. 75-81). وبخصوص هذه المؤسسات التي لا تتخذ شكل شركات، أكد التقرير ضرورة تحويلها أولاً إلى شركات "Corporatization" تمتلكها الدولة، ومن ثم يتم نقل ملكيتها بعد إصلاح أوضاعها والارتقاء بكفاءتها وتحسين ربحيتها (World Bank, 1993a, p. 4).

وعلى ضوء مقترحات البنك الدولي تبنت الهيئة العامة للاستثمار برنامجاً لبيع مساهمات الحكومة في الشركات التي تملكها جزئياً أو كلياً، وبدأت في تطبيق هذا البرنامج اعتباراً من سبتمبر عام 1994، وبحيث يتم الانتهاء من تنفيذه في نهاية عام 1998. إلا أن واقع الحال يشير إلى أنه حتى يونيو عام 1999 لم يتجاوز عدد الشركات التي تم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص نحو 28 شركة بقيمة إجمالية بلغت 823,225,147 مليون دينار (انظر جدول 1). وفي رده على سؤال لأحد أعضاء مجلس الأمة، أشار وزير المالية ووزير المواصلات إلى أن الإجراءات والضوابط التي تتبعها الهيئة العامة للاستثمار لضمان سير عملية الخصخصة بطريقة عادلة تتمثل في تحديد الأغراض الرئيسة لبرنامج التحويل وهي:

1 – بيع أسهم الحكومة في الشركات المساهمة بمقابل عادل يتفق مع مبدأ حماية الأموال العامة.

2 – توسيع قاعدة المساهمين في الشركات المطروحة أسهمها للتخصيص.

3 – محاولة ضمان إيجاد واستمرار الإدارة الفعالة لضمان نجاح أعمال الشركات المعروضة أسهمها للبيع وحماية مصالح مساهميها.

وأضاف الوزير: إن وزارة المالية تعمل على معالجة حالة الشركات ذات الأوضاع الخاصة مثل الشركات ذات الصبغة الاستراتيجية وتلك التي تتمتع بامتيازات أو احتكارات خاصة، وذلك لتحديد علاقة الدولة بأنشطتها وضمان حق الدولة في تحديد أسعار خدماتها ومنتجاتها على أساس عادل، أو تعديل أوضاعها بما يكفل التنافس الحر لنشاطها، وذلك قبل الشروع في إجراءات تحويل ملكيتها (القبس، العدد 9417، ص 6).

جدول (1)
الشركات التي تم تخصيصها خلال الفترة: سبتمبر 1994 – يونيو 1999

اسم الشركة	عدد الأسهم المباعة	القيمة الإجمالية للبيع (دينار كويتي)
التسهيلات التجارية	70.572.000	49.400.400.000
البنك الأهلي	60.000.000	10.230.000.000
العقارات المتحدة	230.086.218	27.590.001.288
الأهلية للتأمين	21.000.000	7.455.000.000
مجمعات الأسواق	17.900.000	2.685.000.000
الوطنية العقارية	84.818.320	12.468.293.000
الصناعات الوطنية	177.258.450	188.940.696.500
شركة النخيل	43.722.918	1.355.410.458
الكويت للتأمين	3.000.000	1.860.000.000
بيت الأوراق المالية	45.436.000	8.027.608.000
الخليج للكابلات	16.649.805	16.929.805.000
الاستثمارات الصناعية	47.161.080	6.036.618.240
التمدين العقارية	140.464.700	23.798.070.000
الخليج للتأمين	82.581.400	44.516.514.000
عقارات الكويت	34.500.000	7.038.000.000
مجموعة الأوراق المالية	301.644.500	70.053.568.000
البنك العقاري	87.198.783	32.169.183.000
بنك الخليج	94.107.980	45.943.591.000
الكويتية للتجهيزات الغذائية	2.250.000	407.250.000
إصلاح السفن	71.858.287	13.994.491.000
المخازن العمومية	125.290.300	46.917.411.000
الأسماك المتحدة	38.036.400	7.379.061.600
بنك برقان	399.143.280	130.188.700.400
البنك التجاري	100.000.000	29.250.000.000
الخدمات البحرية	36.202.680	15.694.992.000
وربة للتأمين	30.700.060.	20.213.035.400
بوبيان للأسماك	1.511.118	982.226.700
الخدمات التعليمية	9.885.000	1.700.220.000
المجموع	2.372.979.279	823.225.146.586

المصدر: القبس، العدد 9417، ص6.

آثار التحويل على توظيف العمالة الوطنية

أشار البنك الدولي (World Bank, 1991) في تقريره حول التنمية لعام 1990، إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي تنطوي بالتأكيد على عمليات تصحيح مؤلمة، إذ يتفاقم التضخم والبطالة بإزالة الأسعار والكشف عن الخسائر الفعلية لبعض الأنشطة، مما قد يؤدي إلى تزايد المعارضة السياسية لهذه البرامج، وتتصاعد هذه المعارضة مع زيادة عدم التكافؤ في توزيع الدخل نتيجة التغيير الجذري في هيكل الحوافز، بيد أن ذلك يمكن أن يعقبه حالة تطور في الصادرات وتوافر السلع الاستهلاكية.

ولعل هذا ما يفسر تحفظ المؤسسات الدولية المعنية بتنمية الإنسان على برامج الإصلاح الاقتصادي، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم رؤية بديلة للتنمية تعتمد على التنمية البشرية. ومنظمة اليونيسيف دعت إلى برامج ذات وجه إنساني. أما منظمة العمل الدولية فتولي البعد الاجتماعي حقه وتنادي بتخفيف الآثار السلبية للإجراءات الاقتصادية، وبخاصة في مجال التشغيل وشروط العمل وظروفه (منظمة العمل العربية، 1994، ص 32)، الأمر الذي جعل كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكثر اهتماماً بإدماج «برامج طوارئ» تمثل شبكات أمان، وتخصص لتخفيف آثار «التثبيت والتكيف» على شرائح المجتمع الأكثر فقراً، والمناداة بدعم صناديق التشغيل والتنمية الاجتماعية، بحيث يصبح الإصلاح الاقتصادي ذا وجه إنساني (منظمة العمل العربية، 1994، ص47).

وكما يستفاد من الأدبيات المتاحة، فإن انعكاسات عملية الخصخصة على مسألة التوظيف تتباين من دولة إلى أخرى طبقاً لظروف سوق العمل، كما تختلف في المدى القصير عنها في المدى المتوسط أو الطويل.

أوضاع سوق العمل في الكويت

ارتبط التطور الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة ما بعد ظهور النفط في الكويت باتساع حجم الطلب على الأيدي العاملة. ومع عدم قدرة المعروض محلياً من قوة العمل على مقابلة هذا التوسع، اتجهت الكويت إلى تسهيل استقدام وتوظيف العمالة الأجنبية التي تزايدت أعدادها بصورة ملموسة. فطبقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ إجمالي قوة العمل في الكويت بنهاية عام 1998 نحو 1252 ألف عامل شكل فيه الوافدون ما نسبته 83.1٪، مما يشير إلى اختلال واضح في

تركيبة قوة العمل بالبلاد. ولا تنحصر مظاهر هذا الاختلال في مجرد التفوق العددي والنسبي للوافدين في جملة قوة العمل، بل أيضاً في اختلال توزيع قوة العمل الوطنية والوافدة بين القطاعين العام والخاص وفيما بين المهن المختلفة داخل هذين القطاعين. فالمواطنون – بصفة عامة – يتركزون في القطاع الحكومي، وفي أنشطة الإدارة العامة على وجه الخصوص. وفي نهاية عام 1998، بلغت نسبة المشتغلين في هذا القطاع بأنشطته المختلفة ما يناهز 93.1٪ من جملة قوة العمل الكويتية، بينما بلغت نسبة المشتغلين بالأنشطة غير الحكومية نحو 5.6٪ من قوة العمل هذه، مقابل 90.3٪ من جملة قوة العمل الوافدة (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 1999، ص ص 134–136). ويعزى ذلك – بصفة أساسية – إلى سياسة التوظيف الحكومي التي تقوم على تأمين فرص التوظيف للمواطنين في أجهزة الدولة ومؤسساتها بصرف النظر عن مدى حاجة العمل الفعلية إلى خدماتهم، وهي فرص عادة ما يفضلها المواطنون باعتبارها تحظى بالتقدير الاجتماعي والشهرة والمشاركة في صنع القرار، وترتفع فيها معدلات الأجور مقابل ساعات عمل أقل وإجازات أطول ومساءلة أقل وشروط وبيئة عمل أكثر ملاءمة، مقارنة بالفرص التي يوفرها القطاع الخاص (عادل ريان، 1998، ص ص 15–16؛ محمد الغيث، ومنصور المعشوق، 1993، ص ص 35–37؛ عبدالله النفيعي، 1993، ص ص 86–90).

وقد اقترن تفضيل المواطنين العمل في القطاع الحكومي بنظرة المجتمع الدونية إلى العمل اليدوي، وانحياز النظام التعليمي برمته نحو التخصصات النظرية والإنسانية لمقابلة طلب أنشطة الإدارة العامة على المهن الإدارية والكتابية التي باتت في نهاية عام 1998 تستوعب ما نسبته 49.1٪ من جملة قوة العمل الوطنية (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 1999، ص ص 134–136).

ويمكن القول، على أية حال، إن سياسة التوظيف الحكومي أدت – لاعتبارات اجتماعية وسياسية معينة – إلى تحميل القطاع العام تعيينات لا تبررها حاجاته الفعلية، سواء من حيث العدد أو التخصصات، مما انعكس على معدلات إنتاجية هذا القطاع من جهة، وعلى كلفة فاتورة الأجور التي تتحملها الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك القيود المفروضة على تعيين المواطنين وفصلهم، مما يشل يد الإدارة ويحد من قدرتها على تعديل هيكل التكاليف وتحسين الإنتاجية (محمد محمود الإمام، 1990، ص 137). في مثل هذا الوضع، فإن عملية تحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص في الكويت تقع بين سندان المسئولية

الاجتماعية بتوظيف العمالة الوطنية من ناحية، ومطرقة تناقص قدرة الحكومة على استيعاب اليد العاملة الزائدة عن الحاجة من ناحية أخرى.

أثر الخصخصة على المدى القصير

يتمثل المدى الزمني القصير في الفترة الزمنية التي تجرى فيها عملية التحويل والتي تليها مباشرة (2–3 سنوات)، وخلال هذا المدى ربما لا تتمكن الأنشطة المحولة إلى القطاع الخاص من استيعاب كامل العمالة الموجودة فيها قبل تحويل ملكيتها، مما يؤدي إلى تسريح العمالة الفائضة في وحدات الإنتاج المعنية (نجيب عيسى، 1996، ص ص 54–55)، إذ إن هدف القطاع الخاص هو تحقيق أقصى معدلات ربحية، مع المحافظة على جودة السلعة أو الخدمة المنتجة وقدراتها التنافسية، وذلك عن طريق التحكم في مستويات الإنفاق والمصروفات والاستفادة القصوى من العمالة المتوفرة بعيداً عن أية اعتبارات اجتماعية أو سياسية، مما يعني ربط عملية التوظيف في الوحدات المحولة بالاحتياجات الفعلية لهذه الوحدات من العمالة ونوعيتها. وكما تشير دراسة غرفة تجارة وصناعة الكويت (1995، ص 24)، فإن القطاع الخاص لن يقوم على الاستثمار في الشركات المؤهلة للتحويل إذا لم يكن له الحق في تعيين العمالة والاستغناء عنها. وطبقا لتقديرات البنك الدولي، من المتوقع الاستغناء عن حوالي 20 ألف عامل كويتي في الشركات العامة التي يقترح تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص. وفي قطاعات الاتصالات والكهرباء والماء والموانئ والخطوط الجوية الكويتية وحدها، يتوقع البنك الاستغناء عن خدمات 4649 مشتغلا أو ما يعادل 25.8٪ من إجمالي عدد المشتغلين فيها (World Bank, 1993c, p. 81).

وعلى ذلك، سوف يشهد الزمن القصير ازدياد معدلات البطالة، وبخاصة في القطاعات الحكومية التي تدار مباشرة من قبل الحكومة مثل الاتصالات والكهرباء. أما في القطاعات الحكومية التي تدار عن طريق شركات مملوكة كلياً وجزئياً للحكومة، فإن معدل العمالة المراد الاستغناء عنها سوف يكون ضئيلاً (مؤسسة الخليج للاستثمار، 1995، ص 5).

ولعل ما يفاقم من حدة التأثيرات السلبية لعملية التحويل على مسألة التوظيف في الكويت أن القطاع الخاص يعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة الوافدة، ولا سيما في المهن الفنية، بينما تقوم العمالة الوطنية بمعظم الأعمال الإدارية والكتابية في القطاع الحكومي. ومع المطالبة بأن لا تحمل عملية التحويل بإلزام القطاع الخاص بتوظيف

العمالة الموروثة من القطاع العام، تجد الحكومة نفسها في موقف لا تحسد عليه، إذ يتوقع أن يعمل القطاع الخاص عند تملكه للمؤسسات العامة على تخفيض حجم العمالة، وبخاصة الوطنية، التي لا تتوافر لديها المقدرة على أداء العمل والإحلال محل العمالة الوافدة رخيصة الأجر نسبياً. وعلى أية حال، فقد كان من المفترض أن تنتهي حكومة الكويت من بيع مساهمتها في الشركات المرشحة للتحويل إلى القطاع الخاص في نهاية عام 1998، إلا أنه – وكما سبق الإشارة إليه – لم يتم حتى الآن سوى تحويل نسبة محدودة من تلك المساهمات، الأمر الذي قد يعزى إلى عدم التوصل بعد إلى حلول عملية لقضية العمالة في الشركات المزمع تحويلها إلى القطاع الخاص.

أثر الخصخصة على المديين المتوسط والبعيد

من المفترض على المدى الزمني المتوسط (3–5 سنوات) والمدى الزمني الطويل (أكثر من 5 سنوات) أن تظهر الآثار الاقتصادية الإيجابية لتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. فالمشروعات المحولة قد يعاد تنظيمها بحيث تسمح بزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الربحية، مما يزيد من قدرة التحويل إلى القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة انطلاقاً من الرهان على دور هذه العملية في إطلاق عملية النمو الاقتصادي (نجيب عيسى، 1996، ص 55). وعلى أية حال فإن هذه النتيجة تختلف تبعاً للظروف المحيطة من مشروع إلى آخر.

ففي حالة وجود سوق كبيرة لمنتجي المشروع المحول إلى القطاع الخاص يصبح هذا المشروع حراً في تنفيذ خطط الاستثمار الخاصة به بمجرد تحويله، وربما يحتاج هذا المشروع إلى خفض حجم العمالة لديه، ويعزى السبب في ذلك إلى توسيع نشاطه الإنتاجي في السوق. أما في حالة وجود مشروع لا يتسم بالكفاءة الكاملة بسبب عدم ملاءمة البيئة الاجتماعية، فإن تحويل مثل هذا المشروع وتحرير الاقتصاد سوف يزيد من حرية المشروع وقدرته على المنافسة في ظل بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة. في هذه الحالة يصبح من اليسير على هذا المشروع الاحتفاظ بالقوى العاملة لديه وإعادة تنظيم هذه القوى وإعادة توزيعها، إضافة إلى الاهتمام بتدريب ذوي المواهب المتميزة (هالة السعيد، 1997، ص 30).

من جانب آخر، فإن البيئة التنافسية المفترض أن تحيط بعملية التحويل ربما لا تشجع القطاع الخاص على اعتماد تقنيات كثيفة العمل، مما يؤثر في قدرة المشروعات المحولة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وفي مثل هذا

الوضع قد تدفع المرأة ثمناً أعلى من الرجل بتقليص فرص توظيفها، بل إعادة النظر في دورها الإنتاجي بصفة عامة. ففي ظروف البطالة المرتفعة تقل فرص المرأة في دخولها سوق العمل، ثم تزداد الضغوط عليها لدخول سوق العمل والاحتفاظ بالعمل نفسه. وقد تبقى حظوظها كبيرة في بعض أنشطة الخدمات، لكن هذه الحظوظ تتقلص في الأنشطة الأخرى، خاصة مع تقلص الحماية الاجتماعية ومظلة التأمينات وتقلص الدور الاقتصادي للدولة (منظمة العمل العربية، 1994، ص 33).

سبل معالجة قضية التوظيف

أكد تقرير للجنة السياسات العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط عدم قدرة الحكومة على توظيف جميع مخرجات التعليم، وأنه من الصعوبة بمكان الاستمرار في انتهاج سياسة التوظيف المعمول بها. وعلى ضوء التوجه لتحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص من الضروري أن تلغي الحكومة تعهدها الضمني بإيجاد وظيفة لكل مواطن، حيث إن القطاع الخاص الوطني والأجنبي لن يقبل على الاستثمار في أصول القطاع الحكومي إذا لم يكن له الحق في تعيين العمالة أو الاستغناء عنها في الأجل القصير. أما على المدى البعيد، فإن عملية التحويل إلى القطاع الخاص سوف تعمل – وفقاً لآليات السوق – على التوسع والتنمية وخلق فرص عمل منتجة لاستيعاب العمالة، على أن تكون هناك موافقة ضمنية ومشاركة للقطاع الخاص في التنمية البشرية الكويتية المطلوبة لاستدامة عملية التنمية (لجنة السياسات العامة، 1999، ص 6).

وفي الوقت ذاته أكد تقرير البنك الدولي عن استراتيجية التحويل إلى القطاع الخاص في دولة الكويت ضرورة أن تبذل الحكومة قصارى جهدها لخلق الظروف التي تساعد على زيادة معدلات استيعاب القطاع الخاص للعمالة الوطنية من خلال تشجيع المبادرات الفردية والقدرة على الابتكار والتطور. كما أكد التقرير أن أنشطة تجارة التجزئة والصناعات الخدمية تقوم بالفعل بتوفير فرص وظيفية للعمالة الوطنية، ومن المتوقع استمرارها في ذلك. وأوصى التقرير بأهمية إزالة القيود التي تحد من تنمية القطاع الخاص من خلال تسهيل إجراءات التراخيص التجارية والصناعية وتبسيط إجراءات المناقصات. وكما يشير التقرير ذاته، فإن من شأن هذه الإجراءات أن تمكن الاقتصاد الكويتي من خلق فرص وظيفية منتجة وتخفيض عملية استنزاف الموارد المالية وتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد (World Bank, 1993c, p. 81). ويشير تقرير لجنة السياسات العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط (1999، ص ص 8–9) إلى أهمية تنظيم أوضاع سوق العمل في

اتجاه إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وتجميد التعيين في بعض الوظائف بالقطاع الحكومي وتخفيض قوة العمل بهذا القطاع تدريجياً، مع الاهتمام بتأهيل العمالة الجديدة وإعادة تأهيل العمالة الفائضة عن الحاجة.

وفي واقع الأمر فإن قضية تدريب العمالة وتأهيلها لمواجهة التغييرات المترتبة على عملية التحويل إلى القطاع الخاص تحتل أهمية خاصة في برامج التخفيف من الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي بشقيه «التثبيت والتكيف»، حيث «تلح هذه البرامج على الحاجة المتزايدة للتدريب بمختلف أشكاله، فالأهداف الإيجابية لهذه البرامج تتمثل في رفع كفاءة الاقتصاد وتخصيص الموارد وزيادة الإنتاجية، واكتساب قدرة تنافسية متزايدة والاعتماد على التصدير وتشجيع حركة القوى العاملة ورفع مردودها مقابل الأجر. وجميع هذه الأهداف لن تتحقق من دون جهد منظم تشارك فيه جميع الأطراف المعنية (الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات التعليم والتدريب، والمواطنون) للنهوض بالتدريب بأشكاله المختلفة. كما أن الحاجة إلى التدريب تفرضها الحاجات المتزايدة للسكان، وبخاصة للداخلين الجدد في سوق العمل المتزايد عددهم باستمرار» (منظمة العمل العربية، 1994، ص 79)، وهو ما ينطبق على دولة الكويت، حيث قام نظام التعليم والتدريب حتى الآن على توفير احتياجات القطاع العام، وأنشطة الإدارة العامة على وجه الخصوص، من قوة العمل التي تتألف في معظمها من أصحاب المهن الإدارية والكتابية.

ويبقى من الضروري التأكيد أن أية برامج للتخفيف من الآثار السلبية لعملية التحويل إلى القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية لا بد وأن تدخل ضمن شبكة الأمان الاجتماعي التي ينبغي توفيرها كشرط ضروري لنجاح عملية التحويل واحتواء ما قد ينجم عنها من آثار سلبية. وشبكة الأمان الاجتماعي هذه، تتضمن – ضمن حلقاتها المختلفة – السعي إلى تطوير التعليم والتدريب كعنصر فاعل لتحقيق التنمية البشرية ولتأمين مواكبة نوعية الخريجين لاحتياجات سوق العمل وانسياب قوة العمل عبر القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

خاتمة

مع انتشار الدعوة إلى تحرير الاقتصادات الوطنية من التدخل الحكومي الذي استمر زهاء العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حظي موضوع تحويل الأنشطة العامة إلى القطاع الخاص باهتمام ملحوظ في أدبيات التنمية

والإدارة، باعتباره عنصراً رئيساً في برامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت والتكيف الهيكلي التي دعت إليها المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبحت دول العالم قاطبة مطالبة بتبنيها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتداعي النظم الشمولية في دول أوروبا الشرقية.

إن الدعوة إلى تحويل النشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص وجدت صدى لها في دولة الكويت، حيث تعددت المطالبات والصيحات بتطبيقها كأحد الحلول الناجعة لمعالجة عجز الميزانية وإصلاح الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الكويتي. فقد نظر إلى التحويل – بصفة عامة – على أنه يمثل عودة الاقتصاد الكويتي إلى فلسفته الأساسية، وفيه الحل لمشكلات الاختلالات التي ترتبت على التدخل الحكومي الواسع. والتحويل – بمفهومه الشامل – لا ينحصر في مجرد نقل ملكية و/أو إدارة المشروعات العامة من الدولة إلى القطاع الخاص، بل هو مجموعة من السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تحرير قوى العرض والطلب وتخفيف العوائق والقيود التي تعترض نمو القطاع الخاص.

والتحويل إلى القطاع الخاص – بهذا المفهوم – قد يترتب عليه أعباء اجتماعية معينة، ولا سيما من حيث انعكاساته على مسائل العمل والتوظيف، في وقت أضحت فيه الدولة غير قادرة على الاستمرار في توظيف الأعداد المتزايدة من المواطنين الداخلين في سوق العمل. على أن تأثيرات التحويل إلى القطاع الخاص على عملية التوظيف تتباين تبعاً لظروف سوق العمل وتختلف في المدى القصير عنها في المديين المتوسط أو الطويل. وهو الأمر الذي حاولت هذه الدراسة تبيانه بغية استشراف معالم الطريق نحو معالجة قضية توظيف المواطنين.

المصادر

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (1999). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. سبتمبر.

الإدارة المركزية للإحصاء (1990). **المجموعة الإحصائية السنوية**. عدد خاص، الكويت: وزارة التخطيط.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية (1999). **دليل المعلومات المدنية**: السكان وقوة العمل. العدد (15).

جاسم السعدون (1988). حدود دور القطاع الخاص في التنمية. ورقة مقدمة إلى: ندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ودور البورصات. الدار البيضاء.

جامعة الدول العربية (1993). التخصيصية ومنهجيتها في إطار الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، دمشق.

حسين طه الفقير (1992). الإطار المفاهيمي لإجراء التخصيصية وجدواها في تنمية الاقتصاد الكويتي بعد التحرير. محاضرة ألقيت ضمن البرنامج الإقليمي في تخطيط التنمية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

سعيد النجار، محرر (1988). التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

صديق محمد عفيفي (1993). التخصيصية: لماذا وكيف؟ كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (60).

صمويل بول (1988). التحويل إلى القطاع الخاص، والقطاع العام. مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر، 42–45.

طالب أحمد علي، وفوزي الجودر (1993). التخصيصية في الكويت توجه نحو تعظيم دور القطاع الخاص.التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين، الكويت: الجمعية الاقتصادية الكويتية وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 369–387.

عادل ريان (1998). معوقات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص العماني: دراسة ميدانية. الإداري، العدد (75)، 13–79.

عباس النصراوي (1990). نشوء القطاع وتطوره في الوطن العربي. في: عباس النصراوي وآخرون، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

عبدالله بن مصلح النفيعي (1993). إحلال العمالة المواطنة في القطاع الخاص: دور ورؤية مجلس القوى العاملة. ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي، المجلد (2)، الرياض: معهد الإدارة العامة، 81–95.

عماد الدين منتصر (1997). الكويت: نحو سياسة جديدة للعمالة والأجور في مرحلة ما بعد الوفرة النفطية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للاقتصاديين الكويتيين، الكويت: الجمعية الاقتصادية الكويتية وآخرون.

علي الرشيد البدر (1997). الخصخصة: سياسة التخصيص في الاقتصاد الكويتي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية بدول مجلس التعاون، الكويت: شركة الصناعات البتروكيماوية.

غرفة تجارة وصناعة الكويت (1995). التخصيصية وتصحيح المسار الاقتصادي في دولة الكويت. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين: اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

فريق التخصيص (1996). التخصيص: الملخص التنفيذي لبرنامج نقل الأنشطة والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص في دولة الكويت. تقرير مقدم إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، الكويت: مجلس الأمة.

فؤاد عبدالله العمر (1995). تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت. سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد (44)، الكويت: بنك الكويت الصناعي.

لجنة السياسات العامة (1999). سبل احتواء الآثار السياسية والاجتماعية لعملية التخصيص في دولة الكويت. الكويت: المجلس الأعلى للتخطيط.

محمد عبدالله الغيث، ومنصور المعشوق (1993). العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي: المفهوم، الأهداف، الواقع، المعوقات، ومداخل الحلول: بحث ميداني. ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي، المجلد الأول، الرياض: معهد الإدارة العامة، 13-436.

محمد محمود الإمام (1990). محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، في: عباس النصراوي وآخرون، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 103-149.

مؤسسة الخليج للاستثمار (1995). الخصخصة بدول مجلس التعاون الخليجي ودور مؤسسة الخليج للاستثمار. ورقة مقدمة إلى ندوة التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين: اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي (1994). برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل. تقرير مقدم إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر العمل العربي، القاهرة.

نادر فرجاني (1998). آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد (1)، العدد (1)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

نجيب عيسى (1996). **الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع**. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (27)، العدد (3)، 45-76.

UN (1991). *Economic survey of Europe in 1990-1991*. New York: Economic Commission for Europe.

Vernon - Wartzel, H., & Wortzel, L. H. (1989). Privatization: Not the only answer. *World Development*, 17, (5), 641-663.

World Bank (1991). *Development Report: 1990*. Washington.

World Bank (1993a). *Kuwait: A privatization strategy*. Vol. (1): Executive Summary.

World Bank (1993b). *Kuwait: A privatization strategy*. Vol. (2): Main Report.

World Bank (1993c). *Kuwait: A privatization strategy*. Vol. (3): Macroeconomic Environment. Labor Markets & Legal Framework.

World Bank (1993d). *Kuwait: A privatization strategy*. Vol. (4): Sector Privatization Strategy.

مقدم في: ديسمبر 1999

مقبول في: يوليو 2000

الاضطرابات السلوكية لدى أطفال
الأسر الكويتية محدودة الدخل*

حامد نهار المطيري**

ملخص: تركز هذه الدراسة على موضوع الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة في دولة الكويت، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: 1 – تحديد معدلات الاضطرابات السلوكية الظاهرة بين الأطفال الذين يعيشون في كنف أسر محدودة الدخل، 2 – تحديد الفروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بحدة الاضطرابات السلوكية، 3 – تحديد علاقة الاضطرابات السلوكية الظاهرة بمتغيرات مختارة. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على استبانة تتضمن عدة مقاييس يقوم الوالدان بالإجابة عنها. وقد تم تطبيق هذه الاستبانة على 291 مفردة تمثل المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية المقدم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت. ومن أبرز النتائج التي كشفت عنها الدراسة: 1 – أن 3,5٪ من الأطفال الذين يعيشون في أسر محدودة الدخل يعانون اضطرابات سلوكية ظاهرة عند مستويات إكلينيكية، 2 – لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية الظاهرة، 3 – توجد ارتباطات جوهرية بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة من جهة والضغوط الاجتماعية – الاقتصادية، والرقابة الوالدية، والاستجابة الوالدية، والاكتئاب عند أحد الوالدين.

المصطلحات الأساسية: الاضطرابات السلوكية الظاهرة، الأسر محدودة الدخل، الضغوط الاجتماعية – الاقتصادية، الرقابة الوالدية، الاستجابة الوالدية، المساندة الاجتماعية، الاكتئاب.

---

* تم تمويل هذا البحث من إدارة الأبحاث – جامعة الكويت – مشروع رقم AS020.

** مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة

على الرغم من فداحة الأضرار المترتبة على تفشي الاضطرابات السلوكية Conduct Disorders بين الأطفال، فإن التصدي لمثل هذه الظاهرة جاء متأخراً بعض الشيء (Watts, 1990). ولقد استخدم المنظرون والباحثون مصطلحات متعددة للإشارة إلى هذا النوع من الاضطرابات، مثل العدوانية والسلوك المضاد للمجتمع والانحراف السلوكي والاضطراب السلوكي الظاهر Externalizing behavior. غير أنهم يكادون يتفقون على تعريف الاضطرابات السلوكية على أنها نمط من السلوك غير الاجتماعي، يظهر خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة ويتصف بالاستمرارية وانتهاك حقوق الآخرين مع تجاهل المعايير الاجتماعية المناسبة للعمر (APA, 1994, Eddy, 1996, Sommers-Flanagan & Sommers - Flanagan, 1998). ومن أمثلة السلوكيات التي تندرج تحت هذا المسمى الجدال والكذب والسرقة وتهديد الآخرين والاعتداء عليهم وإتلاف الممتلكات العامة وإشعال الحرائق والهروب من المنزل وتعاطي المواد المخدرة.

كما تزخر هذه الدائرة البحثية بالأدبيات التي تظهر الثمن الباهظ الذي يدفعه المجتمع بجميع مؤسساته جراء تفشي الاضطرابات السلوكية. وللتدليل على هذه الحقيقة يمكن إيراد بعض الآثار التي وثقتها بعض الدراسات. فعلى سبيل المثال، يؤكد (Walker, Colvin, & Ramsey, 1995) أن الطفل المضطرب سلوكيا يربك العملية التعليمية في الفصل الدراسي من خلال المشاغبة وروح التمرد ومخالفة التعليمات أو تجاهلها إلى جانب الاعتداء على بقية الطلبة أو تهديدهم. وتشير دراسة (Robins, 1991) إلى أن الأشخاص الذين يتعرضون لاضطرابات سلوكية حادة في الصغر ولا يتلقون العلاج في سن مبكرة، هم أكثر عرضة لتطوير مشكلات في سن الرشد، مثل الطلاق المتكرر والفشل في المحافظة على العمل والبقاء في المهنة. وفضلاً عما تقدم، تأكد أن الأطفال المضطربين سلوكيا يتعرضون للنبذ من قبل الأقران بسبب ما يعانونه من عجز مهاري في العلاقات الاجتماعية (Webster-Stratton, 1991)، وأنهم لا يستجيبون للتدخلات العلاجية على نحو مرض (Miller, 1994).

وبالنظر إلى الدراسات التي أجريت حول مشكلات الطفولة، يمكن القول بأن الاضطرابات السلوكية نالت النصيب الأوفر من الاهتمام. (Rothbaum & Weisz, 1994). لكن يؤخذ على هذه الدراسات – برغم كثرتها – عدم إعطاء الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة قدرا مماثلا من الاهتمام؛ الأمر الذي دفع ببعض الباحثين

إلى الدعوة لإجراء دراسات خاصة بهذه الفئة بغرض تعرُّف معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية لديها، والوقوف على علاقة بعض المتعلقات Correlates بالاضطرابات السلوكية، ومن ثم تقرير وجه الشبه والاختلاف بين الأطفال الفقراء وغير الفقراء فيما يتعلق بمعدلات انتشار الاضطرابات السلوكية وعلاقة اضطراباتهم ببعض المتعلقات. وتنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها – فيما نعلم – أول محاولة ميدانية تهدف إلى الكشف عن معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال الذين يعيشون في كنف أسر محدودة الدخل في دولة الكويت، وعلاقة بعض المتغيرات بهذه الاضطرابات.

إن اقتصار هذه الدراسة على الأطفال الذين ينتمون لأسر فقيرة له ما يبرره، فالدراسات الوبائية epidemiological التي أجريت في كثير من الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، تؤكد حقيقة أن أعداد الأطفال الذين ينسحب عليهم مفهوم الفقر في تزايد مستمر، وأن الفقر يعد من أقوى المتغيرات التي تنذر بإصابة الأطفال بالاضطرابات السلوكية (Oberg, Bryant, & Bach, 1995, Rapp & Wodarski, 1995, Ziesement *et al*, 1994).

أما عن واقع هذه الفئة من الأطفال، فتؤكد الدراسات أنهم يحتاجون إلى خدمات أكثر من نظرائهم من الأطفال الذين يعيشون في بيئات أفضل اقتصاديا بسبب ظروف الفقر التي تحيط بهم (Kutash, Duchnowski & Sondheimer, 1994)، إلى جانب استحواذهم على النصيب الأكبر من خدمات الصحة العقلية (Griffin, Cicchetti, & leaf, 1993). كما تشير بعض الدراسات إلى أن معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية في البيئات الفقيرة تفوق المعدلات القومية national rates بأربعة أضعاف وتتراوح بين 24٪ و 40٪ (Atkins *et al.*, 1998). وتأسيساً على الربط السابق بين الفقر واضطرابات السلوك، يتعين ذكر بعض التفسيرات لهذا النوع من العلاقة قبل استعراض الدراسات السابقة.

انقسم المنظرون فيما بينهم حول طبيعة الآلية التي يؤثر الفقر من خلالها في الاضطرابات السلوكية عند الأطفال؛ فهناك فريق يرى أن الفقر يحمل تأثيراً مستقلاً – أي مباشراً – على الأطفال سواء تدخلت متغيرات أخرى أو لم تتدخل (Lipman *et al.*, 1994, Saraceno & Barbui, 1997)، وآراء هذا الفريق لا تجد قبولاً واسعا لدى الباحثين لأنها لا توضح كيفية التأثير. أما الفريق الآخر فإنه يتبنى المنظور

الإيكولوجي ecological perspective، ويؤكد أن تأثير الفقر يتحقق من خلال شبكة من التأثيرات، وأن تأثير أي متغير على الاضطرابات السلوكية ما هو إلا نتاج لمنظومة من العلاقات التي تجمع بين هذا المتغير ومتغيرات أخرى. والأمر الأكثر تحديداً أن كتابات هذا الفريق تعول على الدور الوسائطي mediating الذي تؤديه بعض المتغيرات في تحديد العلاقة بين الفقر والاضطرابات السلوكية عند الأطفال. فعلى سبيل المثال، تشير بعض الدراسات إلى الميل الواضح لدى الوالدين في الأسر الفقيرة إلى الإفراط في استخدام العقاب البدني، والصرامة في تنفيذ التعليمات، وكثرة النقد الموجه إلى الطفل، ودور ذلك في تفاقم هذا النوع من المشكلات لدى هذه الفئة (Baumerind, 1994, Maccoby, 1980). هذا إلى جانب تعرض الأسر الفقيرة إلى الحوادث الحياتية الضاغطة بمعدلات عالية، وما يصاحب ذلك من خلافات الزوجين واكتئاب أحدهما أو كليهما، الأمر الذي يربك عمليات التنشئة وحرمان الطفل من الدفء العاطفي والإحساس بالقبول، ومن ثم ظهور الاضطرابات السلوكية (Conger *et al.*, 1992; Rapp & Wodarski, 1998).

الدراسات السابقة:

هناك صعوبتان تجعلان من عرض الدراسات السابقة مهمة شاقة؛ أولاً، إن الدراسات التي اعتنت بموضوع الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة – برغم ندرتها – اعتمدت على معايير مختلفة في تعريف الفقر، فبعضها اكتفى بالطبقة الاجتماعية، في حين لجأت مجموعة أخرى من الباحثين إلى اختيار المنطقة السكنية أو تلقي المساعدة الاجتماعية أو الوجبات المجانية free meal في المدارس كمؤشر دال على الفقر، مما يترتب عليه تباين بين الباحثين ونتائج الدراسات. ثانياً، اعتماد الدراسات المتوفرة على طرق قياس مختلفة في تحديد حجم ظاهرة الاضطرابات السلوكية أدى إلى الحصول على أرقام متباينة. ففي الوقت الذي استخدمت فيه بعض الدراسات أسلوب المقابلة في جمع البيانات، لجأ فريق آخر إلى استخدام قوائم التقرير الذاتي ومنهج الملاحظة. كما أن الدراسات التي اعتمدت على قوائم التقرير الذاتي لم تلتزم بنقاط قطع Cut-off points متقاربة للتفريق بين المضطربين وغير المضطربين، فقد اعتمد بعضها على درجة تائية عند الستين، في حين عين بعضها الآخر الدرجة التائية البالغة سبعين كنقطة القطع.. وهكذا.

ونظراً لندرة الدراسات الإمبيريقية المتعلقة بهذا الموضوع، فليس من الصواب في هذا المجال الاقتصار على الدراسات التي تتشابه في اختيار المعيار الدال على

الفقر أو أداة قياس الاضطرابات السلوكية واستبعاد بقية الدراسات. ولأغراض تنظيمية سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام هي: معدلات الانتشار، والعوامل الخاصة بالطفل، والعوامل الخاصة بالأسرة والبيئة.

وإلى جانب ندرة الدراسات المسحية التي تكشف عن معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية بين الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة، نجد أن الدراسات المتاحة مطبقة على عينات أمريكية فقط. وحتى يسهل عقد مقارنة بين معدلات الانتشار التي كشفت عنها هذه الدراسات وهذه الدراسة فقد تقرر أن يتم استعراض الدراسات التي اعتمدت على قائمة سلوك الطفل المعروفة بـ CBCL والتي أعدها Achenbach (1991)، وهي القائمة نفسها التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة. ففي دراسة قامت بها Wasserman وآخرون (1996) على عينة من الأطفال الذكور قوامها 126 طفلاً ممن تتراوح أعمارهم بين 6 و 10 سنوات، ظهر أن معدلات الاضطرابات السلوكية كانت 22٪ خلال السنة الأولى وارتفعت خلال السنة التالية إلى 27٪. وفي دراسة أخرى هدفت إلى إجراء مسح خاص بالاضطرابات السلوكية على جمهور غير عيادي nonclinical من الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة، استخدمت Raddal وزملاؤها (1994) قائمة سلوك الطفل مع 890 طفلاً تتراوح أعمارهم بين الخامسة والحادية عشرة. وأظهرت الدراسة أن 25٪ من الأطفال يعانون اضطرابات سلوكية. وفي مجموعها تشير هذه الدراسات إلى أن الأطفال الذين يترعرعون في بيئات فقيرة يعانون خطر تطوير اضطرابات سلوكية ظاهرة بمعدلات تفوق المعدلات القومية بقدر مضاعف، كما كشفت دراسة Guerra وآخرين (1995).

ومن بين الأمور التي ركزت عليها بعض الدراسات المعقودة في هذا المجال، موضوع العلاقة بين الفقر وعاملي الجنس والعمر المرتبطين بالطفل. بعبارة أخرى، هل هناك فروق بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية؟ وما طبيعة العلاقة بين الاضطرابات السلوكية وعمر الطفل؟ ففيما يتعلق بمتغير العمر، أجرت (Lipman, Offord & Boyle, 1994) دراسة تتبعية تضمنت 3294 طفلاً تراوحت أعمارهم بين أربع وست عشرة سنة تمت مقابلتهم في عامي 1983 و1987. واتضح أن الأطفال الأقل عمرا (4–11) أظهروا معدلات أعلى في الاضطرابات السلوكية مقارنة بالأطفال الأكبر سنا (12–16). وعلى العكس من ذلك، أكدت دراسة Guerra وآخرين (1995) التي أجريت على 1935 طفلا تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 سنة، أن الاضطرابات

السلوكية تتفاقم مع تقدم عمر الطفل. أما عن متغير الجنس، فنجد أن (Dodge, Pettit & Bates, 1994) كشفوا في دراستهم التتبعية التي أجريت على 585 طفلا تراوحت أعمارهم بين 4 و 9 سنوات، أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في حدة الاضطرابات السلوكية. في حين تؤكد دراسة Guerra وزملائها (1995) أن الذكور أكثر اضطرابا من الإناث في البيئات الفقيرة.

وحاولت بعض الدراسات الحديثة أن تكشف عن مدى تأثير بقاء الأسرة في الفقر على سلوك الطفل المضطرب. وتشير الدراسات في مجموعها إلى الطبيعة التراكمية للفقر، بمعنى أنه كلما امتد بقاء الأسرة في الفقر ازدادت حدة الاضطرابات السلوكية عند الطفل. فعلى سبيل المثال، في دراسة طولية امتدت خمسة أعوام، هدفت إلى تحديد تأثير استمرار الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة على سلوك الطفل، قسم الباحث وزملاؤه (Bor, *et al.*, 1997) العينة التي بلغ عدد مفرداتها 5296 إلى قسمين: أسر فقيرة، وأسر غير فقيرة. وكشفت الدراسة عن أن معدلات الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال في الأسر الفقيرة بلغت 12٪ في حين لم تتجاوز 9٪ في الأسر غير الفقيرة. والنتيجة الأخرى الجديرة بالملاحظة هي أن الاضطرابات السلوكية ارتفعت بين أطفال الأسر الفقيرة إلى 14٪ بعد مضي خمسة أعوام في حين أنها انخفضت إلى 8,9٪ بين أطفال الأسر غير الفقيرة. وفي دراسة أخرى حول الموضوع نفسه، قام (Mcleod & Shanahan, 1996) باختبار العلاقة بين منحنى الفقر، الذي تم قياسه من خلال مدة البقاء في الفقر، ومنحنى الصحة النفسية عند الطفل في الأسرة الفقيرة، الذي تم قياسه من خلال الزيادة أو النقص في الأعراض السلوكية مع مرور الزمن، على عينة قوامها 907 أطفال تم تتبعهم على ثلاث مراحل: في عام 1986 عندما كانت أعمارهم 4–5 سنوات، وفي عام 1988 عندما كانت أعمارهم 6–7 سنوات، وأخيرا في عام 1990 عندما كانت أعمارهم 8–9 سنوات. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن الأطفال الذين مكثوا فترات أطول في الفقر تفاقمت اضطراباتهم السلوكية بصورة ملحوظة. وعند مقارنة الأطفال الذين خبروا الفقر المزمن، خمس سنوات متتالية ضمن دائرة الفقر حسب تعريف الدراسة، بالأطفال الذين خبروا الفقر العابر، تبين أن الفئة الأولى هي الأكثر تضرراً. وهذا ما تؤكده دراسة (Duncan, Brooks-Gunn, & Klebanov, 1994) التي بينت نتائجها أن تأثير الفقر المزمن على الأطفال يكاد يبلغ ضعف تأثير الفقر العابر.

وسعى بعض الباحثين إلى توضيح العمليات المصاحبة لحالة الفقر والتي

تجعل الطفل أكثر عرضة للإصابة بالاضطرابات السلوكية. ومن أبرز هذه العمليات ما يختص بدور الفقر وما يصاحبه من ضغوط اجتماعية – اقتصادية، في إرباك الاسرة عن تأدية وظائفها الاجتماعية وفشل الوالدين في القيام بأدوارهما التي حددها المجتمع. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن تأثير الفقر السلبي على تكيف الطفل يتم من خلال إضعاف قدرات الوالدين والتسبب أحياناً في حرمانهما من الموارد المطلوبة. وللتأكيد على الدور الوسائطي الذي تقوم به عمليات التنشئة في العلاقة بين الفقر والاضطرابات السلوكية عند الأطفال أظهرت نتائج دراسة Dodge وآخرين (1994) أن الوضع الاجتماعي – الاقتصادي المنخفض ارتبط بقسوة المعاملة مع الطفل، واتجاهات الوالدين المؤيدة لاستخدام العنف، وغياب الدفء العاطفي في معاملة الطفل. أما دراسة Wasserman وآخرين (1996) فقد كشفت عن العلاقة السلبية بين الرقابة الوالدية، متمثلة في تحديد أمكنة وجود الابن ونوع الأصدقاء إلى جانب متابعة الأداء المدرسي، والاضطرابات السلوكية. إذ أكدت هذه الدراسة أن ضعف الرقابة الأسرية يكون مصحوبا بزيادة في الاضطرابات السلوكية.

وفي دراسة أجريت على 90 طفلاً تراوحت أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة، وجد Brody وآخرون (1994) أن هناك ارتباطا موجباً بين اكتئاب أحد الوالدين والاضطرابات السلوكية عند الطفل. ووجدت الدراسة نفسها أن هناك علاقة بين الضغوط الاقتصادية التي يعانيها الوالد والاكتئاب، متمثلة في ازدياد أعراض الاكتئاب عند الوالد مع تضاؤل الموارد الاقتصادية، وكشفت كذلك عن وجود ارتباط سلبي بين المساندة الاجتماعية Social support التي يتلقاها الوالد من الآخرين والاضطرابات السلوكية عند الطفل. فكلما انخفضت المساندة الاجتماعية، بصورتيها العاطفية والمادية، ازدادت حدة الاضطرابات السلوكية عند الطفل.

ومن الدراسات العربية القليلة التي تناولت هذا الموضوع، دراسة Koura (1991) التي أجرتها بهدف تعرُّف دور برنامج الرعاية الصحية الأولية بمدينة الإسكندرية في قياس الانحرافات السلوكية عند أطفال المدارس الابتدائية، مستخدمة عينة شملت 682 طالباً وطالبة. وباستخدام قائمة سلوك الطفل، بينت الدراسة أن معدل انتشار الاضطرابات السلوكية بلغ 4,7٪، لكنها لم تكشف عن وجود فروق جوهرية بين الأطفال الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة، فضلاً عن غياب الفروق الجوهرية بين الذكور والإناث على قائمة سلوك الطفل.

ويفيد العرض المتقدم للدراسات السابقة بأن للفقر تأثيرات سلبية على الصحة النفسية الخاصة بالطفل والاضطرابات السلوكية على وجه التحديد. إذ تؤكد هذه الدراسات تفشي الاضطرابات السلوكية بين الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة بمعدلات تفوق النسب الوطنية، وأن الفقر يدفع الوالدين إلى استخدام أساليب تنشئة خاطئة تؤدي إلى تفاقم الاضطرابات السلوكية مثل القسوة وعدم الاستجابة لحاجات الطفل وضعف الرقابة، ناهيك عن تعرض الوالدين لأعراض اكتئابية، والفشل في الحصول على المساندة الاجتماعية المطلوبة لتجاوز الضغوط النفسية والاجتماعية. ونظراً لندرة الدراسات المتعلقة بخصائص الطفل الذي يعيش في بيئة فقيرة على مستوى الوطن العربي بشكل عام، وانعدامها على مستوى الخليج العربي بشكل خاص، فقد أجرى هذا البحث بهدف تعرُّف حجم الاضطرابات السلوكية الظاهرة لدى الأطفال الذين يعيشون في كنف أسر فقيرة في البيئة الكويتية، والوقوف على طبيعة علاقتها بمجموعة من المتغيرات التي أشارت إليها الدراسات السابقة. وعندما يتم تحقيق ذلك يمكن أن نحدد وجه الشبه أو الاختلاف بين البيئة الكويتية والبيئات الأخرى من حيث حجم الظاهرة وعلاقتها ببعض المتغيرات، ومن ثم تمكين ممارسي الخدمة الاجتماعية مع الأطفال في البيئات الفقيرة من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تصميم التدخلات العلاجية المناسبة.

وتتلخص أهداف هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

1 – ما معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية الظاهرة بين أطفال الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت؟

2 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية الظاهرة؟

3 – هل توجد علاقة بين مدة تلقي المساعدة الاجتماعية والاضطرابات السلوكية الظاهرة عند الطفل؟

4 – هل توجد علاقة بين بعض المتغيرات الأسرية (الاستجابة السلوكية، الحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية، الرقابة الوالدية، الاكتئاب، المساندة الاجتماعية) والاضطرابات السلوكية الظاهرة عند الطفل؟

5 – ما المتغيرات الأكثر قوة في تفسير التباين في الاضطرابات السلوكية الظاهرة عند الطفل؟

فروض الدراسة:

على ضوء ما تم استعراضه من دراسات سابقة، صيغت الفروض التالية:

1 – توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية الظاهرة.

2 – يوجد ارتباط جوهري موجب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة وعمر الطفل.

3 – يوجد ارتباط جوهري موجب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة والحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية Socioeconomic advantages.

4 – يوجد ارتباط جوهري موجب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة والاكتئاب عند الوالد.

5 – يوجد ارتباط جوهري موجب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة وعدد سنوات تلقي المساعدة الاجتماعية.

6 – يوجد ارتباط جوهري سالب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة والاستجابة الوالدية.

7 – يوجد ارتباط جوهري سالب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة والرقابة الوالدية.

8 – يوجد ارتباط جوهري سالب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة والمساندة الاجتماعية التي يتلقاها الوالد.

مصطلحات الدراسة:

الاضطرابات السلوكية الظاهرة: تشير إلى نمط مستمر من السلوك يتضمن خرقا صريحا لحقوق الآخرين أو تجاهلا لقواعد متفق عليها حول السلوك في المنزل والمدرسة والمجتمع، من صورها سلوكيات السرقة والكذب والهروب من المنزل وإشعال الحرائق.

الحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية: تشير إلى حرمان من الموارد المادية والمساندة الاجتماعية، يكون مصحوبا بانخفاض في مستوى التعليم وكبر في حجم الأسرة، يؤدي في النهاية إلى إضعاف قدرة الفرد على تحقيق المواجهة الفعالة.

الاستجابة الوالدية: تشير إلى قدرة الوالد على تعيين حاجات الطفل ومن ثم الاستجابة لها، سواء كانت متعلقة بحاجته إلى الحماية أو الاهتمام أو التقدير أو الترفيه.

الرقابة الوالدية: تشير إلى قدرة الوالد على تحديد أمكنة وجود الابن ونوع الأصدقاء ومتابعة أدائه المدرسي.

الاكتئاب: يشير إلى خبرة وجدانية تظهر على شكل أعراض أهمها الحزن والتشاؤم والشعور بالفشل والإحساس بعدم الرضا وفقدان الشهية.

المساندة الاجتماعية: تشير إلى إحساس الفرد بوجود أشخاص مقربين يمكن أن يقدموا الدعم المعنوي والأدائي والمعلوماتي عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

المنهج:

تعد هذه الدراسة دراسة استطلاعية استهدفت الأسر التي تعاني صعوبات اقتصادية، والتي يمكن أن نطلق عليها تجاوزاً الأسر محدودة الدخل. ونظراً لاهتمام الباحث بهذه الشريحة وغياب خط فقر Poverty line معتمد من قبل الجهات الرسمية في دولة الكويت، فقد قرر الباحث الاستعانة بالوحدات الاجتماعية التابعة لإدارة الرعاية الأسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهي الجهة المعنية بتقديم المساعدة المادية للأسر الكويتية المحتاجة. وللباحث سلف في استخدام هذا المعيار لتحديد الأسر محدودة الدخل، إذ قام Moncher (1995) بإدخال الأسر التي تتلقى مساعدة حكومية ضمن الأسر الفقيرة التي أجرى عليها دراسته. وعلى هذا يلفت الباحث انتباه القارئ إلى أن نتائج هذه الدراسة لا يمكن تعميمها على من هم خارج نطاق الوحدات الاجتماعية.

العينة:

تم اختيار ثماني وحدات اجتماعية، وهي المكان الذي يتقدم إليه الفرد بطلب المساعدة الاجتماعية، بصورة عشوائية (السرة، والجهراء، وخيطان، والسالمية، والعارضية، وكيفان، والصليبيخات، وهدية)، تمثل محافظات الكويت الخمس. بعد ذلك، طلب من الوحدات المختارة أن تعد قائمة بالأسر التي يوجد بها طفل واحد على الأقل يتراوح عمره بين السادسة والثانية عشرة، التابعة لها. وبعد الانتهاء من إعداد هذه القائمة تم سحب 500 مفردة باستخدام العينة الطبقية النسبية proportionate stratified sample لمراعاة تباين الأعداد التابعة للوحدات الاجتماعية. ولقد وافقت 231 مفردة على المشاركة في الدراسة، مشكلة معدل استجابة قدره 43٪، وهو معدل قريب من المعدلات التي كشفت عنها الدراسة المعقودة في البيئات الفقيرة، كما هي الحال بالنسبة لدراسة (Wasserman *et al.*, 1996) التي لم يزد معدل الاستجابة فيها على 39٪.

وبالنظر إلى خصائص العينة المكونة من 231 مفردة، نجد معظم المستجيبين

من الإناث (196)، وهو ما يمكن تبريره جزئيا بأن شريحة كبيرة من المستفيدين من المساعدات الاجتماعية هم من المطلقات والأرامل وزوجات المسجونين، الأمر الذي حال دون تحقيق التوازن العددي بين الذكور والإناث. وعن المستوى التعليمي عند الوالدين، تبين أن 45٪ من مفردات العينة هم من حملة الشهادة الثانوية وما فوق، في حين أن نسبة حملة الشهادة الابتدائية لم يتجاوز 29٪، وأن نسبة حملة الشهادة المتوسطة بلغت 26٪. كما لم يزد حجم الأسرة عند حوالي 73٪ من المشاركين على ستة أفراد. أما عن الحالة الاجتماعية، فقد تبين أن النصف تقريبا من المتزوجين (49٪)، وأن نسبة المطلقات والأرامل كانتا 43٪ و8٪ على التوالي. أما نوع الفئات المستفيدة، فنجد أنها موزعة على النحو التالي: طلاق 27٪، ترمل 6٪، أسر طلبة 3٪، المرض 6٪، أزمة مالية 32٪، أسر مسجونين 9٪، إعاقة 2٪. وبالنسبة للأطفال، اشتملت الدراسة على 127 ذكراً و102 أنثى، متوسط أعمارهم 8 سنوات. ويوضح جدول (1) المتوسطات والانحرافات المعيارية الخاصة بالمقاييس المستخدمة في الدراسة.

جدول (1)

المعالم الوصفية لمتغيرات الدراسة (ن = 231)

المقياس	م	ع
١ – الاضطرابات السلوكية الظاهرة	16.43	10.34
٢ – سنوات تلقي المساعدة الاجتماعية	5.87	4.33
٣ – الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي	2.44	1.54
٤ – الرقابة الوالدية	38.08	13.56
٥ – الاستجابة الوالدية	35.79	11.10
٦ – قائمة بيك للاكتئاب	13.88	11.82
٧ – المساندة الاجتماعية المدركة	40.10	16.58

م = المتوسط

ع = الانحراف المعياري

أدوات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، استعان الباحث باستبانة مكونة من قسمين. احتوى القسم الأول منها على صحيفة البيانات الاجتماعية الخاصة بالمستجيبين، والتي اشتملت على معلومات خاصة بجنس الأطفال، وجنس المستجيب، وعمر

الطفل، وعمر المستجيب، والمستوى التعليمي الخاص بالمستجيب، والحالة الاجتماعية، وعدد سنوات تلقي المساعدة. أما القسم الثاني من الاستبانة فقد تضمن مجموعة من المقاييس. وفيما يلي عرض موجز لها:

1 – قائمة سلوك الطفل Child Behavior Checklist (CBCL)

هو مقياس ثلاثي يندرج ضمن أساليب التقرير الذاتي، قام Achenbach (1991) بتطويره ليقرر من خلاله الآباء والأمهات مدى انطباق 113 عرضا سلوكيا على أطفالهم ويصلح للاستخدام مع الذكور والإناث ممن تتراوح أعمارهم بين 4 و 18 سنة. وتشكل عبارات القائمة مقياسين أحدهما خاص بالاضطرابات الوجدانية Internalizing Scale والآخر يتعلق بالاضطرابات السلوكية الظاهرة Externalizing Scale، ويتضمن 33 عبارة، وأمام كل منها يختار الوالد الرقم (0) إذا لم تنطبق العبارة على الطفل، والرقم (1) إذا انطبقت العبارة على الطفل أحيانا، أو الرقم (2) إذا انطبقت غالباً على الطفل خلال الستة أشهر الأخيرة. ومن أمثلة العبارات التي احتواها المقياس «يجادل كثيرا»، «يتلف أو يكسر الأشياء»، «عنيد»، «يكذب»، «يسرق»، «يهدد الآخرين»، وتميز هذا المقياس بمعامل ثبات مرتفع حيث بلغ معامل ألفا من وضع كرونباخ 0.89.

2 – مؤشر الحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية Socioeconomic Disadvantage Index

لقد طور هذا المؤشر من قبل (Dumas & Wahler, 1983) وقام الباحث بتعريبه مع إدخال التعديل على بعض عباراته ليكون متوافقا مع البيئة الكويتية. فعلى وجه التحديد، عدَّل الباحث المحك الخاص بعدد الأبناء ليكون 7 أطفال بدلاً من طفلين، كما استبدل بالمحك الخاص بالتحويل من المدرسة أو المؤسسة ليكون التقدم إلى الوحدة الاجتماعية بطلب المساعدة المادية. ومن خلال الإجابة عن خمس عبارات تمثل محكات الحرمان من الامتيازات (تلقي المساعدة الاجتماعية، والحالة الاجتماعية، وعدد الأبناء، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة لا يتجاوز 645 ديناراً)، نستطيع الحصول على مجموع درجات يشير إلى ارتفاع أو انخفاض الضيق المنبعث من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ويختار المستجيب الرقم (0) في حال عدم انطباق المحك عليه والرقم (1) في حال انطباقه. وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير فإن معامل كرونباخ: ألفا الخاص به لم يتجاوز 0.53، مما يعني أن معامل الثبات الخاص بهذا المؤشر من النوع المتوسط.

3 – مقياس الاستجابة الوالدية Parental Responsiveness

قام الباحث بتطوير هذا المقياس الذي يتكون من 11 عبارة يجيب عنها المستجيب وفق مقياس خماسي (من (1) = أبدا إلى (5) = دائما). ويهدف هذا المقياس إلى التعرف إلى إيجابية العلاقة Positiveness بين الطفل و الوالد. ومن أمثلة العبارات الواردة في المقياس: «أمتدح أداء طفلي» و«أحتضن طفلي» و«أقبل طفلي» و«أشارك طفلي في اللعب» و«أشرك طفلي في قرارات المنزل» و«أظهر الحماس تجاه إنجازاته». وقد كشف هذا المقياس عن معامل ثبات متوسط، إذ بلغ معامل كرونباخ: ألفا 0.51.

4 – الرقابة الوالدية Parental Monitoring

لقد قام الباحث بتطوير مقياس يحدد مقدار متابعة الوالد للأنشطة التي يمارسها الطفل، وتحديد ساعات الخروج والعودة من المنزل، واختيار الأصدقاء، ودرجة الانخراط في الأنشطة المدرسية الخاصة بالابن. ويتكون هذا المقياس الخماسي من عشر عبارات أظهرت في مجموعها معامل ثبات مرتفعا، إذ بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.86.

5 – قائمة بيك للاكتئاب Beck Depression Inventory

تتكون هذه القائمة من 21 مجموعة من العبارات تتعلق كل منها بعرض من أعراض الاكتئاب وتتدرج بحسب الشدة في أربع عبارات، بجوار كل عبارة درجة موضوعة تتراوح بين (0) و(3) درجات. ويضع المستجيب دائرة حول الدرجة الموضوعة للعبارة التي يرى أنها تنطبق عليه. ومن أمثلة الخبرات الوجدانية التي تعكسها العبارات: الحزن، والتشاؤم، والشعور بالفشل، والشعور بالذنب، والتعب، وفقدان الشهية. وتميزت القائمة بمعامل ثبات مرتفع، إذ بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.90.

6 – المساندة الاجتماعية Preceived Social Support

قام Zimet وآخرون (1988) بإعداد قائمة تتكون من 12 عبارة خماسية التقدير (1 = غير موافق و 5 = موافق تماما) تتدرج ضمن أساليب التقرير الذاتي بغرض قياس إدراك المبحوثين الخاص بمدى ملاءمة المساندة الاجتماعية المتوفرة من قبل الأهل والأصدقاء. ومن أمثلة عبارات المقياس: «أفراد أسرتي يحاولون مساعدتي» و«أستطيع التحدث إلى الأصدقاء عن مشكلاتي الخاصة». وبعد تعريب القائمة من قبل الباحث، دل الاختبار على تمتع الأداة بمعامل ثبات مرتفع، إذ بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.93.

إجراءات الدراسة:

تم توزيع الاستبانة على مفردات العينة في الوحدات الاجتماعية التي يتبعونها، واستغرقت عملية التطبيق قرابة أربعة أشهر، بدأت من شهر سبتمبر 1997 وانتهت في شهر يناير 1998. وقد قامت مساعدة الباحث بتدريب الأخصائيات الاجتماعيات العاملات في الوحدات الاجتماعية المختارة على إجراءات التطبيق المتمثلة بإعطاء المستجيب نسخة من الاستبانة، وتوضيح أن المشاركة طوعية ومن حق المستجيب الانسحاب من الدراسة في أي وقت. بعد ذلك طُلب من المستجيب ملء الاستبانة والبقاء معه لتوضيح ما قد يعتري عباراتها من غموض. وفي حال تعذر الإجابة ذاتيا بسبب الأمية (42 حالة) كانت الأخصائية الاجتماعية تقوم بقراءة الأسئلة أو العبارات ثم تدوين الإجابة.

الأساليب الإحصائية:

اعتُمد في عمليات المعالجة الإحصائية على المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار «ت» ومعامل الارتباط البسيط «بيرسون» وتحليل الانحدار المتعدد.

النتائج

سوف يتم عرض نتائج الدراسة على النحو التالي:

1 - معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية الظاهرة لدى أطفال الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية.

2 - دلالة الفروق بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية الظاهرة.

3 - العلاقة بين متغيرات الدراسة والاضطرابات السلوكية الظاهرة مع تحديد القوة التنبئية Predictive Power لمتغيرات الدراسة.

لقد تم تحديد معدلات الانتشار الخاصة بالاضطرابات السلوكية الظاهرة لدى الأطفال الذين يعيشون في بيئات فقيرة عن طريق النسبة المئوية لأعداد الأطفال الحاصلين على 90 درجة مئينية وما فوق، أو ما يعادل درجة تائية من السبعين وما فوق. وحصول الطفل على المئين 90 يفيد أنه حصل على درجة تفوق ما حصل عليه 90٪ من أفراد عينة التقنين، وأنه يصنف ضمن الحالات التي تعاني اضطرابا سلوكيا واضحا. وتأسيسا على ما تقدم يتضح أن 3.5٪ من المفردات يعانون اضطرابات سلوكية ظاهرة على مقياس الاضطرابات الظاهرة Externalizing Scale.

حاول الفرض الأول من فروض الدراسة التحقق من دلالة الفروق بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية الظاهرة. وكما هو موضح في جدول (2) لم تظهر النتائج أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعتين.

جدول (2)
الفروق بين متوسط درجات الذكور والإناث
في الاضطرابات السلوكية الظاهرة (ن = 229)

العينات	ن	الاضطرابات السلوكية الظاهرة		
		م	ع	ت
ذكور	127	16.65	10.35	0.32
إناث	102	16.21	10.47	

م = المتوسط
ع = الانحراف المعياري
ت = قيمة التاء

وتعلق الفرض الثاني من فروض الدراسة بالارتباط الموجب بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة ومتغيرات عمر الطفل وسنوات تلقي المساعدة الاجتماعية والحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية والاكتئاب عند والد الطفل. وكما هو موضح في جدول (3)، ارتبط الاكتئاب بالاضطرابات السلوكية الظاهرة وكان دالا إحصائيا. أما الحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية فقد ارتبط كذلك بالاضطرابات السلوكية الظاهرة، غير أنه كان على العكس من الاتجاه المتوقع. ولم يكن لارتباط عمر الطفل وسنوات تلقي المساعدة الاجتماعية دلالة إحصائية.

أما الفرض الثالث من فروض الدراسة فقد نص على وجود ارتباطات جوهرية سالبة بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة ومتغيرات الاستجابة الوالدية والرقابة الوالدية والمساندة الاجتماعية المدركة. وكما هو موضح في جدول (3) سارت الارتباطات في الاتجاه المتوقع فيما عدا متغير المساندة الاجتماعية المدركة الذي لم يكن لارتباطه أي دلالة إحصائية.

جدول (3)
معاملات الارتباط المتبادل بين متغيرات الدراسة (ن = 231)

المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8
1- الاضطرابات السلوكية الظاهرة	-							
2- عمر الطفل	-0.027	-						
3- سنوات تلقي المساعدة	-.034	.218**	-					
4- الحرمان من الامتيازات الاجتماعية - الاقتصادية	-.174**	.134*	.068	-				
5- الرقابة الوالدية	-.234***	-.070	.015	.396***	-			
6- الاستجابة الوالدية	-.203**	-.247***	-.018	.390***	.770***	-		
7- الاكتئاب عند الوالد	-.356***	-.062	-.073	.046	.097	.120*	-	
8- المساندة الاجتماعية	-.079	-.248***	.079	.286***	.526***	.583***	.078	-

* دال إحصائيا عند مستوى .05
** دال إحصائيا عند مستوى .01
*** دال إحصائيا عند مستوى .001

وحتى يمكن التعرف إلى أقوى المتغيرات في تفسير التباين الذي طرأ على متغير الاضطرابات السلوكية الظاهرة استخدم تحليل الانحدار المتعدد. وبعد إدخال جميع المتغيرات، تمكن متغير الاكتئاب من تفسير 13٪ من التباين في الاضطرابات السلوكية الظاهرة، كما أسهم متغير الرقابة الوالدية في تفسير 7٪ من التباين في نفس المتغير، ولم تفلح بقية المتغيرات في إضافة نسب أخرى من التباين. ومن ثم يكون مجموع ما يمكن تفسيره من التباين من خلال متغيرات الدراسة هو 20٪.

المناقشة

لقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة تحديد معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية الظاهرة لدى الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن دلالة الفروق بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية، وأخيرا حاولت الدراسة الوقوف على طبيعة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات (عمر الطفل، وسنوات تلقي المساعدة الاجتماعية، والحرمان من الامتيازات الاجتماعية - الاقتصادية، والرقابة الوالدية، والاستجابة الوالدية، والاكتئاب عند الوالد، والمساندة الاجتماعية المدركة من قبل الوالد) والاضطرابات السلوكية الظاهرة عند هذه المجموعة من الأطفال.

اعتمد الباحث على قائمة سلوك الطفل التي طورها Achenbach (1991) في تحديد معدلات انتشار الاضطرابات السلوكية الظاهرة لدى أطفال الأسر الفقيرة في دولة الكويت. وهذه الأداة استخدمت في عدد كبير من الدراسات بغرض فرز Screening الحالات إلى مضطربة وغير مضطربة، وأظهرت قدرة عالية في التفريق بين الحالات العيادية وغير العيادية (Bird *et al.*, 1991)، وباستخدام هذه الأداة، بلغت معدلات الانتشار 3.5٪ لدى الأطفال الكويتيين الذين يعيشون في أسر فقيرة. وعند مقارنة هذه النسبة بالنسب الواردة في الدراسات الغربية المتعلقة بالموضوع نفسه، يتجلى أن التباين شديد ويحتاج إلى تفسير. ويمكن عزو انخفاض الاضطرابات السلوكية في العينة الكويتية إلى حقيقة أن الدراسات المتاحة التي استشهد بها هي دراسات أمريكية، ومعظمها يأخذ بخط الفقر كمؤشر يقسم الأسر إلى فقيرة وغير فقيرة. ولتوضيح ذلك فإن خط الفقر يتم تحديده من خلال تقدير كلفة الطعام ومضاعفة هذه الكلفة ثلاث مرات مع تعديلها بمقتضى حجم الأسرة ومعدلات التضخم. وبما أنه لا يوجد إجراء مماثل في دولة الكويت، فإنه من المتوقع وجود اختلاف ملحوظ في خصائص الشريحتين وظروف المعيشة. فيغلب على الأسر الأمريكية الفقيرة – معظمهم من الأمريكيين السود والأسبان – العيش في أحياء تنقصها الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، ويتفشى فيها العنف وتعاطي المخدرات. أما إذا نظرنا إلى واقع الأسر الفقيرة في الكويت فنجد أن الوضع مغاير تماما، فالطفل لا يعيش في أحياء معزولة ويستفيد من نطاق واسع من الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والنفسية، ناهيك عن الدعم الموجود للمواد الغذائية. إن توفر هذه الخدمات يحول دون التأثيرات المباشرة للفقر أو يقلل منه، وهو ما يطلق عليه Costello وآخرون (1997) شبكة السلامة Safety net.

وفيما يتعلق بالجانب الخاص بالطفل، لم يتحقق فرض الفروق بين الذكور والإناث في الاضطرابات السلوكية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Dodage وآخرين (1994) ودراسة (Koura, 1991)، ولكنها غير متسقة مع ما انتهى إليه Guerra وآخرون (1995) من أن الذكور أكثر اضطرابا من الإناث. ومن المحتمل أن الذكور والإناث في العينة الكويتية يظهرون المنحنى التطوري نفسه في الاضطرابات السلوكية، على خلاف ما تؤكده الدراسات من أن الإناث يتأخرن في تطوير هذا النمط من السلوك (Zoccolillo, 1993). كما يحتمل أن اعتماد الدراسة على نموذج الوالد (Parent Form) من قائمة سلوك الطفل قد لا يكشف عن بعض

أنواع السلوك الخفي مثل التدخين والسلوك المرتبط بالمدرسة، وهي جوانب قد تبرز بعض الاختلاف بين الذكور والإناث.

أما الفرض الآخر المرتبط بالطفل فتعلق بالارتباط الموجب بين عمر الطفل والاضطرابات السلوكية، ولم يتحقق هذا الفرض. إذ لم تكن هناك زيادة في الاضطرابات السلوكية مع تزايد عمر الطفل، على خلاف ما توصلت إليه دراسة Guerra وآخرين (1995) من وجود ارتباط طردي بين المتغيرين. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالرجوع إلى الأدبيات التي عالجت موضوع المنحنى التطوري الخاص بالاضطرابات السلوكية. وتكاد آراء المنظرين مثل Dumas (1992) و Loeber (1988) تجمع على تقسيم الأطفال المضطربين سلوكيا إلى فئتين: فئة تتكون من الأطفال الذين تظهر عليهم الاضطرابات السلوكية في سن مبكرة (قبل سن العاشرة Early Starter) وتنتشر بينهم سلوكيات مثل العناد والجدال والشجار والتخريب، والفئة الثانية تتكون من الأطفال الذين تظهر عليهم الاضطرابات السلوكية في مرحلة الطفولة المتأخرة Late Starer وتنتشر بينهم سلوكيات مثل السرقة والهروب من المنزل وتعاطي المخدرات. وانطلاقا من هذا التقسيم، يحتمل أن تكون الاضطرابات السلوكية لدى الأطفال الكويتيين الذين يعيشون في أسر فقيرة من النوع المتأخر، ومن ثم لم تكن هناك دلالة إحصائية للارتباط بين المتغيرين. ويعزز هذا الاحتمال حقيقة أن 74٪ من الأطفال في هذه الدراسة لم تتجاوز أعمارهم العاشرة.

وفيما يتعلق بفروض الدراسة التي توقعت وجود ارتباط إيجابي دال إحصائيا بين الاضطرابات السلوكية الظاهرة واكتئاب أحد الوالدين وسنوات تلقي المساعدة الاجتماعية والضغوط الاجتماعية – الاقتصادية، لم يتحقق منها سوى الفرض المرتبط بالاكتئاب. فكانت الزيادة في أعراض الاكتئاب عند الوالد مصحوبة بزيادة الاضطرابات السلوكية عند الطفل، وهو ما أظهرته نتائج الدراسات السابقة (Brody *et al.*, 1994). وهذه النتيجة غير مستغربة، فقد أشارت الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع إلى أن الوالد المصاب بأعراض اكتئابية يغلب عليه الابتعاد وجدانياً عن الطفل، ويسرف في استخدام القسوة والتوبيخ والنقد مع الطفل إلى جانب عدم الاتساق في المعاملة، الأمر الذي يجعل الطفل عرضة للإصابة بالاضطرابات السلوكية (Bromberger & Costello, 1992)، أما عن المتغيرين الآخرين، فلم يرتبط متغير سنوات تلقي المساعدة الاجتماعية بالاضطرابات السلوكية عند الطفل، على خلاف الدراسات السابقة (Bor *et al.*, 1997, Mcleod & Shanahan, 1996) التي أكدت أن معاناة الطفل

النفسية تتفاقم بازدياد مدة بقاء الأسرة في دائرة الفقر. ويمكن إرجاع عدم اتفاق هذه النتيجة مع النتائج السابقة إلى احتمال تأثير المنهج المتبع في إجراء الدراسة؛ إذ استخدم الباحث في الدراسة الحالية الطريقة المستعرضة Cross-sectional في حين لجأت الدراسات السابقة إلى المنهج الطولي Longitudinal الذي يسمح بدراسة تأثير كل من الفقر العابر Transient Poverty والفقر المزمن Chronic Poverty. كما كانت النتيجة الخاصة بمتغير الحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية دالة إحصائيا ولكن في اتجاه مغاير لما افترضته الدراسة، ففي حين أشارت الدراسات السابقة إلى ازدياد الاضطرابات السلوكية عند الأطفال مع تزايد الضغوط الاجتماعية الاقتصادية عند الوالد (Dodge *et al.,* 1994, Dumas & Wekele, 1995)، أظهرت الدراسة الحالية أن ازدياد الحرمان من الامتيازات الاجتماعية – الاقتصادية كان مصحوبا بانخفاض في الاضطرابات السلوكية عند الأطفال، إلا أنه يمكن تفسير هذا النمط غير المتوقع من العلاقة بين المتغيرين من خلال ما كشفت عنه هذه الدراسة من ارتباط إيجابي (r = .29) بين هذا المتغير ومتغير المساندة الاجتماعية المدركة ودور الأخير الوسائطي المتمثل بتعزيز قدرات المواجهة عند الوالد.

أما عن الافتراضات المتعلقة بالارتباط السلبي مع الاضطرابات السلوكية الظاهرة فقد تحقق الفرضان الخاصان بالاستجابة الوالدية والرقابة الوالدية، ولم يتحقق الفرض الخاص بالمساندة الاجتماعية المدركة. وتبين من نتائج الدراسة أن نقص الاستجابة الوالدية كان مصحوبا بزيادة في الاضطرابات السلوكية. ووافقت هذه النتيجة ما توصل إليه Wootton وآخرون (1997). فمن غير مشاركة الوالد للطفل في أنشطته وإظهار الحب والاهتمام، لا يمكن أن يتقوى الرابط العاطفي بين الاثنين وتكون المحصلة أعراضا سلوكية مضطربة، كما يؤكد Frick (1993). وتحقق الفرض الخاص بالرقابة الوالدية، واتسقت نتيجة الدراسة مع ما ذهب إليه Wasserman وآخرون (1996) من أن جهل الوالد بنشاط الابن المدرسي وما يرتبط بذلك من مشكلات مدرسية، وكذلك الأمر بالنسبة لنوعية الأصدقاء ونوع النشاط الذي يمارسونه، يسهم في تفاقم الاضطرابات السلوكية. ويمكن تفسير الارتباط بين المتغيرين بأن ضعف الرقابة الوالدية قد يخلق إحساسا عند الطفل بأنه لا يوجد من يهتم به ويرعاه، كما أن متابعة سلوك الطفل ومراقبته تجعلان الطفل يدرك طبيعة الدور المتوقع منه. لذلك نجد أن Frick (1993) يصنف هذا المتغير ضمن المتغيرات الأساسية في عملية التنشئة، ويؤكد تعاظم أهميته في البيئات الفقيرة. أما عن سر عدم ارتباط متغير المساندة الاجتماعية بالاضطرابات

السلوكية، فإنه من المحتمل أن يكون تأثيره من النوع غير المباشر. ويدعم هذا الاحتمال ارتباطه الجوهري بجميع متغيرات الدراسة، فيما عدا الاكتئاب وسنوات تلقي المساعدة الاجتماعية.

وبعد أن تمت مناقشة نتائج هذه الدراسة ضمن إطار يعتمد على مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، يبدو أن الوقت مناسب لإثارة بعض الأمور التي من شأنها أن ترتقي بممارسة الخدمة الاجتماعية ضمن برنامج المساعدات الاجتماعية، والتي أثارتها نتائج هذه الدراسة.

ينبغي أن لا نقلل من حجم الظاهرة في المجتمع الكويتي، فالنسبة المحدودة التي كشفت عنها الدراسة الحالية، والتي تشير إلى أن 3.5٪ من الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة يعانون اضطرابات سلوكية حادة عند مستويات عيادية، لا يمكن تجاهلها لكون الأطفال من هذه الفئة غالبا ما يمتد سلوكهم السلبي إلى البيت والمدرسة والمجتمع، من خلال سلوك السرقة وتخريب الممتلكات العامة وإشعال الحرائق وتعاطي المخدرات والاعتداء على الآخرين أو تهديدهم. الأمر الآخر الذي ينبغي أن يسترعي الأخصائيين الاجتماعيين هو أن هناك شريحة لا يستهان بها من الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة يعانون اضطرابات سلوكية حدية boarder line، بمعنى أنهم يعانون اضطرابات سلوكية ولكنها لم تصل إلى مستويات عيادية، إذ بلغت نسبتهم في الدراسة الحالية 18٪. من هنا يمكن القول إن هناك حاجة ماسة إلى الالتفات إلى هذه الفئة من الأطفال واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون تدهورها إلى مستويات عيادية.

كما يستشف من نتائج هذه الدراسة أن الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية هي في حاجة إلى خدمات أخرى إلى جانب المساعدة المادية، كان من المفترض أن تسهم الوحدات الاجتماعية في تقديمها. فالطفل المضطرب سلوكيا يعاني مشكلات عديدة، مثل التأخر الدراسي والتسرب من التعليم العام والتورط في أعمال مخالفة للقانون، مما يعني أنه في حاجة ماسة إلى خدمات تساعد على منع تسربه من التعليم ووقوعه تحت طائلة القانون. والوالدان كذلك هما في حاجة إلى تدخلات تتناسب مع طبيعة المشكلات التي تبرز في البيئات الفقيرة، مثل الأعراض الاكتئابية والضعف في مهارات إدارة سلوك الطفل والعجز عن مراقبة سلوكه.

ويطلق على الطريقة التي يمكن أن يعمد الأخصائي الاجتماعي إلى استخدامها

من أجل إشباع حاجات الطفل والأسرة من جهة، وإخراجهم من دائرة الاعتماد على المساعدة الاجتماعية إلى دائرة الاعتماد على الذات من جهة أخرى، طريقة إدارة الحالة Case management. ويمكن تعريف هذه الطريقة بأنها عملية ابتكارية – تنسيقية تتطلب مهارات عالية في تحديد الاحتياجات والتخطيط وتصميم التدخلات بغرض الوصول إلى أفضل أداء اجتماعي عند العملاء، كما تتميز هذه العملية بالتدعيم والفاعلية والتوفير. فمن خلالها يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم الدعم والمساندة لجميع أفراد الأسرة، ويحاول ربطهم بالجهات التي تقدم خدمات إضافية تمكن الأسرة من مواجهة الأعباء والضغوط، ومن ثم الاستغناء عن المساعدة الاجتماعية في أقصر وقت ممكن.

وأخيراً يود الباحث أن يسترعي انتباه القارئ إلى صعوبة تعميم نتائج هذه الدراسة إلى وحدات خارج نطاق المستفيدين من الوحدات الاجتماعية، كما يؤكد ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول الموضوع نفسه مع الاعتماد على عينات أكبر حجما، واستخدام مصادر متعددة للمعلومات مثل الأم والأب والمدرس، وتنويع طرق القياس مثل المقابلة وصحائف الملاحظة والتقرير الذاتي. هذا إضافة إلى الاعتماد على نماذج نظرية تستوعب الدرجة العالية من التعقيد التي يتميز بها السلوك الإنساني – خاصة الاضطراب السلوكي – وتمكن من استخدام أساليب إحصائية متقدمة مثل تحليل المسار ونموذج المعادلة البنائية. ومن أمثلة ذلك النموذج الحيوي الاجتماعي Biosocial model الذي اقترحه McClintock & Phelps (1994) لدراسة الاضطرابات السلوكية وفهمها، والذي يتضمن قدرا كبيرا من المتغيرات البيولوجية والأسرية والبيئية وصورة التفاعل بين هذه المتغيرات. ولا يفوت الباحث أن يدعو الباحثين إلى تسليط ضوء أكبر على المتغيرات أو العوامل الواقية Protective Factors التي تحول دون نشوء الاضطرابات السلوكية أو تقلل من تفاقمها، مثل درجة التدين عند الوالدين وخصائص المرونة Resilience عند الطفل.

المصادر

Achenbach, T.M. (1991). *Manual for the child behavior checklist/ 4-16 and 1991 scoring profile*. Burlington: University of Vermont, Department of Psychiatry.

American Psychiatric Association (1994). *Diagnostic and statistical manual of mental disorders (4^{th}ed.)*. Washington, DC: American Psychiatric Association.

Atkins, M. *et al.* (1998). An Ecological model for school-based mental health

services for urban low-income aggressive children. *Journal of Behavioral Health Services & Research*, 5, 64-75.

Baumrind, D. (1994). The social context of child maltreatment. *Family Relations*, 43, 360-368.

Bird, H. R., *et al.* (1991). Screening for childhood psychiatry in the community using the child behavior checklist. *Journal of American Academy of Child and Adolescent Psychiatry*, 30, 116-123.

Bor, W. *et al.* (1997). The relationship between low family income and psychological disturbance in young children: An Australian longitudinal study. *Australian and New Zealand Journal of Psychiatry*, 31, 664-675.

Brody, G. H. *et al.*, (1999). Financial resources, parent psychological functioning: Parent co-caregiving, and early adolescent competence in rural two-parent African-American families. *Child Development*, 65, 290-305.

Bormberger, J. & Costello, E. J. (1992). Epidemiology of depression for clinicians. *Social Work*, 37, 120-125.

Conger, R. E., *et al.* (1992). A family process model of economic hardship and adjustment of early adolescent boys. *Child Development*, 63, 526-541.

Costello, E. J., *et al.* (1997). Psychiatric disorders among American Indinans and White Youth in Appalachia: The great smoky mountains study. *American Journal of Public Health*, 87, 827-832.

Dodge, K., Pettit, G., & Bates, J. (1994). Socialization mediators of the relation between socioeconomic status and child conduct disorder. *Child Development*, 65, 649-665.

Dumas, J. E., & Wahler, R. G. (1983). Predictors of treatment outcome in parent training: Mother insularity and socioeconomic disadvantage. *Behavioral Assessment*, 5, 301-313.

Dumas, J. E. (1992). Conduct disorder. In S.M. Turner, K. S. Calhoun, & H. E. Adams (Eds.) *Handbook of clinical behavior therapy* New York: John Wiley & Sons, 2nd ed, pp. 285-316.

Dumas, J. E., & Wekerle, C. (1995). Maternal reports of child behavior problems and personal distress as predictors of dysfunctional parenting. *Development and Psycho-pathology*, 7, 465-479.

Duncan, G. L., Brooks-Gunn, & Klebanov, P. K. (1999). Economic deprivation and early childhood development. *Child Development*, 65, 296-318.

Eddy, J.M. (1996). *Conduct disorders: The latest assessment and treatment strategies*. New York: Compact Clinicals.

Frick, P. (1993). Childhood conduct problems in a family context. *School Psychology Review*, 22, 376-385.

Griffin, J., Cicchetti, D., Leaf, P. (1993). Characteristics of youths identified from a psychiatric case register as first-time users of services. *Hospital and Community Psychiatry*, 44, 62-65.

Guerra, N. G., Huesmann, L. R., Tolan, P., Acker, R., & Eron, L. (1995). Stressful events and individual beliefs as correlates of economic disadvantage and aggression among urban children. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 63, 518-528.

Koura, M. (1991). A study of the role of Alexandria primary health care program in the assessment of behavioral disorders of primary school children. Unpublished doctoral dissertation, Alexandria: Alexandria University.

Kutash, K., Duchnowski, A., & Sondheimer, D. (1994). Building the research based for childern's mental health services. *Journal of Emotional and Behavioral Disorders*, 2, 194-197.

Lipman, E. L., Offord, D., & Boyle, M. (1994). Relation between economic disadvantage and psychosocial morbidity in children. *Canadian Medical Association Journal*, 151, 431-437.

Loeber, R. (1988). natural histories of conduct problems, delinquency, and associated substence use. In B.B. Lahey & A. E. Kazdin (Eds.), *Advances in Clinical Child Psychology*. New York: Plenum Press, 11, 73-124.

Maccoby, E., (1980). *Social Development*. San Diego, CA: Harcourt Brace Jovanovich.

Mcleod, J. D., & Shanahan, M. J. (1996). Trajectories of poverty and children's mental health. *Journal of Health and Social Behavior*, 37, 207-220.

Miller, L.S. (1994). Primary prevention of conduct disorder. *Psychiatric Quarterly*, 65, 273-285.

Moncher, F. J. (1995). Social isolation and child abuse. *Families in Society*, 76, 421-433.

Oberg, C., Bryant, N., & Bach, M. (1995). A portrait of American's children: The impact of poverty and a call to action. *Journal of Social Distress and The Homeless*, 4, 43-56.

Phelps, L., & McClintock, K. (1994). Pape and peers: A biosocial approach to conduct disorder. *Journal of Psychopathology and Behavioral Assessment*, 16, 53-67.

Raddal, M., Milgrom, P., Cauce, A., & Mancl, L. (1999). Behavior problems in 5 - to 11 - year - old children from low-income families. *Journal of American Academy of Child and Adolescent Psychiatry*, 33, 1017-1025.

Rapp, L. A., & Wodarski, J. (1998). Conduct disorder. In B. A. Thyer & J. Wodarski (Eds.), *Handbook of empirical social work practice*, New York: John Wiley & sons, pp. 75-90.

Reed, R.R., & Sollie, D. (1992). Conduct disordered children: Familial characteristics and family interventions. *Family relations*, 41, 352-358.

Robins, L.N. (1991). Conduct disorder. *Journal of Child Psychology and Psychiatry*, 32, 193-212.

Rothbaum, F., & Weisz, J. R. (1994). Parental caregiving and child externalizing

behavior in non-clinical samples: A meta-analysis. *Psychological Bulletin,* 116, 55-74.

Saraceno, B., & Barbui, C. (1997). Poverty and mental illness. *Canadian Journal of Psychiatry,* 42, 285-289.

Sommers-Flanagan, J., & Sommers-Flanagan, R. (1988). Assessment and diagnosis of conduct disorder. *Journal of Counseling of Development,* 76, 189-197.

Walker, H., Colvin, G., & Ramsey, E. (1995). *Antisocial behavior in school: Strategies and best practices.* Pacific Grove, CA: Brooks/Cole Publishing.

Wasserman, G. A., Miller, L. S., Pinner, E., & Jaramillo, B. (1996). Parenting predictors of early conduct problems in urban, high-risk boys. *Journal of American Academy of Child and Adolescent Psychiatry,* 35, 1227-1236.

Watts, F.N. (1990). The efficacy of clinical applications of psychology: An overview of research. Cardiff, UK.: Shadowfax Publishing.

Webster-Stratton, C. (1991). Annotation: Strategies for helping families with conduct disordered children. *Journal of Child Psychology and Psychiatry,* 32, 1047-1062.

Wooton, J. M., Frick, P. J., Shelton, K. K., & Silverthorn, P. (1997). Ineffective parenting role of callous unemotional traits. *Journal of Consulting and Clinical Psychology,* 65, 301-308.

Ziesemer, C., Marcoux, L., & Marwell, B. (1995). Homeless children: Are they different from other low income children? *Social Work,* 39, 658-668.

Zimet, G. D., Dahlem, N. W., Dahlem, N. W., Zimet, S. G., & Farley, G. (1988). The Multidimensional scale of perceived social support. *Journal of Personality Assessment,* 52, 30-41.

Zoccolillo, M. (1993). Gender and the development of conduct disorder. *Developmant and Psychopathology,* 5, 65-78.

مقدم في أكتوبر 1999

مقبول في: مارس 2000



الخجل والتوافق الاجتماعي

دراسة ثقافية مقارنة بين مجموعتين من طلاب الجامعة السعوديين والكويتيين

جمعة سيد يوسف*
عبداللطيف محمد خليفة**

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين الخجل والتوافق الاجتماعي لدى مجموعتين من طلاب الجامعة السعوديين (ن = 320 طالباً وطالبة) والكويتيين (ن = 400 طالب وطالبة)، كما هدفت إلى فحص الفروق بين الجنسين في كل من الخجل والتوافق، والكشف عن البنية العاملية لمقياس الخجل في كل من المجموعتين. أما الأدوات المستخدمة فهي عبارة عن مقياسين: أولهما لقياس الخجل الاجتماعي، وثانيهما لقياس التوافق الاجتماعي. وتم التحقق من ثبات هذين المقياسين وصدقهما. وكشفت هذه الدراسة عن عدة نتائج، من أهمها أن الطلاب السعوديين أكثر خجلاً بشكل جوهري من الطلاب الكويتيين، بينما حصل الطلاب الكويتيون على درجات أعلى جوهرياً من الطلاب السعوديين على مقياس التوافق الاجتماعي. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الخجل والتوافق الاجتماعي، وأنه لا توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث في كل من الخجل والتوافق، سواء لدى الطلاب السعوديين أو الكويتيين. وكشفت نتائج التحليل العاملي لمقياس الخجل عن انتظامه في سبعة عوامل لدى الطلاب السعوديين، وأربعة عوامل لدى الطلاب الكويتيين.

المصطلحات الأساسية: الخجل – التوافق الاجتماعي – طلاب الجامعة – مقارنة حضارية – تحليل عاملي.

* أستاذ علم النفس المساعد، (Associate Prof.) كلية التربية، جامعة الملك سعود.
** أستاذ علم النفس المساعد، (Associate Prof.) كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة

لعل أحد أهم الخصائص السلوكية للأفراد في السياقات الاجتماعية هو ميلهم للاقتراب من أبناء جنسهم أو الابتعاد عنهم (Czeschlik & Nurk, 1995)، ويكون الغرض من هذا الاقتراب أو الابتعاد هو محاولة الإنسان المستمرة للحصول على الإشباع المناسب لحاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، غير أن هذه المحاولات قد تواجه أنواعاً مختلفة من العوائق – داخلية وخارجية – مما يخلّف ضروباً شتى من سوء التوافق والاضطراب (مايسة النيال، 1996م).

ويعتبر الخجل أحد الأسباب التي تعوق الفرد عن إشباع حاجاته، وعن تحقيق التوافق الناجح المنشود، لأنه يحول دون تحقيق التفاعل الاجتماعي الناجح للفرد (بدر الأنصاري، 1996م)، ولدى الأفراد المتسمين بالخجل حساسية مرتفعة في التدقيق أو النظر للآخرين وخوف شديد من التقييم الاجتماعي الإيجابي والسلبي، وبالتالي فإن الخجل ينشأ عن الصراع بين دافع الاقتراب من الآخرين والخوف من القيام بذلك (Asendorpf, 1987, Duggan & Brennan, 1994).

والخجل من المشكلات النفسية الاجتماعية الشائعة بين المراهقين والمراهقات. وقد بينت الدراسات المسحية التي أجراها زيمباردو Zimbardo وزملاؤه عام 1975م أن معدل انتشار الخجل بين الجمهور العام كان مرتفعاً، وأن نسبة انتشاره بين المراهقين الأمريكيين تتراوح بين 22٪ و60٪، وأن 73٪ منهم كانوا يعانون الخجل في فترات معينة من حياتهم (السيد السمادوني، 1994م، جونز وراسل، 1991).

وتشير دراسات أخرى أجريت في الغرب إلى أن أكثر من 40٪ من الناس يعانون الخجل، وأن أكثر من 20٪ منهم يرون أن الخجل يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لهم تستوجب التدخل للتخلص منها (Edelman, 1987).

ويلاحظ من الدراسات العربية القليلة التي تناولت الخجل، أنه يمثل مشكلة اجتماعية في البلاد العربية، وربما كانت نسب انتشاره في بعض المجتمعات العربية أعلى مما هو معروف في المجتمعات الغربية (علي البكر، 1986، ص3، مجدي حبيب، 1992).

وعلى الرغم من شيوع استخدام صفة الخجل في كل الثقافات الغربية والشرقية، فإن الدراسة العلمية للخجل لم تبدأ بشكل منظم إلا مع بداية السبعينيات

من هذا القرن (بدر الأنصاري، 1996م، ب) وبخاصة بعد ظهور كتاب زيمباردو عام 1977 حول الخجل، والذي كان له دور واضح في لفت انتباه الباحثين إلى الخجل كمشكلة (Harris, 1984). ومن ثم فقد حظي الخجل بوصفه سمة مزاجية باهتمام إكلينيكي كبير في الوقت الراهن (Kagan *et al.*, 1987, Boer & Westenberg, 1994). ويعتبر الخجل المرضي Abnormal Syhness مشكلة داخلية (Achebach & Edelbrock, 1981) أو اضطراباً يظهر في صورة تقدير منخفض للذات، والشعور بالوحدة والاكتئاب (Asenderopf, 1993).

كما تبين أن هذه السمة المزاجية ترتبط بالتزايد اللاحق للمخاوف (Stevenson - Hinde & Simpson, 1982) واضطرابات القلق (Biederman *et al.*, 1990).

وقد تبين أن الخجل باعتباره من المظاهر الخاصة للقلق الاجتماعي يؤثر بشكل سلبي في مهارات معالجة المعلومات، كالأداء على بعض الاختبارات الإدراكية (Ludwing & Lazarus, 1983, Schroeder, 1995a & b).

كما تبين من دراسات سابقة أن الأفراد الخجولين لديهم أفكار سلبية عن أنفسهم (Blankstein *et al.*, 1989)، ويشعرون بقدر كبير من الإحباط عند عجزهم عن التعامل مع الآخرين بنجاح (Through: Schroeder, 1995, a). وكذلك لاحظ كاجان وزملاؤه أن الأطفال الخجولين يعانون مشكلات في النوم والإمساك والحساسية، ومستوى مرتفعا من الكورتيزون (Schmidt & Fox, 1995). وأظهر البالغون ذوو الخجل المرتفع مشكلات صحية نفسية أكبر من البالغين المنخفضين في مستويات الخجل (Ibid)، وتبين أن الكبار في السن (من 50–88 سنة) الذين عانوا مشكلات صحية مثل الأرق، والإمساك، وحمى القش كانوا أكثر خجلاً من الذين لم يعانوا هذه المشكلات الصحية (Dell *et al.*, 1990).

وقد تبين من دراسة بيج أن الخجل عامل مهم في تعاطي المواد المخدرة (كالمواد المنشطة) بين المراهقين الذكور. وربما كان ذلك محاولة للتغلب على الكف والانزعاج الاجتماعي (Page, 1990).

ويشير جيرسيلد وزملاؤه Jersild *et al.*, إلى أن الخجل يعتبر من الخصائص الاجتماعية غير المرغوب فيها (على الأقل في الثقافة الغربية)، كما أنه يرتبط بمشكلات التوافق النفسي والاجتماعي (جونز، وراسل، 1991).

وقد أوضح براون وهاوارث Browne & Howarth أن الخجل الاجتماعي وعدم

الاجتماعية Unsociability ينتميان إلى المكونات الأساسية في الشخصية. وعلى الرغم من أن هذين الجانبين من السلوك تم بحثهما في علم النفس بالتفصيل فإن ذلك تم باستخدام مناحٍ مختلفة وغير متكاملة. فبينما درس الخجل أو القلق الاجتماعي من منظور بحوث القلق وعلم النفس الإكلينيكي، فإن عدم الاجتماعية تم بحثها من قبل الباحثين في مجال الشخصية والمزاج (Czechlik & Nurk, 1995).

ومما لا شك فيه أن التقدير السيئ للذات، والخجل يتجليان في ترسيب أعراض وجدانية مثل الاكتئاب والقلق والسلوكيات غير التوافقية، مثل الانسحاب الاجتماعي (Ichiyama, *et al.*, 1993).

وفيما يلي نسلط الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الخجل والتوافق الاجتماعي بصفة عامة، ثم من منظور ثقافي مقارن وكذلك من منظور الفروق بين الجنسين.

أولاً – الدراسات التي تناولت العلاقة بين الخجل والتوافق الاجتماعي:

تستخدم مصطلحات الخجل المرضي Abnormal Shyness، والانسحاب الاجتماعي Social withdrawal والعزلة الاجتماعية Social Isolation والتجنب الاجتماعي Social avoidance من قبل علماء النفس الإكلينيكي المتخصصين في الأطفال للإشارة إلى النقص غير المعتاد في التفاعل الاجتماعي، وبخاصة مع الأقران. ويمكن عزو المعدل المنخفض للتفاعل الاجتماعي لدى الطفل في وقت معين إلى ثلاثة أسباب مختلفة هي: دافع التجنب الاجتماعي المرتفع (الخجل)، ودافع الاقتراب المنخفض (عدم الاجتماعية)، ونقص التقبل من الشركاء في الموقف (الرفض الاجتماعي والإهمال أو العزلة الاجتماعية) (Asendorpf, 1993).

وتشير البحوث النفسية الغربية إلى أن الأطفال الخجولين قد يكونون عرضة للارتقاء غير السوي Maladaptive development (In: Chen *et al.*, 1995 a & b) وذلك لأنه ينظر إلى الخجل والخوف والكف الاجتماعي على أنها سمات تدل على عدم النضج وأنها مثيرة للمشكلات، ومن ثم، فالأطفال الخجولون يدركون من قبل الآخرين على أنهم غير متوافقين انفعالياً وسلوكياً. وقد بينت دراسات عديدة أن الأطفال الخجولين يميلون إلى الانسحاب من المواقف الاجتماعية، ويعانون الرفض من أقرانهم في منتصف سنوات الطفولة وأواخرها ويمرون بصعوبات دراسية

وسلوكية في المدرسة، ويكونون عرضة لتطور إدراكات سلبية عن الذات ويشعرون بعدم الكفاءة والوحدة والاكتئاب (Through: Chen *et al.*, 1995, a).

ومن المظاهر الشائعة التي تميز الشخص الخجول وتدل على سوء التوافق الاجتماعي الصمت أثناء صحبة الآخرين، وصعوبة تكوين صداقات أو علاقات اجتماعية، وتجنب التخاطب بالعين، والتشتت أثناء الحديث، وكثرة الابتسام والإيماءات، والبطء أثناء المناقشة الجماعية، والتلعثم، والميل للبقاء في خلفية المواقف الاجتماعية، والاعتماد على الآخرين، وارتفاع معدلات الضيق وعدم الشعور بالراحة أثناء التفاعل الاجتماعي (Kaplan & Stein, 1984, p.204). وقد وجد جيلفورد أن الخجل سمة أساسية تصدر عنها سمات سطحية أخرى أهمها أنه يعتبر حالة من حالات العجز عن التكيف مع المحيط الاجتماعي، كما أنه يعوق الفرد عن تحقيق التوافق المنشود (مجدي حبيب، 1992).

ويشير فهر وستامبز Fehr & Stamps إلى أن المشكلات التي تتعرض لها المراهقات ومحاولاتهن التغلب عليها والتوافق معها تجعلهن يتبنين أنماطاً سلوكية سلبية مما يؤدي إلى شعورهن بالذنب والخجل والفشل في مواجهة الضغوط النفسية الاجتماعية، وبالتالي المعاناة من مشكلات سوء التوافق الشخصي والاجتماعي (Fehr & Stamps, 1979).

ويشير السمادوني إلى أن الارتباطات القوية بين الاستعداد للخجل والاستعدادات السلوكية لسوء التوافق تكون ناتجة عن بنية نفسية ذات طبيعة معينة. وهذا يرجع إلى أن الظروف البيئية وخبرات الطفولة التي عاشها الأفراد ذوو الاستعدادات السلوكية السيئة تنمي فيهم الاستعداد المرتفع للخجل، لذلك يعاني الخجولون مشكلات ترتبط بسوء التوافق النفسي والاجتماعي (السمادوني، 1989م).

وقد كشفت الدراسات السابقة عن ارتباط الخجل بعدد من المتغيرات النفسية التي تعبر في مجملها عن مشكلات سوء التوافق التي يعانيها الأفراد المتسمون بالخجل. ومن هذه المتغيرات التقدير السلبي للذات. فالخجل – في أحيان كثيرة – يجلب الشعور بعدم الارتياح فضلاً عن ضعف الثقة بالنفس، ومن المتوقع أن النتاج الحتمي لانخفاض تقدير الفرد لذاته هو تكوين مفهوم سلبي عنها، وهذا يؤدي بدوره إلى إعاقة القدرة على التواصل مع متغيرات البيئة وتحدي صعوباتها والتغلب عليها (مايسة النيال، 1996 ;Crozier, 1979).

كذلك يرتبط الخجل بالقلق الاجتماعي، وهذا النوع من القلق يثير أنماطاً متباينة من السلوك التجنبي الانسحابي، والذي من شأنه أن يعوق الفرد عن اكتساب مهارات اجتماعية جديدة وتنميتها (Cheek & Buss, 1981)، هذه المهارات تكون ضرورية لكي يعيش الفرد حياة اجتماعية متوافقة، وبالتالي فإن القصور في المهارات الاجتماعية قد يؤدي بدوره إلى مزيد من الخجل (ناصر المحارب، 1994م).

إن وجود أفكار محرفة وهادمة للذات، ورؤية الفرد على أنه غير كفء وغير جذاب وغير محبوب أو ممزق بطريقة جوهرية لهو دليل على التقدير السلبي للذات والقلق الاجتماعي والخجل وسوء التوافق (Ichiyama *et al.*, 1993). وقد تبين من دراسة عبدالغفار الدماطي (1991) على طلاب الجامعة السعوديين أن هناك علاقة عكسية بين الخجل والسلوك التوكيدي.

وتؤيد نتائج دراسة فليت وزملائه العلاقة بين الرغبة في الكمال Perfectionism وسوء التوافق النفسي والاجتماعي، فالرغبة في الكمال ترتبط جوهرياً بالمستويات المرتفعة من الوحدة، والخجل، والخوف من التقييم السلبي، كما ترتبط بالمستويات المنخفضة من التقدير الاجتماعي للذات. ويبدو – كما يرى بعض المنظرين – أن وجود معايير شخصية مرتفعة هو الذي يقف خلف القلق الاجتماعي والخجل (Flett *et al.*, 1996)، ويرى سكلينكر وليري – على سبيل المثال – أن الأفراد القلقين اجتماعياً لديهم معايير شخصية غير واقعية تجعلهم يشكون في قدرتهم على تقديم أنفسهم للآخرين بشكل ناجح (Schlenker & Leary, 1985).

وتشير دراسات متعددة إلى أن العلاقة بين الخجل والشعور بالوحدة موجودة وثابتة عبر دراسات متعددة (ناصر المحارب، 1994). وينظر بعض الباحثين إلى الوحدة النفسية على أنها نوع من سوء التوافق الاجتماعي، ومن ثم، فقد حصل الأفراد المتسمون بالوحدة على درجات مرتفعة على مقياس تينسي لمفهوم الذات، وهو ما يعكس توافقاً اجتماعياً سيئاً، وفقراً في المهارات الاجتماعية (Kalliopuska & Laitinen, 1991).

ثانياً – الدراسات التي تناولت الفروق الثقافية في الخجل والتوافق الاجتماعي:

إن ارتقاء الخجل وعدم الاجتماعية أو مترتباتهما طويلة المدى خلال الطفولة مرهونة بالمعايير الثقافية للسلوك، ومن ثم فإن دلالة نقص التفاعل الاجتماعي تعتمد على العمر والثقافة (Asendorpf, 1993). وقد ذكر بعض الباحثين أن إنتاج

سلوكيات عدوانية أو مرتبطة بالخجل والكف الاجتماعي أمر عام عبر الثقافات (Chen *et al.,* 1995, b)، والأكثر من ذلك أن السلوكيات التي تحدد وتستثير العدوان والخجل والكف الاجتماعي متشابهة جداً عبر الثقافات المختلفة (Kagan, 1976; Quay, 1986).

وقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود فروق في مستوى انتشار الخجل بين حضارة وأخرى، فقد انتهى زيمباردو من دراسته على عينات من الطلاب في المرحلة العمرية من 18–21 سنة في ثماني ثقافات مختلفة إلى وجود تفاوت في انتشار نسبة الخجل، وذلك بالترتيب التالي 57٪ من اليابانيين، 55٪ من التيوانيين، 47٪ من الهنود، 44٪ من الأمريكيين، 44٪ من الفنلنديين، 43٪ من الألمان، 39٪ من المكسيكيين، 31٪ من الإسرائيليين (Zimbardo & Raldl, 1981). واتضح أن هناك فروقاً جوهرية في بعض المقارنات بين اليابانيين والإسرائيليين على سبيل المثال، في حين لا توجد فروق دالة إحصائياً بين اليابانيين والتيوانيين.

كما أشارت دراسة بدر الأنصاري 1993 على عينة من الطلاب الجامعيين من الجنسين تتراوح أعمارهم بين 18–31 سنة من ثلاث ثقافات مختلفة إلى أن هناك فروقاً ثقافية ذات دلالة إحصائية في الخجل، حيث كان الكويتيون أكثر خجلاً من البريطانيين والأمريكيين، وكان البريطانيون أكثر خجلاً بشكل جوهري من الأمريكيين (بدر الأنصاري، 1996، أ).

ومن الدراسات التي تقدم دليلاً غير مباشر على انتشار الخجل في المملكة العربية السعودية تلك التي أجراها شلبي على عينة من المرضى المترددين على العيادة النفسية، حيث تبين أن قرابة 13٪ من المشخصين بوصفهم مرضى عصابيين يعانون الرهاب الاجتماعي (Chaleby, 1987)، ومن المعروف أن هناك علاقة قوية بين الرهاب والخجل. كذلك كانت العينة الألمانية في دراسة بوير وويستنبرج أقل نشاطاً وأكثر خجلاً من العينة الأمريكية (Boer & Westenberg, 1994). ومع ذلك يرى كزكليك ونورك أنه لم تكن هناك تباينات رئيسة بين الثقافة الألمانية وثقافة أمريكا الشمالية في الخجل والاجتماعية (Czeschlik & Nurk, 1995).

وعلى الرغم من وجود سلوكيات الخجل في ثقافات مختلفة، فإن بعض الباحثين يرى أن الأحكام والتقويمات لهذه السلوكيات تتأثر بالقيم والأعراف الاجتماعية ومعايير الجماعة (Through: Chen *et al.,* 1995, b)، ومن ثم فإن هذه التقويمات تختلف من ثقافة إلى أخرى. بمعنى آخر، إن الدلالات التوافقية وغير

التوافقية للسلوكيات المرتبطة بالخجل تتعدل وتتغير بوساطة عوامل ثقافية. فعلى سبيل المثال، تشير الدراسات التي أجريت على الأطفال الصينيين إلى أن الذين يتسمون منهم بالخجل والحساسية لا يعتبرون منحرفين أو غير ناضجين اجتماعيا أو غير متوافقين (Chen *et al.,* 1992).

معنى هذا أن الأطفال غير المتوافقين في الثقافة الغربية قد يعتبرون أسوياء في ثقافة أخرى. ويبدو أن التقييم السلبي للخجل والكف الاجتماعي في الأقطار الغربية يرتبط بالتقبل الثقافي للسلوك التوكيدي والتنافس في تلك المجتمعات الرأسمالية، بينما يعتبر الخجل والكف الاجتماعي مظهرين إيجابيين في المجتمعات الاشتراكية الأقل تنافسية كالصين. ومن ثم فإن الصينيين لا ينظرون إلى السلوكيات المرتبطة بالخجل والكف باعتبارها غير ناضجة أو تدل على عدم التوافق الاجتماعي، بل إن العكس هو الصحيح. وفي المقابل تبين أن الخجولين في الأقطار الغربية يجدون صعوبة في توافقهم الاجتماعي، ومن ثم يظهر عليهم الانسحاب الاجتماعي، وينظر إليهم على أنهم أقل كفاءة، ويعانون نقصا في السلوك التوكيدي الاجتماعي، ويكونون عرضة لمشكلات داخلية، كالشعور بالوحدة والاكتئاب، وهو عكس ما تبين لدى الأطفال الصينيين تماماً (Chen *et al.,* 1995,b).

إن نتائج الدراسات السابقة تشير إلى أن الخجل والتوافق الاجتماعي ظاهرة معقدة ولا يمكن فهمها فهماً تاماً ودقيقاً من دون أخذ العوامل الثقافية في الاعتبار.

ثالثاً – الدراسات التي تناولت الفروق بين الجنسين في الخجل والتوافق:

حظيت مسألة الفروق بين الجنسين في الخجل باهتمام كبير، غير أن نتائج الدراسات في هذه القضية أسفرت عن نتائج مختلفة ومتعارضة. فمن ناحية، أشارت بعض الدراسات إلى أن الإناث هن الأعلى في الخجل في مراحل الطفولة والمراهقة والرشد. فقد ذكر زيمباردو أنه لم يجد فروقاً عامة بين الجنسين في الخجل باستثناء الزيادة الكبيرة في الخجل لدى الإناث عن الذكور في مرحلة المراهقة (Zimbardo, 1986, p.20)، كما أوضحت دراسة بروش Bruch إلى أن درجات الإناث كانت أقل جوهرياً في الاجتماعية وأعلى في الخجل من الذكور (Bruch *et al.,* 1989). وأسفرت دراسة السمادوني عن وجود فروق دالة بين متوسطات تقديرات الذكور والإناث في الأعمار المختلفة للخجل، حيث كانت الإناث أكثر خجلاً من الذكور (السيد السمادوني، 1989) كما ظهرت فروق جوهرية بين المراهقين والمراهقات في

المرحلة الثانوية في الشعور بالخجل معظم الوقت، وإن كانوا لا يعتبرونه مشكلة (السمادوني، 1994). وكشفت دراسة مايسة النيال (1996) عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين لصالح الإناث في الفئات العمرية 11، 15، 16 عاماً، في حين لم تظهر فروق بين الجنسين في الفئات العمرية 12، 13، 14 عاماً.

من ناحية أخرى، أشارت دراسة بورتيوس التي اهتمت بدراسة مشكلات المراهقين في سن 15 سنة إلى أن تقديرات الذكور للخجل على أنه مشكلة بالنسبة لهم كانت أعلى من تقديرات الإناث (Porteus, 1977). وقد توصل بيلكونس إلى أن نسبة الذكور الذين ذكروا أنهم يعانون الخجل كانت 46,4٪ بينما كانت النسبة لدى الإناث 33٪ (Pilkonis, 1977) وهو تقريباً ما انتهت إليه دراسة جونز وزملائه (Jones *et al.*, 1986).

كذلك أشارت دراسة شيك وميلكور إلى أن درجة الذكور من طلاب الجامعة الأمريكيين كانت أعلى من الإناث في الخجل ولكن بدرجة غير جوهرية (Cheek & Melchior, 1990). ويرى كزكليك ونورك أن الدراسات التي ذكرت بيانات عن الفروق بين الجنسين كانت متسقة وفي الاتجاه نفسه، أي إن الذكور أكثر خجلاً وأقل اجتماعية ولكن الفروق كانت منخفضة (Czeschlik & Nurk, 1996).

وأخيراً أشارت عدة دراسات أخرى إلى أنه لا توجد فروق متسقة أو عامة بين الجنسين في الخجل، مثل دراسة شيك وبص (Cheek & Buss, 1981) وجونز وراسل (Jones & Russell, 1982) وزيمباردو (Zimbardo, 1986) وبدر الأنصاري 1993 (في: بدر الأنصاري، 1996 أ)، وكانت الفروق في دراسة بدر الأنصاري الثانية (بدر الأنصاري، 1996 ب) بين الذكور والإناث في الخجل دالة على مقياس واحد من ضمن أربعة مقاييس.

ولعل مما يقلل من الخلط الناتج عن هذه النتائج المتعارضة ما أكده بيلكونس وزيمباردو من أن الخجل ظاهرة نفسية موجودة لدى الذكور والإناث، وأن الاختلاف الأهم بينهما يكمن في طريقة التعبير عن الخجل، وذلك وفقاً لطبيعة الموقف الذي يتعرض له كلا الجنسين. فقد توصل الباحثان إلى أن الذكور يتعرضون إلى خبرة القلق الناجم عن الخجل وبخاصة عند بداية تكوين علاقات اجتماعية جديدة أو في بداية التفاعل في المواقف الاجتماعية، في حين أن خبرة القلق الناجمة عن الخجل لدى الإناث ترجع إلى التهيب أو الخوف من تقييم الآخرين لهن على أنهن لا يتسمن

بالكفاءة وأنهن مرفوضات. وفي حين يعبر الذكور عن خجلهم من خلال تحاشي التواصل أو الاتصال بالعين، (خاصة مع أفراد الجنس الآخر) والتهرب من الحديث، فإن الإناث يستخدمن أساليب أخرى كالابتسام أو الإيماءات أو النظر إلى أسفل (Pilkonis & Zimbardo, 1979).

وقد كشفت تحليلات البيانات المأخوذة من مقابلات مع أفراد في المرحلة العمرية من 30–40 سنة عن أن الخجل لدى الذكور ارتبط بكل من التأخير في عمر الزواج 3 سنوات، والتأخير في الإنجاب 4 سنوات، والتأخير في الحصول على وظيفة ثابتة 3 سنوات. بينما لم يرتبط الخجل لدى الإناث بهذه المتغيرات الحياتية وإنما ارتبط بالمشاركة المنخفضة في العمل (Asendropf, 1993).

وكما يرى كزكليك ونورك فإننا ما نزال في حاجة إلى البحوث التي تعنى بقضية الفروق بين الجنسين والبرهنة على الصدق عبر الثقافي لمتغيري الخجل والتوافق الاجتماعي (Czeschlik & Nurk, 1995).

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات التي قدمناها كنماذج لما أجري من بحوث حول الخجل والتوافق الاجتماعي يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

1 – على الرغم من وجود اهتمام أجنبي ملحوظ بدراسة الخجل في علاقته بالعديد من المتغيرات، فإن الاهتمام ببحث هذا الموضوع على المستوى العربي يعد محدوداً للغاية.

2 – لوحظ أيضاً أنه على الرغم من شيوع سلوكيات الخجل في مختلف الثقافات فإن دلالة هذه السلوكيات وتقويمها يختلفان من ثقافة إلى أخرى.

3 – هناك تعارض بين نتائج الدراسات حول الفروق بين الجنسين في الخجل. لذا تتفق غالبية الدراسات على أن الموضوع الجدير بالبحث هو طرق التعبير عن الخجل لدى الجنسين.

4 – توجد عدة مقاييس لقياس الخجل معظمها أجنبي والحاجة ماسة إلى إعداد مقاييس تلائم الثقافة العربية.

5 – تجمع كل الدراسات العربية والأجنبية على أن للخجل مترتبات ضارة بعضها يتعلق بسوء التوافق والمشكلات النفسية كالقلق والاكتئاب والشعور بالوحدة وعدم تقدير الذات. وبعضها الآخر يتعلق بالمترتبات الجسمية كانتشار

أنواع الحساسية، وحمى القش، واضطرابات المعدة والأمعاء، وارتفاع مستوى الكورتيزون.

6 - على الرغم من النظر إلى الخجل والاجتماعية كسمتين من سمات الشخصية، فإن كثيراً من الدراسات تلتقي حول اعتبارهما متغيرين مستقلين أحدهما عن الآخر.

7 - على الرغم مما يوجد من دراسات في مجال الخجل والتوافق الاجتماعي فإننا ما نزال في حاجة إلى دراسات تكاملية تدعم قضية التمايز الثقافي والتمايز بين الجنسين في كل من الخجل والتوافق الاجتماعي، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

على ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد أهداف هذه الدراسة في الكشف عن العلاقة بين الخجل والتوافق الاجتماعي لدى عينتين من طلاب الجامعة السعوديين والكويتيين، إضافة إلى تعرُّف الفروق بين الجنسين (الذكور والإناث) في كل من العينتين في هذين المتغيرين، مع الكشف عن البنية العاملية لمقياس الخجل في العينتين.

مصطلحات الدراسة:

1 - الخجل:

يعرفه زيمباردو بأنه معاناة للذات لدى الأفراد، وهو خبرة عامة يصاحبها اضطراب أو خلل وظيفي وأفكار مضطربة ومزعجة (Zimbardo, 1986). ويعرفه جونز وزملاؤه بأنه انتباه عصبي مفرط للذات في المواقف الاجتماعية، يظهر في صورة خوف أو رعب أو صمت عن الحديث، ويكون له مظاهر انفعالية كالشعور بعدم الارتياح والقلق والتركيز الزائد على الذات (Jones *et al.*, 1986)، وهو المعنى نفسه الذي انتهت إليه دراسة جونز وبرجز (Kones & Briggs, 1986, p.4). وقد قدم كثير من الباحثين تعريفاتهم للخجل من أمثال سكرودر (1995) وكزكليك ونورك (1995) وبوير وويستنبرج (1994). وكل هذه التعريفات تلتقي مع التعريف الذي قدمه «بص» والذي يرى أن الخجل هو الاستجابة في وجود غرباء أو تطلع الآخرين مما يصيب الفرد بالتوتر والاهتمام أو مشاعر الحرج وعدم الراحة وكف السلوك الاجتماعي السوي المتوقع (Buss, 1980).

وعلى ضوء ذلك يتضح أن مفهوم الخجل يقصد به مستوى القلق وعدم الراحة والكف الذي يحدث في المواقف الاجتماعية. وهو ما يتم قياسه بمقياس الخجل الاجتماعي الذي أعده جونز وراسيل Jones & Russell.

2 – التوافق الاجتماعي:

ترجع الأصول المبكرة لمفهوم التوافق إلى علم الحيوان، وكان يستخدم باسم التكيف، وقد استعار علماء النفس مفهوم التكيف وأعادوا تسميته بالتوافق. ويبدو من تحليل التوافق الإنساني أنه يهدف إلى إشباع نوعين من الحاجات: داخلية أساسية، واجتماعية ثانوية تنتج من ضرورة العيش مع الآخرين في وئام (جمعة يوسف، 1990، ص674)، ومن ثم، فالتوافق هو اتصال مباشر للفرد ببيئته بقصد إشباع حاجاته (كمال دسوقي، د. ت. ص385)، والتوافق الاجتماعي هو تكيف الشخص مع بيئته الاجتماعية في مجال مشكلات حياته مع الآخرين التي ترجع لعلاقات أسرية ومجتمعية ومعايير بيئته الاقتصادية والسياسية والخلقية (المرجع نفسه، ص32).

ويعرِّف قاموس إنجلش وإنجلش التوافق بأنه حالة من العلاقة المتجانسة مع البيئة يستطيع الفرد فيها الحصول على الإشباع لمعظم حاجاته وأن يحقق المتطلبات الجسمية والاجتماعية. ومن ثم، فالتوافق الاجتماعي هو علاقة الفرد المتجانسة ببيئته الاجتماعية، وهو عملية تعديل المطالب وأنماط السلوك الخاص بالأفراد الذين يتفاعلون معاً حتى يمكنهم تحقيق ومواصلة علاقة مرغوب فيها، وهذا التعديل قد يكون متبادلاً أو من جانب واحد (English & English, 1958, pp.13-14). ومن علامات عدم التوافق الاجتماعي، نقص الصداقة، والعجز عن كسب الأصدقاء، والعجز عن صيانة الأنا في مواجهة سخرية الآخرين وتهكمهم، وصعوبة التنافس مع الكبار (كمال دسوقي، د. ت. ص34).

ومن المفاهيم قريبة الصلة بمفهوم التوافق الاجتماعي، كما هو مستخدم في الدراسة الحالية وكما شاع استخدامه في الدراسات الأجنبية للخجل، مفهوم الاجتماعية Sociability، وهي الميل وتفضيل الانضمام إلى الآخرين أكثر من بقاء الفرد بمفرده (Cheek & Buss, 1981, Czeschlik & Nurk,, 1995, Schroeder, 1995).

ويتجلى هذا المفهوم بوضوح في بنود مقياس التوافق للطلبة الذي وضعه هيو م. بل والمستخدم في دراستنا الراهنة كما سيتبين فيما بعد.

فروض الدراسة:

على ضوء استقراء الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخجل والتوافق، أمكننا صياغة فروض هذه الدراسة على النحو التالي:

1 - توجد فروق جوهرية بين الذكور السعوديين والذكور الكويتيين في كل من الخجل والتوافق.

2 - توجد فروق جوهرية بين الإناث السعوديات والإناث الكويتيات في كل من الخجل والتوافق.

3 - هناك فروق جوهرية بين الجنسين من الطلاب السعوديين والكويتيين في الخجل.

4 - هناك فروق جوهرية بين الجنسين من الطلاب السعوديين وكذلك من الطلاب الكويتيين في التوافق الاجتماعي.

5 - توجد علاقة سلبية بين الخجل والتوافق لدى كل من الذكور، والإناث، والعينة الكلية في المجتمعين السعودي والكويتي.

6 - توجد فروق جوهرية بين مرتفعي الخجل ومنخفضيه في التوافق الاجتماعي لصالح منخفضي الخجل.

7 - ينتظم البناء العاملي لمقياس الخجل في عدة عوامل تختلف في طبيعتها لدى كل من الطلاب السعوديين والكويتيين.

إجراءات الدراسة

1 - العينة:

تكونت عينة الدراسة من 720 طالباً وطالبة، موزعين على مجموعتين فرعيتين نعرضهما على النحو التالي:

أ - مجموعة الطلاب السعوديين (ن = 320) واشتملت على 170 طالباً، ممن يدرسون بكليتي التربية جامعة الملك سعود، والعلوم الاجتماعية جامعة الإمام، كما تضمنت 150 طالبة بكلية التربية جامعة الملك سعود بالرياض.

ب - مجموعة الطلاب الكويتيين (ن = 400)، وتكونت من 200 طالب، و200 طالبة، بجامعة الكويت في كليات الآداب، والتربية، والتجارة، والعلوم، والهندسة.

ويوضح جدول (1) المتوسط والانحراف المعياري لأعمار هذه العينة.

جدول (1)
المتوسط والانحراف المعياري للعمر

العينة	مجموعة السعوديين (320)			مجموعة الكويتيين (400)		
	طلبة	طالبات	إجمالي	طلبة	طالبات	إجمالي
م	21,72	20,00	20,91	22,21	21,07	21,64
ع	2,50	1,48	2,25	2,24	1,90	2,15

ويتضح من جدول (1) أنه لا توجد فروق جوهرية سواء بين الطلبة أو الطالبات في كل من المجتمعين، أو بين إجمالي الطلاب السعوديين والطلاب الكويتيين.

2 – الأدوات:

اشتملت على مقياسين، استخدم أحدهما لقياس الخجل، والثاني لقياس التوافق الاجتماعي، ونعرض لهما على النحو التالي:

أ – مقياس الخجل الاجتماعي:

أعد هذا المقياس جونز، وراسيل W.H. Jones & D.Russell عام 1982 من 22 عبارة تحت عنوان التحفظ أو التكتم الاجتماعي Social Reticence Scale (SRS)، وفي عام 1986 أجرى هذان الباحثان بعض التعديلات على مقياسهما، وانخفض عدد بنود المقياس إلى 20 عبارة فقط.

وقد قام السيد السمادوني (1991) بترجمة هذه النسخة المعدلة إلى اللغة العربية وتقنينها في البيئة المصرية، وتبين أن هذا المقياس يتمتع بمعاملات ثبات وصدق مرتفعة. واعتمدنا في هذه الدراسة على هذه الصورة الأخيرة من المقياس والمكونة من 20 بنداً، يجيب عنها المبحوثون على ضوء متصل يمتد من الدرجة (1) حيث لا ينطبق البند على الإطلاق إلى الدرجة (5) حيث ينطبق البند تماماً. ويتضمن المقياس بعض البنود السلبية، لذلك، تم عكس تصحيح هذه البنود للحصول على درجة كلية تعبر عن الخجل الاجتماعي للفرد.

ب – مقياس التوافق الاجتماعي:

هو أحد المقاييس الفرعية من مقياس التوافق للطلبة، الذي وضعه هيو م. بل، اقتباس وإعداد: محمد عثمان نجاتي. ويتكون في الأصل من 23 بنداً، تم حذف ثلاثة

منها نظراً لغموضها وصعوبة فهمها من جانب المفحوصين وأبقي على عشرين بنداً فقط. كذلك قمنا بتغيير صياغة بندين من بنود المقياس نظراً لعدم ملاءمتهما وتناولهما للسلوك الجنسي، كما تم تغيير طريقة الإجابة الأصلية المتمثلة في ثلاثة بدائل إلى بديلين فقط هما (نعم، لا)؛ نظرا لما أسفرت عنه نتائج البحوث السابقة من مشكلات تتعلق بعلامة الاستفهام (؟) بوصفها بديلاً من بدائل الإجابة عن البند، حيث ينحاز المفحوص غالباً إلى اختيار هذا البديل هروباً من الإجابة عن السؤال بالموافقة أو المعارضة. ويفسر مثل هذا النوع من الإجابات أحياناً على أنه افتقار لتقديم التفسيرات السببية، أو على أنه بمثابة نمط من الاستجابة اللغوية (Lochel, 1983). ومن أمثلة بنود مقياس التوافق: هل تسعد بالتجمعات لمجرد وجودك مع الناس؟

وبالنسبة لثبات كل من المقياسين السابقين وصدقهما، فنعرض لهما على النحو التالي:

أ - الثبات:

تم تقدير الثبات بثلاث طرق نعرض لها في جدول (2).

جدول (2)

معاملات ثبات مقياسي الخجل والتوافق

العينة / الطريقة	العينة السعودية			العينة الكويتية		
	طلبة (170)	طالبات (150)	طلبة وطالبات (320)	طلبة (200)	طالبات (200)	طلبة وطالبات (400)
١ - مقياس الخجل						
- معامل ألفا	0,56	0,71	0,64	0,75	0,77	0,73
- التجزئة النصفية	0,58	0,63	0,61	0,71	0,78	0,74
٢ - مقياس التوافق:						
- معامل ألفا	0,67	0,68	0,67	0,80	0,82	0,91
- التجزئة النصفية	0,67	0,66	0,67	0,77	0,79	0,92

إضافة إلى ما تقدم قمنا بحساب ثبات المقياسين بطريقة إعادة الاختبار بفاصل زمني مدته عشرة أيام لدى مجموعتين من الطلاب الكويتيين إحداهما من الذكور (ن = 30) والثانية من الإناث (ن = 37)، وأسفرت النتائج عن أن معامل ثبات مقياس الخجل بلغ لدى الذكور 0,82، ولدى الإناث 0,85 أما معامل ثبات مقياس التوافق فبلغ لدى الذكور 0,85، ولدى الإناث 0,83.

وبوجه عام، تشير نتائج حساب الثبات بالطرق الثلاث: معامل ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية بعد تصحيح الطول بمعادلة سبيرمان براون، وإعادة الاختبار، إلى تمتع كل من المقياسين بدرجة معقولة من الثبات.

ب – الصدق:

تم تقديره بطريقتين هما: الاتساق الداخلي والصدق العاملي.

وفيما يتعلق بالاتساق الداخلي، فقد تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين البند والدرجة الكلية لمقياس التوافق، وحساب معامل الارتباط الثنائي بين البند والدرجة الكلية لمقياس الخجل لدى كل من الذكور والإناث والعينة الكلية في كل من العينتين السعودية والكويتية. وأسفرت النتائج عن أن جميع بنود مقياس التوافق قد ارتبطت جوهرياً بالدرجة الكلية للمقياس، كما ارتبطت جميع بنود مقياس الخجل بالدرجة الكلية ارتباطاً جوهرياً باستثناء بندين فقط هما (2) ليس لدي ميل للعزلة عن الآخرين، ورقم (6) نادراً ما أحتفظ بهدوئي عندما أكون مع جماعة من الأفراد، حيث لم يصل معامل ارتباطهما بالدرجة الكلية إلى مستوى الدلالة الإحصائية المقبولة (0,05).

أما بالنسبة للصدق العاملي، فقد اعتمدنا عليه في مقياس الخجل باعتباره أقل استخداماً في الدراسات العربية، وكشفت نتائج التحليل العاملي من الرتبة الأولى عن استخراج سبعة عوامل لدى الطلاب السعوديين، وأربعة عوامل لدى الطلاب الكويتيين. وعلى ضوء تفسيرنا لهذه العوامل تبين أنها تتسق إلى حد كبير مع الأبعاد التي يتضمنها المقياس، وهو ما سوف يتضح بشكل أكثر تفصيلاً عند عرضنا لنتائج هذه الدراسة.

3 – طريقة جمع البيانات:

تم جمع بيانات هذه الدراسة في جلسات جماعية، تراوح عدد الطلاب في كل منها بين 30–40 طالبا، وقد قام الباحث الأول بجمع بيانات الطلاب السعوديين، وقام الباحث الثاني بجمع بيانات الطلاب الكويتيين.

4 – التحليلات الإحصائية:

تضمنت حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود كل من المقياسين، والدرجة الكلية للخجل والتوافق لدى مجموعة الطلاب (الذكور والإناث معاً)، ولدى كل من الذكور والإناث، وحساب قيمة «ت» لدلالة الفروق بين هذه المجموعات، كما

تم حساب معاملات الارتباط بين بنود كل من المقياسين على حدة، وإجراء التحليل العاملي من الرتبة الأولى أعقبه تدوير مائل للعوامل لدى كل من الطلاب السعوديين (ذكوراً وإناثاً) والطلاب الكويتيين (ذكوراً وإناثاً)، كما حُسِبَ معامل الارتباط المستقيم بين مقياسي الخجل والتوافق لدى كل من المجموعتين.

نتائج الدراسة:

أولاً: الفروق بين الطلاب السعوديين والطلاب الكويتيين في كل من الخجل والتوافق

جدول (3)
نتائج حساب اختبار (ت) للدرجة الكلية للخجل
لدى كل من الطلاب السعوديين والكويتيين

العينة	ن	م	ع	ت	الدلالة
ذكور سعوديون	170	51,91	7,89	3,57	0,01
ذكور كويتيون	200	48,51	9,55		
إناث سعوديات	150	50,21	9,21	1,36	غير دالة
إناث كويتيات	200	48,86	9,69		

جدول (4)
نتائج حساب اختبار (ت) للدرجة الكلية للتوافق
لدى كل من الطلاب السعوديين والكويتيين

العينة	ن	م	ع	ت	الدلالة
ذكور سعوديون	170	30,98	3,58	2,78	0,01
ذكور كويتيون	200	32,16	4,20		
إناث سعوديات	150	30,49	4,45	2,10	0,05
إناث كويتيات	200	31,35	3,54		

وتشير النتائج المبينة في الجدول (3) إلى أن الطلاب السعوديين أكثر خجلاً من الطلاب الكويتيين، وكانت الفروق دالة إحصائياً في حالة الذكور، بينما لم تصل إلى مستوى الدلالة في حالة الإناث. كما كشفت النتائج الواردة في الجدول (4) عن فروق جوهرية تشير إلى أن الطلاب الكويتيين (ذكوراً أو إناثاً) أكثر توافقاً من الطلاب السعوديين (ذكوراً أو إناثاً).

ثانياً: الفروق بين الجنسين في كل من الخجل والتوافق

جدول (5)

نتائج حساب اختبار (ت) للدرجة الكلية على مقياس الخجل لدى كل من الطلاب السعوديين والطلاب الكويتيين

العينة	ن	م	ع	ت	الدلالة
ذكور سعوديون	170	51,91	7,89	1,77	غير دالة
إناث سعوديات	150	50,21	9,21		
ذكور كويتيون	200	48,51	9,55	0,37	غير دالة
إناث كويتيات	200	48,86	9,69		

جدول (6)

نتائج حساب اختبار (ت) للدرجة الكلية على مقياس التوافق لدى كل من الطلاب السعوديين والطلاب الكويتيين

العينة	ن	م	ع	ت	الدلالة
ذكور سعوديون	170	30,98	3,58	0,35	غير دالة
إناث سعوديات	150	30,49	3,54		
ذكور كويتيون	200	32,16	4,20	1,84	غير دالة
إناث كويتيات	200	31,35	4,54		

ويتضح من النتائج المبينة في الجدولين (5، 6) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في كل من الخجل والتوافق، في كل من المجتمعين السعودي والكويتي.

ثالثاً: علاقة الخجل بالتوافق الاجتماعي لدى الطلاب السعوديين والكويتيين:

جدول (7)

معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للخجل والدرجة الكلية للتوافق لدى الطلاب السعوديين والكويتيين

المؤشرات الإحصائية / العينة	ن	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
ذكور سعوديون	170	0,33−	0,01
إناث سعوديات	150	0,50−	0,01
العينة الكلية	320	0,42−	0,01
ذكور كويتيون	200	0,66−	0,01
إناث كويتيات	200	0,64−	0,01
العينة الكلية	400	0,65−	0,01

وتشير النتائج المبينة في الجدول (7) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الخجل والتوافق، سواء على مستوى العينات الفرعية أو الكلية في كل من المجتمعين السعودي والكويتي، لذلك، حاولنا الكشف عن الفروق بين منخفضي الخجل ومرتفعيه (في ضوء تقسيم العينة إلى ربعين أدنى وأعلى) في التوافق، وهذا ما يوضحه الجدول (8).

جدول (8)
الفروق بين منخفضي الخجل ومرتفعي الخجل في التوافق الاجتماعي

المجموعات	ن	م	ع	ت	الدلالة
أ - منخفضو الخجل من السعوديين	95	32,94	3,27		
ب - مرتفعو الخجل من السعوديين	82	29,42	3,45	6,96	0,0001
أ - منخفضو الخجل من الكويتيين	100	34,13	4,25		
ب - مرتفعو الخجل من الكويتيين	100	29,82	3,70	7,61	0,0001

ويتضح من نتائج الجدول (8) أن هناك فروقاً جوهرية تشير إلى أن منخفضي الخجل سواء من الطلاب السعوديين أو الكويتيين أكثر توافقاً من مرتفعي الخجل.

رابعاً: نتائج التحليل العاملي لبنود مقياس الخجل لدى مجموعتي الطلاب السعوديين والكويتيين

أجري التحليل العاملي من الرتبة الأولى بطريقة المكونات الأساسية لهوتيلنج لمصفوفة معاملات الارتباط بين بنود مقياس الخجل لدى كل من الطلاب السعوديين (ن = 320) والطلاب الكويتيين (ن = 400). ومن أجل مزيد من النقاء والوضوح السيكولوجي للعوامل المستخلصة، فقد أخذنا بأكبر تشبع للمتغير على عامل واحد فقط، وألا يقل عدد المتغيرات المشبعة على العامل عن ثلاثة متغيرات. وعلى ضوء ذلك تم تفسير ثلاثة عوامل من بين سبعة عوامل لدى الطلاب السعوديين استوعبت 63,7٪ من التباين الكلي، وأربعة عوامل هي إجمالي ما تم استخلاصه لدى الطلاب الكويتيين، واستوعبت 47٪ فقط من التباين الكلي.

جدول (9)
مصفوفة عوامل الرتبة الأولى لبنود مقياس الخجل بعد التدوير المائل لدى مجموعة الطلاب السعوديين (ن = 320)

العوامل / المتغيرات	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
1	*661	089	070	040	007	033	136
2	464	592	064	059	239	099	029
3	729	162–	107	030	062–	115	008
4	036	021	016	149	074–	237	759
5	190	047	001	607	286	122	069
6	016–	068–	030–	132–	072	871	204
7	174	163	746	024	144	078	155
8	500	141	157	231	111	046	044
9	505	096	028	121	106	317	202
10	255	140	375	137	119	180	028
11	087	140	045	740	114	013	232
12	269	100	035	093	121	131	535
13	142	044–	844–	057	077	067	007
14	016	318	594–	075	129–	062	126
15	192	360	278	158	442	014	165
16	048–	068–	007	049	840	022	046
17	367	062–	078–	569–	346–	076–	339
18	552	056	007	003	080	296	175
19	004	150	153	192	246	480	394
20	208	711	070	260–	067–	002–	038–
الجذر الكامن	2,55	1,50	2,15	1,74	1,64	1,66	1,51
نسبة التباين	12,75	7,5	10,76	8,69	8,19	8,30	7,53

* حذفت العلامة العشرية.

العامل الأول (1)*: صعوبة التعبير عن الرأي والعجز عن تأكيد الذات، واستوعب 12,75٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
٣	أجد صعوبة في التعبير عن رأيي أمام الآخرين	٧٢٩
١	تواجهني صعوبات كثيرة عند مقابلة الناس أو مجالستهم	٦٦١
١٨	أجد صعوبة في تأكيد ذاتي	٥٥٢
٩	اجد صعوبة كبيرة في تأكيد ذاتي حتى عندما تتاح لي الفرصة	٥٠٤
٨	كثيراً ما أشعر بالعزلة عن الآخرين	٥٠٠

العامل الثاني(3): صعوبة تكوين علاقات اجتماعية – في مقابل – التفاعل وتكوين الصداقات. واستوعب 10,76٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
٧	يصعب عليّ تكوين أصدقاء	٧٤٦
١٠	أواجه صعوبات بسيطة عند مقابلة أناس جدد أو مجالستهم	٣٧٥
١٣	من السهل عليّ تكوين أصدقاء جدد	٨٤٤-
١٤	عادة يكون اتصالي بالآخرين مؤثراً وفعالاً	٥٩٤-

العامل الثالث(4): اعتقاد الشخص بأن الآخرين ينظرون إليه على أنه متكبر ويصعب إقامة علاقة حميمة معه – في مقابل – الاعتقاد بعكس ذلك. واستوعب 8,69٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
١١	يعتقد كثير ممن يعرفونني أنني شخص متكبر وثقيل الظل	٧٤٠
٥	أعتقد أن غالبية من يعرفونني يقولون عني إنني لست صديقاً حميماً	٦٠٧
١٧	الواضح لي أن المحيطين بي يعتقدون أنني صديق لهم	٥٦٩-

* رقم العامل في المصفوفة العاملية.

جدول (10)
مصفوفة عوامل الرتبة الأولى لبنود مقياس الخجل بعد التدوير المائل لدى مجموعة الطلاب الكويتيين (ن = 400)

العوامل / المتغيرات	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
1	*739	012	120	034–
2	207	166–	099–	611
3	790	129	158–	015–
4	144–	185	543	161–
5	071	690–	139–	249
6	144	018–	545	099
7	390	359–	410	105–
8	580	230–	120	040
9	763	044	63–	008
10	583	040	294	035
11	094	631–	320	162
12	646	048–	142–	012–
13	156–	360	284–	479
14	197–	239	015	568
15	451–	108	263	466
16	255–	058	276	421
17	138	718	151	145
18	644	025	038–	075
19	548	029–	171	111–
20	079	651	063	321
الجذر الكامن	4,18	2,28	1,34	1,60
نسبة التباين	20,90	11,4	6,7	8,0

* حذفت العلامة العشرية

العامل الأول: صعوبة التعبير عن الرأي والعجز عن تأكيد الذات، واستوعب 20,9٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
٣	أجد صعوبة في التعبير عن رأيي أمام الآخرين	٧٩٩
٩	أجد صعوبة في تأكيد ذاتي حتى عندما تتاح لي الفرصة	٧٦٣
١	تواجهني صعوبات كثيرة حتى عند مقابلة الناس أو مجالستهم	٧٣٩
٨	كثيراً ما أشعر بالعزلة عن الآخرين	٥٨٠
١٨	أجد صعوبة قليلة في تأكيد ذاتي	٦٤٤
١٩	أواجه صعوبة عند حدوث اتصال مؤثر وفعال بالآخرين	٥٤٨

العامل الثاني: اعتقاد الشخص بأن الآخرين ينظرون إليه على أنه قادر على إقامة علاقات اجتماعية جيدة – في مقابل – الاعتقاد بأنهم ينظرون إليه على أنه متكبر ويصعب التعامل معه. واستوعب 11,41٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
١٧	الواضح لي أن المحيطين يعتقدون أنني صديق لهم	٧١٨
٢٠	يعتقد معظم الأفراد أنني شخص متفتح وودود	٦٥١
٥	أعتقد أن غالبية من يعرفونني يقولون عني إنني لست صديقاً حميماً	–٦٩٠
١١	يعتقد كثير ممن يعرفونني أنني شخص متكبر وثقيل الظل بسبب عدم توددي معهم.	–٦٣١

العامل الثالث: الاندماج والتفاعل مع الجماعة المرتبط بصعوبة تكوين أصدقاء جدد. واستوعب 6,7٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
٦	نادراً ما أحتفظ بهدوئي عندما أكون مع جماعة من الأفراد	٥٤٥
٤	عادة أحدد ما أقوله عندما أكون مع الجماعة	٥٤٣
٧	يصعب عليّ تكوين أصدقاء جدد	٤١٠

العامل الرابع: الاجتماعية وحرية التعبير عن الرأي. واستوعب 8٪ من التباين.

رقم البند	مضمون البند	التشبع
٢	ليس لدي ميل للعزلة عن الآخرين	٦١١
١٤	عادة يكون اتصالي بالآخرين مؤثراً وفعالاً	٥٦٨
١٣	من السهل عليّ تكوين أصدقاء جدد	٤٧٩
١٥	أستطيع أن أعبر عن آرائي للآخرين بفاعلية	٤٦٦
١٦	عادة أكون هادئاً ومسترخياً في الجماعة	٤٢١

وبوجه عام، تكشف نتائج التحليل العاملي أن العوامل الثلاثة التي تم تفسيرها لدى الطلاب السعوديين تشير إلى صعوبات المواجهة والعجز عن تأكيد الذات، في حين ظهر عامل واحد فقط يكشف عن الخجل لدى الطلاب الكويتيين، وأن العوامل الثلاثة المتبقاة تشير إلى التفاعل وحرية التعبير عن الرأي، أي إننا بصدد بنية عاملية تميز المقياس في كل من المجتمعين السعودي والكويتي.

ويمكننا تلخيص ما كشفت عنه هذه الدراسة من نتائج فيما يلي:

1 – تبين أن الذكور السعوديين أكثر خجلاً بشكل جوهري من الذكور الكويتيين، بينما تفوق الذكور الكويتيون في التوافق الاجتماعي بشكل دال إحصائياً مقارنة بالذكور السعوديين.

2 – لا توجد فروق جوهرية بين الإناث السعوديات والإناث الكويتيات في الخجل، في حين كانت الإناث الكويتيات أكثر توافقاً اجتماعياً بشكل جوهري مقارنة بالإناث السعوديات.

3 – لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين في الخجل سواء في حالة الطلاب السعوديين أو الكويتيين.

4 – لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين في التوافق، سواء لدى الطلاب السعوديين أو الكويتيين.

5 – هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الخجل والتوافق على مستوى الذكور، والإناث، والعينة الكلية، في كل من المجتمعين السعودي والكويتي.

6 – تبين أن منخفضي الخجل أكثر توافقاً اجتماعياً بشكل جوهري من مرتفعي الخجل لدى كل من الطلاب السعوديين والطلاب الكويتيين.

7 – وفيما يتعلق بالبناء العاملي لمقياس الخجل، فقد تبين أنه ينتظم في سبعة عوامل لدى الطلاب السعوديين، وأربعة عوامل لدى الطلاب الكويتيين. وعلى ضوء عدة اعتبارات أشرنا إليها ضمن عرض النتائج، أمكننا تفسير ثلاثة عوامل فقط في العينة السعودية، وجميع العوامل الأربعة المستخلصة في العينة الكويتية.

مناقشة النتائج:

كشفت هذه الدراسة عن عدد لا بأس به من النتائج المتنوعة التي يمكن إعادة تصنيفها في عدة محاور هي: الفروق عبر الثقافية في كل من الخجل والتوافق، والفروق بين الجنسين في المتغيرين ذاتهما، والعلاقة التي تربط بين الخجل من ناحية، والتوافق من ناحية أخرى، وأخيراً البنية العاملية لمقياس الخجل على ضوء متغير الثقافة، وبغض النظر عن الجنس، وبالتالي فسوف تكون مناقشتنا للنتائج وفقاً لهذه المحاور.

وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن الطلاب السعوديين أكثر خجلاً وأقل توافقاً من الطلاب الكويتيين، وجاءت نتيجة المقارنة بين الطالبات السعوديات والطالبات الكويتيات في الاتجاه نفسه، على الرغم من أن الفروق بينهما في الخجل لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، وكانت دالة في التوافق لصالح الطالبات الكويتيات.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود فروق في مستوى انتشار الخجل بين ثقافة وأخرى، حيث انتهى زيمباردو من دراسته على عينات من الطلاب في المرحلة العمرية من 18–21 سنة في ثماني ثقافات مختلفة إلى وجود تفاوت في انتشار نسبة الخجل (Zimbardo & Radl, 1981)، كما أشارت دراسة بدر الأنصاري عام 1993 على عينة من الطلاب الجامعيين من الجنسين تتراوح أعمارهم بين 18–31 سنة من ثلاث ثقافات مختلفة إلى أن هناك فروقا ثقافية في الخجل (بدر الأنصاري، 1996، أ).

وقد قدمت بعض الدراسات دليلاً غير مباشر على انتشار الخجل في المملكة العربية السعودية، (Chaleby, 1987).

غير أن هناك بعض الجوانب في نتائج هذا الجزء تسترعي الانتباه وبعضها الآخر تبدو منطقية ومقبولةً، فكون الأقل خجلاً (الطلاب الكويتيون) أكثر توافقاً والطلاب الأكثر خجلاً (الطلاب السعوديون) أقل توافقاً تعد أموراً منطقية ويلتقي مع نتائج

دراسات سابقة (كما سنوضح في سياق لاحق)، لكن الذي يبدو مثيراً للتساؤل وجود فروق بين الكويتيين والسعوديين في الخجل، مع اعتبار أننا لسنا بصدد ثقافتين شديدتي التباين والاختلاف بحكم علاقات الجوار، والانتماء إلى منطقة جغرافية واحدة، والتشابه المحتمل في الخلفية الثقافية لدول منطقة الخليج بصفة عامة وليست السعودية والكويت فحسب. ويدعم ذلك اختفاء الفروق بين الإناث السعوديات والإناث الكويتيات في الخجل، ولكننا أمام نتيجة لا يمكن تجاهلها، وربما كان النظر إلى التنشئة الاجتماعية في هذا السياق أمراً يساعد على إزالة بعض الغموض، فالتنشئة الاجتماعية على مدى سنوات الطفولة والمراهقة تجعل من الخجل سمة لها درجة من الثبات والاستقرار، ومن ثم يكون من الصعب إحداث تغييرات جوهرية في هذه السمة خلال فترة زمنية قصيرة، وبالتالي فإن التفسيرات التي حاولت ربط هذه الفروق بالعدوان العراقي، وخروج بعض الكويتيين إلى دول أخرى واحتكاكهم بثقافات أخرى وأناس آخرين تفتقر إلى الدليل العملي (الإمبيريقي)، وبخاصة أن الفترة التي أمضاها الكويتيون خارج بلادهم لم تكن طويلة بما يؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في بعض الخصائص المستقرة كالخجل. واللافت للنظر كذلك أن الأمر لم يقتصر على الخجل بل امتد إلى التوافق. وبالفعل لم يستطع بدر الأنصاري التوصل إلى فروق جوهرية بين الجنسين وداخل الجنس الواحد من الطلاب والطالبات الكويتيين في الخجل بعد العدوان العراقي وقبله باستثناء بعض الفروق بين الجنسين على مقياس «شيك، وبص»، حيث كانت الإناث أعلى قبل العدوان العراقي (بدر الأنصاري، 1996، ب). وعلى الرغم من منطقية العلاقة العكسية بين الخجل والتوافق، فإن هناك سؤالاً ما يزال قائماً وهو: لماذا انفرد الطلاب السعوديون بكونهم أكثر خجلاً وأقل توافقاً؟ هناك أيضاً احتمال آخر قد ترجع إليه هذه الفروق الجوهرية بين طلاب المجتمعين ويتمثل في عدم تجانس العينتين، حيث كانت العينة الكويتية أكثر تنوعاً ومتضمنة لطلاب من كليات مختلفة مقارنة بالعينة السعودية. إن هذه النتيجة جديرة بمزيد من البحث والاستقصاء لفهم أبعادها فهماً أدق وأعمق.

أما فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين (الذكور والإناث) في الخجل والتوافق بغض النظر عن الثقافة (السعودية في مقابل الكويت)، فلم تكن هناك فروق بين الجنسين سواء في الخجل أو التوافق لدى كل من الطلاب والطالبات السعوديين، وكذلك من الطلاب والطالبات الكويتيين. وقد سبق أن أوضحنا أن النتائج السابقة حول هذه العلاقة ما تزال غامضة، ومختلفة وغير حاسمة، وعلى الرغم من أننا لم نتوصل

إلى دراسات مباشرة كثيرة بحثت الفروق بين الجنسين في كل من الخجل والتوافق معاً، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الإناث هن الأعلى خجلاً في مراحل الطفولة والمراهقة والرشد (Zimbardo, 1986, p.20). وأشارت دراسة بروش Bruch وزملائه إلى أن درجات الإناث كانت أعلى في الخجل وأقل في الاجتماعية من الذكور (Bruch *et al.*, 1989). وأشارت إلى ذلك أيضاً دراسة السمادوني (1989) ودراسة مايسة النيال (1996) وبخاصة في المراحل العمرية 11، 15، 16، عاماً. وفي المقابل أشارت دراسة بورتيوس إلى أن تقديرات الذكور للخجل بوصفه مشكلة بالنسبة لهم فاقت تقديرات الإناث (Porteus, 1977)، وإلى ذلك المعنى أشارت دراسة بيلكونس (Pilkonis, 1977) ودراسة جونز وزملائه (Jones, *et al.*, 1986)، وأشار شيك وميلكور إلى أن درجة الذكور من طلاب الجامعة الأمريكيين كانت أعلى من الإناث في الخجل ولكن بدرجة غير جوهرية (Check & Melchior, 1990). ويرى كزكليك ونورك أن الدراسات التي ذكرت بيانات عن الفروق بين الجنسين كانت متسقة وفي الاتجاه نفسه، أي إن الذكور أكثر خجلاً وأقل اجتماعية على الرغم من أن الفروق كانت منخفضة (Czeschlik & Nork, 1996). وعلى الرغم مما تقدم أشارت عدة دراسات أخرى إلى أنه لا توجد فروق متسقة أو عامة بين الجنسين في الخجل، ومنها دراسة شيك وبص 1981، وبدر الأنصاري، 1993.

ومن ثم يبدو أن نتيجة هذه الدراسة فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين لم تحسم الفروق لصالح أي من الجنسين وأبقت الأمر متعادلاً كما كان، ويبدو أن الأمر ما يزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة، مع فحص شرائح اجتماعية متباينة في العمر والتعليم وموطن النشأة والإقامة للوصول إلى صورة أكثر وضوحاً عن علاقة هذين المتغيرين بمتغير الجنس (أو النوع).

وإذا كانت النتائج غير حاسمة فيما سبق فإنها تبدو واضحة ومنطقية ومتسقة فيما يتعلق بالعلاقة بين الخجل والتوافق سواء على ضوء متغير الثقافة أو متغير الجنس، حيث كانت العلاقة عكسية في جميع الأحوال. وقد أشارت البحوث النفسية الغربية إلى أن الأطفال الخجولين كانوا عرضة للارتقاء غير السوي (Chen, *et al.*, 1995, a&b) وذلك لأنه ينظر إلى الخجل والخوف والكف الاجتماعي على أنها سمات تدل على عدم النضج وتثير المشكلات (Ibid). وقد وجد جيلفورد أن الخجل سمة أساسية تصدر عنها سمات سطحية أخرى أهمها أنه يعتبر حالة من حالات العجز عن التكيف مع المحيط الاجتماعي (مجدي حبيب، 1992). وقد كشفت دراسات

سابقة عن ارتباط الخجل بعدد من المتغيرات النفسية التي تعبر في مجملها عن مشكلات سوء التوافق التي يعانيها الأفراد المتسمون بالخجل (Crozier, 1979)، كذلك يرتبط الخجل بالقلق الاجتماعي، وهذا النوع من القلق يثير أنماطاً متباينة من السلوك التجنبي الانسحابي والذي من شأنه أن يعوق الفرد عن اكتساب مهارات اجتماعية جديدة وتنميتها (Cheek & Buss 1981).

وأوضحت دراسة شميدت وفوكس أن الخجل المتطرف يُعد مؤشراً متسقاً إلى كل من المشكلات الانفعالية والنفسية الجسمية (السيكوسوماتية) (Schmidt & Fox, 1995). ومن المتغيرات المهمة التي ينبغي عدم إغفالها عند التعرض للعلاقة بين الخجل والتوافق، المتغيرات الفيزيولوجية كما أشارت إلى ذلك دراسة شميدت وفوكس (Schmidt & Fox, 1994) وهو ما أيدته أيضاً دراسة أيزنبرج وزملائه (Eisenberg, *et al.*,1995).

ومن الملاحظ أن أفراد عينة هذه الدراسة من الذكور والإناث، السعوديين والكويتيين، لم يكونوا استثناء من ذلك، فكان الأكثر خجلاً منهم أقل توافقاً والعكس صحيح.

وتبقى أخيراً تلك النتيجة الفرعية الخاصة بالبنية العاملية لمقياس الخجل في عينتي الدراسة (السعوديين، والكويتيين) وقد أمكن تفسير ثلاثة عوامل في عينة السعوديين (من جملة سبعة عوامل) وأربعة عوامل في عينة الكويتيين. أهم ما يمكن الخروج به من هذه النتائج العاملية هو زيادة الوزن النسبي للعوامل التي تعكس مظاهر الخجل لدى الطلاب السعوديين مقارنة بالطلاب الكويتيين، كما يتبين وجود عدة عوامل قطبية تؤكد أهمية التعامل مع مفهوم الخجل على أنه مفهوم قطبي أو متصل يقع كل فرد على نقطة معينة منه، بمعنى أن القضية لم تعد تلك الثنائية الشهيرة خجول/ غير خجول، وإنما يبدو منطقياً النظر إلى كل فرد منا على أن لديه درجة من الخجل قد تكون متوسطة ومعقولة وقد ترتفع ليبلغ بها حداً مرضياً معوقاً، وقد تنخفض إلى الحد الذي يبدو معه الشخص لا مبالٍ، أو عدوانياً أو جريئاً وغير ذلك من الأوصاف التي نطلقها على بعض الأشخاص وتعبر عن تقويمات سلبية رافضة في حال ارتفاع الخجل وانخفاضه عن الحدود المقبولة الميسرة للتفاعل والتوافق الاجتماعي. وقد استطاع كزكليك ونورك من قبل البرهنة من خلال التحليل العاملي لمقياسين أحدهما للخجل والآخر للاجتماعية على تمايز البناء العاملي للمتغيرين في عينة ألمانية، كما هو الحال في العينة الأمريكية. (Czeschlik & Nurk, 1995).

ونخرج من هذه الدراسة بعدد من المقترحات والتوصيات نعرض لها على النحو التالي:

1 – أهمية القيام بدراسات حضارية لموضوع الخجل، تكون أكثر شمولية ومتضمنة لعينات أكثر تمثيلاً ومن مستويات عمرية وتعليمية مختلفة.

2 – محاولة الكشف عن الفروق بين الجنسين في الخجل عبر مراحل عمرية مختلفة وفي ثقافات متباينة.

3 – أهمية إعداد مقاييس للخجل وتقنينها تلائم الثقافة العربية، ويراعى فيها ضرورة التحديد الإجرائي الواضح لمفهوم الخجل الذي يميزه عن مفاهيم أخرى مثل التوافق، حيث لوحظ أن هناك تداخلاً واضحاً بين مضمون بنود المقاييس الخاصة بكل من الخجل والتوافق. ويتطلب ذلك القيام بالتحليلات العاملية التي تكشف عن استقلالية كل من المتغيرين.

المصادر

السيد السمادوني (1989). الخجل وعلاقته ببعض سمات الشخصية في مرحلة المراهقة والرشد. **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، ص ص160–210.

السيد السمادوني (1994). الخجل لدى المراهقين من الجنسين: دراسة تحليلية لمسبباته ومظاهره وآثاره. **التقويم والقياس التربوي**، ع3، ص ص135–210.

بدر الأنصاري (1996 «أ»). **قياس الخجل**. الكويت: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.

بدر الأنصاري (1996 «ب»). الفروق بين الذكور والإناث الكويتيين في الخجل قبل العدوان العراقي على الكويت وبعده، المؤتمر العالمي عن آثار العدوان على دولة الكويت 2–6 إبريل، 1994، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد الثاني ص ص96–105.

جمعة يوسف (1990). التوافق النفسي. في: عبدالحليم محمود السيد وآخرين (محرر)، **علم النفس العام**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الثالثة).

جونز وراسل (1986). **مقياس الخجل الاجتماعي**. ترجمة وتقنين: السيد السمادوني (1991). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالغفار الدماطي (1991). الخجل وعلاقته بالسلوك التوكيدي وتقدير الذات لدى طلاب جامعة الملك سعود: دراسة وصفية ارتباطية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الاسكندرية (نسخة أصلية من المؤلف لا تحتوي على بيانات توثيق أخرى).

علي البكر (1986). الخجل وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي لدى عينة من طلبة جامعة الملك سعود. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود بالرياض.

كمال دسوقي (من دون تاريخ)، **علم النفس ودراسة التوافق**: بيروت: دار النهضة العربية.

مايسة النيال (1996). الخجل وبعض أبعاد الشخصية: دراسة ارتقائية وارتباطية. **دراسات نفسية**، مج6، ع2، ص ص173–230.

مجدي حبيب (1992). الخجل كبعد أساسي للشخصية: دراسة ميدانية لدى عينتين من طلاب المرحلة الجامعية، مجلة علم النفس، عدد 23 ص ص66–85.

ناصر المحارب (1994). الثبات والتغير في الخجل وعلاقته بالمجاراة والشعور بالوحدة لدى عينة من طلاب جامعة الملك سعود. مجلة علم النفس، عدد 32، ص ص129–150.

Achenbach, T.M., & Edelbrock, C.S. (1981). Behavioral problems and competencies reported by parent of normal and disturbed children aged four through sixteen. *Monographs of the society for research in child development,* 46, 1, Serial No. 188.

Asendorpf, J.B. (1987). Videotape reconstruction of emotion and cognition related to shyness. *Journal of Personality and Social Psychology,* 53, 542-549.

Asendorpf, J.B. (1993). Abnormal shyness in children. *Journal of Child Psychology & Psychiatry.*,34 (7), 1069-1081.

Bell, I.R., Jasnoski, M.L., Kagan J., & King D.S. (1990). Is allergic rhinitis more frequent in young adults with extreme shyness? A preliminary survey, *Psychosomatic Medicine, 52,* 517-525.

Biederman, J., Rosenbaum, J.F., Hirshfeld, D.R., Faraone, S.V., Bold, E.A., Gersten M., Meminger S.R., Kagan J., Sindman N., & Reznick, J.S., (1990). Psychiatric psychiatric correlates of behavioral inhibition in young children of parents with and without disorders. *Archieves of General Psychology,* 47, 21-26.

Blankstein, K.R., Toner, B.B., & Flett, G.L. (1989). Test anxiety and the contents of consciousness: Thought listing and endorsement measures, *Journal of Research in Personality,* 23, 269-286.

Boer F., & Westenberg, P.M. (1994). The factor structure of the Buss and Plomin EAS temperament survey (Parental ratings) in a Dutch sample of elementary school children. *Journal of Personality Assessment,* 62 (3), 537-551.

Bruch, M.A., Goresky, J.M., Collins, T.M., & Berger, P.A. (1989). Shynees and sociability reexamined: A multicomponent analysis. *Journal of Personality and Social Psychology,* 57, 904-915.

Buss, A.H. (1980). *Self - consiousness and social anxiety.* San Francisco: Freeman.

Chaleby, K. (1987). Social phobia in Saudis. *Social Psychiatry,* 22, 167-170.

Cheek, J.M., & Buss, A.H., (1981). Shyness and sociability, *Journal of Personality and Social Psychology,* 41, 330-339.

Cheek, J.M., & Melchior, L.A. (1990). Shyness, self-esteem, and self consciousness, in H. Leitenbergy (Ed.), *Handbook of social and evaluation anxiety,* New York: Plenum, pp. 47-82.

Chen, X., Rubin, K.H., & Sun, Y. (1992). Social reputation and peer relationships in Chinese and Canadian children: A cross cultural study, *Child development,* 63, 1336-1343.

Chen, X., Rubin, K.H., & Li, B. (1995A). Social and school adjustment of shy and aggressive children in China. *Development and Psychopathology*, 7, 337-349.

Chen X., Rubin, K.H., & Li, Z. (1995B). Social Functioning and ajdustment in Chinese Children: A Longtiudinal study, *Developmental Psychology*, 31, (4), 531-539.

Crozier, W.R. (1974). Shyness as a dimension of personality. *British Journal of Social and Clinical Psychology*, 18, 121-128.

Czeschlik, T., & Nurk, H.C. (1995). Shyness and sociability: Factor structure in a German sample. *European Journal of Psychological Assessment*, 11 (2), 122-127.

Duggan, E.S., & Brennan, K.A. (1994). Social avoidance and its relation to Bartholomew's adult attachment typology. *Journal of Social and Personal Relationships*, 11, 147-153.

Edelman, R. J. (1987). *The psychology of embarrassment*. Chichester: John Wiley & Son.

Eisenberg, N., Fabes, R.A., & Murphy, B.C. (1995). Relations of shyness and low sociability to regulation and emotionality. *Journal of Personality and Social Psychology*, 68, (3), 505-517.

English H.B., & English, A.C. (1958). *A comprehensive dictionary of psychological and psychoanalytical terms*. New York: Lognmans.

Fehr, L., & Stamps L. (1979). Guilt and shyness: A profile of social discomfort. *Journal of Personality Assessment*, 43, 480-484.

Flett, G.L., Hewitt, P.L., & DeRosa T. (1996). Dimensions of perfectionism, psychosocial adjustment and social skills. *Personality & Individual Differences*, 20 (2), 143-150.

Harris, P.R. (1984). The hidden face of shyness. A message from the shy for researchers and practitioners. *Human Relation*, 37 (12), 1074-1093.

Ichiyama, M.A., Colbert, D., Laramore, G., Heim, M., Carone K., & Schmidt, J. (1993). Self concealment and correlates of adjustment in college students. *Journal of College Student Psychotherapy*, 7 (4), 55-68.

Jones, W.H., & Briggs, S.R. (1986). *Shyness: Perspectives on research and treatment*. New York: Plenum Press.

Jones, W.H., Briggs, S.R., & Smitth T.G. (1986). Shyness: Conceptualization and measurement. *Journal of Personality and Social Psychology*, 51, 629-639.

Jones, W.H., & Russel D.C. (1982). The social reticence scale, An objective instrument to measure shyness. *Journal. of Personality Assessment*, 46, 629-631.

Kagan, J. (1976). Emergent themes in human development. *American Scientist*, 64, 186-196.

Kagan, J., Reznick, J.S., & Snidman, N. (1987). The physiology and psychology of behavioural inhibition. *Child Development*, 58, 1459-1473.

Kalliopuska, M., & Laitinen, M. (1991). Loneliness related to self concept, *Psychological Reports*, 69, 27-34.

Kaplan, P., & Stein J., (1984). *Psychology of adjustment*, Belmont: Wadsworth Publ. Comp.

Lochel, E. (1983). Sex differences in achievement motivation. in: J.Jaspars, M. Hewstone & F.D Fincham (Eds.) *Attribution theory and research: Conceptual, developmental and social dimensions, New York: Academic Press, 193-220.*

Ludwig, R.P., & Lazarus, P.J. (1983). Relationship between shyness in children and constricted cognitive control as measured by the stroop color word test. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 51, 386-389.

Page, R. (1990). Shyness and sociability: A dangerous combination for illicit substance use in adolescent males? *Adolescence*, 25, 100. 803-806.

Pilkonis, P. (1977). Shyness, public and private, and its relationship to the other measures of social behavior. *Journal of personality*, 45 (5), 585-595.

Pilkonis, P., & Zimbardo, P (1979). The personal and social dynamics of syhness. In C. E. Izard (Ed.) *Emotions in personality and psychopathology*, New York: Plenum Press, pp. 133-160.

Porteus, M.A. (1977). Survey of the problems of normal 15 years olds. *Journal of Adolescence*, 2, 307-323.

Quay, H.C. (1986). Classification. in. H.C. Quay & J.S. Werry (Eds.), *Psychopathological disorders of children*. New York: Wiley, pp. 1-34.

Schlenker, B.R., & Leary, M.R. (1985). Social anxiety and communication about the self. *Journal of language and social psychology*, 4, 171-192.

Schmidt, L.A., & Fox, N.A. (1994). Patterns of cortical electrophysiology and autonomic activity in adults shyness and sociability. *Biological Psychology*, 38, 183-198.

Schmidt, L.A., & Fox, N.A. (1995). Individual differences in young adults: Shyness and sociability: Personality and health correlates. *Personality & Individual Differences*, 19, (4), 455-462.

Schroeder J.E. (1995A). Self-concept, social anxiety, and interpersonal perception skills. *Personality & Individual Differences*, 19 (6), 955-958.

Schroeder, J.E. (1995B). Interpersonal perception skills: Self concept correlates. *Perceptual and Motor Skills*, 80, 51-56.

Stevenson - Hinde, J., & Simpson, A.E. (1982). *Temperament and relationships. In Ciba foundation symposium 89, Temperamental differences in infants and young children*, London: Pitman, pp. 51-56.

Zimbardo, P.G. (1986). The standford shyness project. In W.H. Jones, J.M. Cheek & S.R. Briggs (Eds.) *Shyness prospectives on research and treatment*, New York: Plenum Press, pp. 17-26.

Zimbardo, P.G., & Radl, S. (1981) *The shy child*. New York:Mc Graw - Hill.

مقدم في: مايو 1999

مقبول في: ديسمبر 1999

نزعة الارتياب بين الأمم والعلاقات الدولية:
حالة «الغرب ضد الإسلام»

فرد هاليداي*
Fred Halliday

1 – تخوف عظيم آخر

لا يمكن لأي نقاش يدور حول العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة أن يغفل عن ملاحظة ما يجري من صراعات حضارية أو ثقافية. فإذا كانت التحليلات الخاصة بالعالم ما بعد عام 1989 قد انفردت بكرنفال من التعميمات الكلية مما يسمى «بالنظام العالمي الجديد» إلى «نهاية التاريخ» و«العصور الوسطى الجديدة» و«صراع الحضارات» ، فإن هذا الكرنفال في أدبيات العلاقات الدولية ومثله في الجدل العام الدائر حاليا اهتم في معظمه بسيادة مفهوم «الثقافة» . ولئن كانت هذه الصراعات تتناول صراع «آسيا ضد الغرب» و«الغرب المسيحي ضد السلوفاك أو الغرب الأرثوذكسي» فإن أهمها هو ذلك الجدال الدائر في كلا العالمين المسلم وغير المسلم حول الصراع الغالب بين «الإسلام» و«الغرب».[1] فلقد استهلت الألفية الثالثة دورتها وهاجس هذا المفهوم يسيطر على الموقع الاستراتيجي للقوتين العظميين السابقتين. فالولايات المتحدة منشغلة بالانتقال إلى عام 2000 وهاجس الإرهابيين الإسلاميين يسيطر عليها، مما دفعها في عام 1998 إلى شن هجوم صاروخي على

---

* أستاذ (Professor) العلاقات الدولية بمعهد لندن للدراسات الاقتصادية والسياسية LSE. وهذا البحث ينشر متزامناً مع صدوره في The New International Agenda in Stephanie Lawson (Ed.) وترجمة البحث للأستاذة معصومة حبيب والتي سبق أن ترجمت «خلف أبواب الأوبك المغلقة» 1987، و«الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» 1993.

(1) عبدالوهاب الأفندي – «الإسلام ومستقبل المخالفة بعد «نهاية التاريخ»» – مجلة فيوتشرز عدد 31 – 1999. انظر أيضاً بوبي سيد – «خوف أساسي (أصولي): التفوق العرقي ونشوء الإسلام» – (لندن: وكالة زد – 1997). لدراسة ميدانية حكيمة انظر فواز جرجس – «أميركا والإسلام السياسي: صراع الثقافات أم صراع المصالح؟» – (كيمبريدج: مطبوعات جامعة كيمبريدج – 1999).

أهداف في السودان وأفغانستان. أما روسيا فقد انشغلت هي الأخرى بالتعبئة العسكرية ضد المتمردين الإسلاميين في الشيشان التي يقال إن صراعها لنيل الاستقلال يهدد بقاء الدولة الروسية في حد ذاتها.

ويأتي ذكر هذا الصراع في بعض الحالات ضمن إطار عام بأنه صراع جاء ليحل محل الحرب الباردة بين الشرق والغرب بوصفه ملمحاً سائداً في العلاقات الدولية. وفي حالات أخرى يطرح الموضوع من منطق أقوى حين يقال إنه في وجود فراغ استراتيجي خلفته الحرب الباردة قام الغرب بالترويج لمثل هذا الصراع لملء الفجوة التي تركها الخطر الشيوعي بعد زواله. لكن هذا الطرح، كما هو منسوب لنشوء الصراع الثقافي، يتجاوز العلاقة بين «الإسلام» و«الغرب» . لقد كانت هنالك ادعاءات تتكرر حول الموقع الذي يحتله الصراع الثقافي في بداية عهد التاريخ الدولي المعاصر: في طرح هنتنغتون Huntington لسيادة الثقافة والصراع الحضاري في العلاقات الدولية، وفي مناقشة قضية مواجهة الفكر الاستخصاصي* particularist والثقافي ضد العولمة، وفي استحضار «البنى الجذرية» للهوية والفكر المعادي في السياسات الغربية وغير الغربية في الدراسات الثقافية والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية على حد سواء[2]. وكل ذلك أدى دورا مهما في ما يسمى «بالدور الثقافي» في العلاقات الدولية.

وهناك ملاحظات ثلاث في سياق هذه الادعاءات[3]؛ أولاها أن هناك – كما في الادعاءات الأخرى حول جدة التاريخ المعاصر – عنصراً تناسبياً تاريخياً وفكرياً حول هذا الموضوع. فبالفحص الدقيق نجد أن هناك نوعا من المبالغة في تأكيد الجدة وأهمية هذا الموضوع في التوازن الكلي للحالة الدولية الجديدة. وثانيا إننا بالتأكيد بصدد أمر تحركه أبعاد أخرى للوضع الدولي الجديد: وهي أفول نجم الشيوعية وعهد الحرب الباردة من جانب، ومن جانب آخر قلق كثير من بلدان العالم

---

* أن يخص الإنسان باهتمامه وولائه جماعة أو طبقة أو طائفة دون غيرها. (المحرر)

(2) صموئيل هنتنغتون – «صراع الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» – (نيويورك: سايمون ويشستر – 1996). وحول رأي أوروبي قومي متطرف يطرح الخطر الإسلامي بوصفه جزءاً من الهجوم الأمريكي على أوروبا – انظر ألكسندر ديل فال – «الإسلام والولايات المتحدة: تحالف ضد أوروبا» – (لوزان: 1997).

(3) أحاول هنا إيجاز أطروحات تم طرحها في مواضع أخرى، كما في مقالة لي حول «الإسلام وخرافة المواجهة» – (لندن: وكالة توروس للمطبوعات – 1996). و«الشعب والدولة في الشرق الأوسط» – (لندن: دار الساقي – 2000). و«سياسات الإسلام: إعادة نظر» نشرت في المجلة البريطانية للدراسات السياسية عدد 25 – 1995 ص399 – 417. و«الخوف من الإسلام: إعادة نظر» دراسات إثنية وعرقية، عدد 5 أكتوبر 1999.

الثالث بشأن «العولمة» بوصفها قوة اقتصادية وثقافية في آن. هذا التداخل في العلاقات يتجلى في جانب منه في حقيقة مؤداها أن الادعاءات حول الصراع لا تنحصر في جانب واحد من التقسيم المزعوم؛ فالادعاء بمعاداة الغرب للعالم المسلم أمر شائع في الدول المسلمة – تتناقله صحافتها وإذاعتها وخطابها السياسي وخطب المساجد تماما كما هو شائع في الإعلام الغربي وفي التصريحات السياسية وغيرها. فهو إذاً ادعاء وتخوف مشترك وليس تصورا من جانب واحد دون الآخر أو العكس. وثالثا إن تقييم هذا الادعاء ينطوي على ما هو أكثر من مجرد الحكم على القضايا الراهنة في العلاقات الدولية أو الحقيقة النسبية أو مدى منطقية أو بطلان الادعاءات حول الإسلام والغرب، فهو ينطوي على قضايا نظرية؛ كدور الثقافة والهوية والدين في العلاقات الدولية. كما يدعو إلى تفحص مسألة في علم الاجتماع التاريخي وهي الدور الذي تقوم به المواجهة و فكرة «الآخر» في تأسيس الدول الغربية وصياغة العلاقات الخارجية، ومعظمه قائم على الدور الذي تؤديه هذه «الآخرية» المعادية في الحياة السياسية.

فإذا كان الادعاء بوجود صراع «الإسلام ضد الغرب» يشوبه التسطيح كما سأبرهن، فإن تحليل هذا الادعاء في ظل هذا الانتشار الواسع للفكرة يتعين معه تحليل الدور الذي تقوم به الخرافة ونظرية المؤامرة في العالم ما بعد عام 1989. إن الأهمية الجوهرية للادعاء بوجود صراع بين الإسلام والغرب ربما لا تكمن في العلاقات الإسلامية الغربية في حد ذاتها بقدر ما هي موجودة في تركيبة الخرافة حول الثقافة والهوية، وفي استخدام القوى السياسية لهذه الخرافة بوصفها أسباباً رئيسة لهذه الصراعات. ومناقشة قضية الثقافة والهوية وكيفية استغلالهما من قبل القوى السياسية قد تنطوي أيضا على مداخلات لمناقشة معيارية حول المسائل الكونية والنسبية، وهي قضايا واسعة الانتشار في النظرية السياسية المعاصرة: إذ ليس كل ما يبدو خاصا أو نسبيا أو «كثيفا» (على حد تعبير والتزر Walzer) يكون خاصا بالضرورة كما يراه مؤيدو الفكرة. وبمعنى آخر فإن تمحيص هذه القضية قد يخبرنا بالفعل شيئا عن العالم ما بعد عام 1989 ولكن ليس كما يدعي أنصار الخرافة أنفسهم.

هذا النوع من الادعاءات – مع اجتياح موجة التعميم التي سادت العالم بعد عام 1989 – هي ادعاءات واسعة، وفي الوقت نفسه محيرة وصعبة على الإدراك. فهي قائمة على أساس ادعاءات تاريخية وثقافية وإعلامية وسياسية يشبهها البعض بالرمال المتحركة. فعندما تعجز الدلائل والإثباتات يظهر شكل منحط من التأويلات

التحليلية النفسانية لفئة «المقموعين» و«الصامتين» و«الآخر» وهي أفكار في حد ذاتها لا يهتم بها هذا العلم (علم التحليل النفسي). فإذا كانت هذه الادعاءات تتمتع بالشرعية خلافا لكونها شائعة وكثيرة التردد، فيجب مع ذلك أن تثار مسألة الثقة في مصداقيتها. ولكي نكون رؤية تحليلية واضحة لهذا الادعاء سيتم تمحيص هذا الطرح هنا بأربعة أبعاد رئيسة: هي البعد التاريخي والبعد الداخلي في الدولة نفسها والبعد الثقافي ثم البعد النظري، وذلك بغرض فحص هذا الطرح بوصفه موضوعاً في حد ذاته من جهة، ولاستخدام هذا الفحص لإثارة مناقشة مسائل أخرى كثيرة التردد في سياق تقييم العالم ما بعد عام 1989.

2 - مصححات تاريخية

البعد الأول للادعاء الذي نحن بصدد تمحيصه هو البعد التاريخي، وهو طرح يذهب إلى أن هذا الصراع بين الإسلام والغرب أوجده العالم بعد 1989 بطريقة أو بأخرى أو أعاد إيجاده. وإذا أخذنا هذا الأمر بوصفه حقيقة سياسية فلا خلاف حوله: فمن المؤكد أن الادعاءات حول هذا الصراع أثيرت في الغرب وفي العالم الإسلامي خلال العقد الماضي. وغدت هذه الادعاءات مادة دسمة لكتابات الصحفيين والقادة السياسيين والمفكرين في كلتا ضفتي هذا التقسيم الثقافي[4]. ومما لا جدال فيه أيضا أن الصراعات القائمة في إحدى ضفتي التقسيم هذا بين المسلمين وغير المسلمين كانت من المسائل الواضحة في يوغسلافيا السابقة وفي فلسطين وكشمير وإندونيسيا والسودان على سبيل المثال لا الحصر. غير أن التدقيق في السجل التاريخي قد يكشف عن صورة مختلفة جدا.

بادئ ذي بدء يمكننا بحث ما إذا كانت هناك قاعدة تاريخية أو «أساس» أو «خط متصدع» أو «لاوعي جمعي» يستند إليه هذا الجدال. لقد أصبح من قبيل «الموضة» - إذا جاز التعبير - الحديث في كافة السياقات عن «عودة المقموعين» . وهذا الادعاء غالبا ما يستسهل طرحه في السياق الذي نحن بصدد البحث فيه. فإذا كان هذا الطرح يستند إلى أساس عودة بعض المواقف العدائية التي صنعها التاريخ فهو في هذه الحالة أساس مشكوك جدا في صحته؛ لأن سجل العلاقات بين الدول المسلمة وأوروبا الغربية ليس سجلا متصلا من العداء والحروب التي لا هوادة فيها. لقد كانت هنالك بالفعل مواجهات استراتيجية متكررة ولا سيما في القرن الثامن عندما توسع العرب في أسبانيا وفرنسا، ثم في القرنين السادس عشر والسابع

(4) انظر: «الإسلام وخرافة المواجهة» الفصل السادس.

عشر عندما تقدمت تركيا نحو وسط أوروبا. ولكن في فترات كثيرة أخرى لم يكن هناك اعتداء إسلامي ضد أوروبا. وإذا كان هناك أي عدوان وقع لأسباب استراتيجية أو تجارية فقد كانت الدول الأوروبية هي البادئة به. غير أنه منذ أواخر القرن السابع عشر فصاعدا كانت العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والدول الغربية قائمة على أساس تبدل التحالفات كما كانت الحال بالنسبة للدول الغربية نفسها. فقد سعت اسطنبول إلى التحالف ضد روسيا وبخاصة ضد بولندا حتى زوالها. وفي بعض الفترات وقفت بريطانيا وفرنسا وغيرهما مع الدولة العثمانية، في حين أنه في مناسبات أخرى وقفت هذه الدول ضدها. وفي حرب القرم تحالفت بريطانيا مع تركيا ضد روسيا. كما تحالفت تركيا مع ألمانيا والنمسا ضد روسيا وفرنسا وبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى.

ويسري هذا السجل العدائي الذي يعتبر طارئا على جزئية تاريخية يتم استحضارها كثيرا لتفسير السياسات المعاصرة ألا وهي العلاقات الاستعمارية: ففي عهد الاستعمار الفرنسي وقعت مواجهات كبيرة مع شعوب تم تحديد هويتها الثقافية على أنها «مسلمة»، أي في شمال أفريقيا، في حين أنه لم يكن لدى الاستعمار البريطاني مثل هذا التصنيف. وقد كانت هنالك بالفعل مواجهات بين الحكم الاستعماري البريطاني والمسلمين (كحركة التمرد الهندي في عام 1857 وفي السودان في عام 1886). لكن الأعداء الحقيقيين وبخاصة الذين يستقرون في الخيال العسكري والشعبي لم يكونوا «المسلمين» بل غيرهم – فقبل الحرب العالمية الثانية كان الأعداء الحقيقيون هم المستعمرين الأميركيين والأيرلنديين من حركة الفينينيين Fenians* والزولو Zulu. وبعد عام 1945 كان الشيوعيون الصينيون الماليزيون والصهاينة في فلسطين والقبارصة اليونانيون من منظمة أيوكا Eoka والماو ماو Mau Mau في كينيا ثم الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA هم الأعداء الحقيقيين. وحتى إذا سلم المرء بوجود أساس لمعاداة المسلمين فهذا الأساس غير متماسك كما توحي به المناقشات الحالية حول الموضوع.

وإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان هناك أساس في السياسات الغربية في أوروبا الغربية فهو لم يستند أساسا إلى الصراع مع العالم الاستعماري إطلاقا، بل قام على الصراعات بين الدول الأوروبية نفسها. فبالرغم من الادعاءات التي تثيرها الدراسات التي صدرت بعد العهد الاستعماري، فإن هذا البعد الأوروبي الداخلي هو الذي رسم إلى

* حركة ثورية أيرلندية ظهرت في القرن التاسع عشر ونادت باستقلال أيرلندا عن بريطانيا العظمى (المحرر).

حد كبير شكل التطور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي لأوروبا الحديثة نفسها. فالادعاء إذاً بأن أحد تعريفات الهوية أنها عكس «الآخر» هو ادعاء مصدره نفساني بحت لا علاقة له هنا في هذا المقام إذا كان يقصد بهذا «الآخر» العالم الإسلامي.

ويجب أن يضاف إلى هذا التحدي التاريخي تحليل نظري، وهو تحليل من شأنه أن يماري في إعطاء المعنى التاريخي و التقليدي أهمية معاصرة. وهنا يمكن للمرء أن يطبق على دراسة التعصب بشكل عام، وهذا التعصب على وجه الخصوص، الجدل النظري نفسه الذي تم تطبيقه على الإيديولوجية القومية. فالفرضية القومية تذهب إلى أن مثل هذا التعصب قديم ومتواتر، في حين تذهب الدراسة النقدية إلى أنه حديث المنشأ. وكما هو الحال بالنسبة للقومية بوصفها رمزاً وهوية فإن العداوة بين الأمم لا يمكن للماضي فيه أن يفسر الحاضر، بل إن الحاضر هو الذي يحدد استخدامات الماضي عندما يتم اللجوء إليه ونبشه بل اختراعه للأغراض المعاصرة. فلا يمكن تفسير العلاقات الدولية أو المواقف الشعبية للعالم بعد عام 1989 مثلا باستحضار مطول لمعركة تور بواتييه Tours (عام 745 بعد الميلاد)* أو حصار فيينا (عام 1683). وأي شخص يتناول «الكرواسان croissant» – وهو خبز يتخذ شكل الهلال تم خبزه للمرة الأولى احتفالا بهزيمة المسلمين – لا يعني أنه يجدد هذا العداء. واستحضار الذاكرة القومية الموروثة والثقافة الشعبية وسياسات الهوية يحتاج إلى تدعيم من خلال توضيح الكيفية التي تمت بها إعادة إحياء هذه المشاعر بالذات. وبهذا المعنى يصبح اللجوء المتكرر للمراجع التاريخية بوصفها أسباباً لها لا أساس له. فالتعصب ضد المسلمين – كغيره من الإيديولوجيات المعاصرة الأخرى – يجب تفسيره من منظور تحليلي حديث بالرجوع إلى أسباب معاصرة[5].

غير أن الادعاء بأن الصراع مع «الإسلام» قد حل محل الحرب الباردة برهن على صحته بالرجوع إلى نشوء الحركات الإسلامية الراديكالية. وهذا طرح أكثر تحديدا، ولكن بنظرة فاحصة نجد أنه لا يحل الإشكالية. وهذا ربما يؤكد صحة نظرية «الفراغ» الذي حدث بعد انتهاء الحرب الباردة، لكنه مشكوك فيه من جانب آخر وهو جانب التسلسل التاريخي؛ بمعنى أن ظهور الأصولية الإسلامية وصراعها مع القوى العلمانية ليس نتاجا للفترة ما بعد عام 1989 بل هو، إلى حد كبير، نتاج للحرب الباردة نفسها. ففي هذه الحرب سعى طرفا الصراع إلى استغلال «الإسلام»

* تؤرخ العرب معركة تور بواتييه (بلاط الشهداء) عام 732 م (المحرر).

(5) تناولت ذلك في تفصيل أكبر في: «الإسلام وخرافة المواجهة»، الفصلان السادس والسابع.

لأغراض دولية. ففي أعقاب الثورة البلشفية كانت السياسة السوفييتية تقضي بالدعوة إلى «الجهاد» ضد الاستعمار البريطاني في الهند: كانت تلك رسالة «زينوفييف» في مؤتمر شعوب الشرق في باكو في عام 1920[6]. وفي الفترة ما بعد عام 1945 لوّح الغرب بالورقة نفسها ضد القوى الوطنية العلمانية والشيوعية في عدد من البلدان الإسلامية، وعليه تبنت كل من المملكة العربية السعودية وإيران وباكستان في الستينيات من القرن الماضي قوى محافظة وإسلامية في مواجهة النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط. وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه في الثمانينيات في أعقاب الغزو السوفييتي لأفغانستان عندما تورطت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A) في أكبر عملية سرية لها (كلفتها أكثر من ثلاثة مليارات دولار) لدعم المعارضة الأفغانية التي لا تزال ذيولها بتأثيرها الانشقاقي منتشرة في كثير من الدول العربية. هذا التاريخ يشير إلى أن تسييس الحركات الإسلامية سابق لعام 1989 وبالتالي لا يمكن عزوه إلى انتهاء الحرب الباردة بوصفه مبرراً لظهوره. كما أنه يقدم تصحيحا لوجهة النظر التي يطرحها الإسلاميون الأصوليون في كثير من أدبياتهم والتي تذهب إلى أن الغرب كان ولا يزال ضد مصالحهم وجيوبهم[7].

فإذا كانت الدول الغربية قد أدت دورا في تشجيع الأصولية الإسلامية فإن الأنظمة العلمانية نفسها في الشرق الأوسط أدت الدور نفسه أيضا. وبالنظر إلى الماضي يذهل المرء للكم الهائل من القوى الإسلامية التي ظهرت إلى الوجود في الدول الإسلامية في التسعينيات بتشجيع من أنظمة تلك الدول خلال الحرب الباردة لاعتبارات تكتيكية، لكن سببها الرئيس هو لمواجهة اليسار وللقومية العلمانية. ففي باكستان مثلا سعت أنظمتها العسكرية والمدنية على حد سواء إلى استخدام الأحزاب الإسلامية ضد خصومهم. وفي تركيا في السبعينيات سمحت الحكومة العسكرية التي كانت في مواجهة مع قوى علمانية قوية بتنامي أنشطة القوى الإسلامية. وفي الجزائر ونتيجة للتفكك داخل جبهة التحرير الوطني سمح الرئيس الشاذلي بن جديد في الثمانينيات لجبهة الإنقاذ الإسلامي بالعمل الرسمي. وفي إسرائيل أيضا تبنت الدولة في وقت ما المعارضة الإسلامية في مواجهة السياسات العلمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية. بيد أن أسباب ظهور الحركات الإسلامية لا يمكن أن تختزل إلى مثل هذه

(6) هيلين كارير دانكوس وستيوارت شرام «الماركسية وآسيا: مقدمة وقراءات»، (لندن: ألين لين – 1969 ص 170 – 178).

(7) حول دعم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعصابات الحرب الأفغانية انظر: جيمس سكوت «قرار التدخل: سياسة ريغان وسياسة أميركا الخارجية»، (لندن: مطبوعات جامعة ديوك – 1996). وانظر مذكرات رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأسبق روبرت غيتس: «من الظلال»، (نيويورك: سايمون وشستر – 1996).

الحالات من التبني الرسمي لها من قبل الدول سواء في الغرب أو في موطنها الأصلي، لكن هذا التبني مع ذلك يشكل جزءا لا يستهان به من القصة.

هذا الاتصال المتداخل للحرب الباردة والسياسات الإسلامية على المستوى الدولي تكرس خلال الفترة نفسها من خلال عدة اتجاهات تأثرت بالحرب الباردة داخل المجتمعات الإسلامية نفسها. فظهور السياسات الإسلامية من حقبة السبعينيات فصاعدا كان في جانب كبير منه محصلة لفشل السياسات التي اتبعتها هذه الدول، سواء تلك التي اتبعتها الدول نفسها أو المعارضة فيها سواء بسواء. ورداً على هذا الفشل تطورت المعارضة إلى دول علمانية يسارية ويمينية وحددت سياساتها وفق برامج هي في حقيقتها تحديث مشروع وثابت دوليا لبرامج عصر الحرب الباردة. ويستوي في ذلك شاه إيران الموالي للغرب مع النظام التسلطي القومي العسكري في مصر أو بالنسبة لجبهة التحرير الوطني في الجزائر. أما في إندونيسيا فقد غرق نظام سوكارنو القومي اليساري في بحر من الدماء في عام 1965 في ثورة مضادة إسلامية وعسكرية مشتركة. وفي الوقت نفسه تغيرت شخصية المعارضة من إيديولوجية علمانية وقومية وشيوعية إلى إيديولوجية دينية وذلك بسبب هزيمة هذه الاتجاهات الفكرية السياسية على أيدي أنظمة ثابتة دوليا. وتمثل ذلك في أحداث عام 1953 الانتقامية في إيران – فقد قامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A) ووكالة الاستخبارات الخارجية البريطانية (M.I.6) بدعم انقلاب أعاد الشاه إلى موقعه، وسحق الجبهة الوطنية، ومهد حزب «توده» الطريق لتقدم المبادئ الإسلامية التي نادى بها الخميني بعد عقد من الزمن. ونزيد من الشعر بيتا فنقول إن الإسلاميين أنفسهم استعاروا كثيراً من إيديولوجيتهم وبرامجهم وأشكالها التنظيمية من خصومهم العلمانيين. وقد طعموا بعض العناصر الإسلامية التي نشروها في المجتمعات الإسلامية لأغراض سياسية بأفكار عن الإمبريالية والقومية والتغير الاقتصادي والتنظيم السياسي – وهي أفكار استقوها من الشيوعية والقومية العلمانية[8]، فكان المد الإسلامي بالتالي – إلى حد كبير – محصلة للحرب الباردة نفسها لا نتيجة لزوالها.

(8) حول حداثة أفكار الإسلاميين ودينهم على الأفكار العلمانية بل أحياناً اللينينية، انظر ارفاند إبراهميان «الخمينية» (لندن: وكالة توروس – 1993). وانظر أيضاً سامي زبيدة – «الإسلام والشعب والدولة»، (لندن: روتلدج – 1989). وانظر بسام طيبي: «أزمة الإسلام الحديث»، (سولت ليك – مطبوعات جامعة يوتا – 1988). وانظر عزيز العظمة: «الإسلام والحداثة»، (لندن: فيرسو – 1993). وانظر اوليفييه روي: «فشل الإسلام السياسي»، (لندن: وكالة توروس – 1994). وجيلز كيبل: «انتقام الرب»، (كيمبريدج: مطبوعات بوليتي – 1994).

ويتضح هذا الاتصال المتشابك من خلال عملية أخرى ترتبط دائما بالعالم ما بعد عام 1989 ألا وهي الإرهاب وانتشار أشكال من العنف عبر الأمم. وهنا أيضا وبالفحص الدقيق نلاحظ عدم وجود توقف – ولو بسيط – في نهاية الثمانينيات، فقد كان الإرهاب الذي اتخذ شكل الاغتيالات – وهي أداة استخدمتها الجماعات العلمانية والدينية على حد سواء في العالم كله – كان شائعا في السياسات الحديثة منذ قرن على الأقل، وهو أمر غير مقصور على المسلمين أو منطقة الشرق الأوسط، بل إن أول من يشار له بالبنان في هذا السياق هم الأيرلنديون والأرمن والروس الشعبيون والقوميون الصرب، فضلا عن عديد من الفصائل والأحزاب في الهند. والواقع إن موجة انبعاث الإرهاب في العالم الإسلامي منذ أواخر الستينيات والسبعينيات كانت نتيجة للحرب الباردة ومحصلة لحالة الإحباط التي أصابت الجماعات العلمانية والقومية والراديكالية في فلسطين وإيران وتركيا وغيرها، ونتاجا للصراع الاثني والطائفي في دول مثل لبنان. إن الإرهاب الإسلامي الدولي الذي ظهر في الثمانينيات كان بهذا الشكل نتيجة لتيار سابق أغلبه علماني وقومي. ولعل المكان الوحيد والأهم الذي لم تستطع الحرب الباردة أن تورد إليه المد الإسلامي كان وللمفارقة الغريبة في سياق أكثر الدول استبدادا وعلمانية على الإطلاق ألا وهو الاتحاد السوفييتي؛ إذ لم تظهر قوى إسلامية ذات أهمية في الجمهوريات المسلمة أو من بين الخمسين مليون مسلم في روسيا باستثناء طاجكستان والشيشان، سواء أكان ذلك في ظل النظام السوفييتي نفسه أم في العقد الأول من فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. هنا حيث كان الغرب والدول المناهضة للشيوعية في الشرق الأوسط تأمل في وجود مثل هذه القوى وتوقعت صحوة «إسلامية» اتخذت السياسات شكلا آخر من فساد ومحسوبية في قمة الهرم السياسي، وتململ استهلاكي وديمقراطي في أسفله.

3 – العلاقات الدولية منذ عام 1989

وبالعودة ثانية إلى العالم ما بعد عام 1989 فقد كان أمام الذين يعتقدون بتنامي الصراع بين العالمين الغربي والإسلامي، سواء المؤيدين في الغرب لوجود مواجهة ثقافية من أمثال صموئيل هنتنغتون أو الأصوليين الإسلاميين المؤيدين لمثل هذه المواجهة في الشرق، كان أمامهم كثير مما يؤيد اتجاههم. فهناك أحداث تؤيد وجهة النظر هذه كالنزاع مع العراق الذي بدأ بغزوه للكويت في عام 1990 إضافة إلى سلسلة أخرى من أحداث إرهابية متلاحقة وقعت في أوروبا والولايات المتحدة. فقد

تحدث السياسيون هنا عن المواجهة مع الإسلام فيما تردد صدى هذا الحديث على لسان السياسيين الإسلاميين في العالم الإسلامي نفسه. فإطلاق الصواريخ الأمريكية على أهداف في السودان وأفغانستان في 21 أغسطس 1998 في أعقاب الهجوم على سفارتين أمريكيتين في أفريقيا رافقه تحذير باحتمال حرب طويلة في المستقبل؛ ففي الوقت الذي برر كلينتون في تصريحه تلك الضربات قائلا إنها لم تكن موجهة ضد العالم الإسلامي كانت وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت تتحدث بلهجة أكثر وضوحا وحدة قائلة: «ستكون هذه معركة طويلة ضد الإرهابيين الذين أعلنوا الحرب على الولايات المتحدة». وبالنسبة لكثيرين في العالم الإسلامي كان الهدف هو العالم الإسلامي نفسه لا مجرد مواقع غير مؤكد تورطها خاصة في حالة السودان[9]. وعلى الجانب الروسي كان الأمر أكثر وضوحا؛ فقد دخل الاتحاد السوفييتي حربا في أفغانستان بين عامي 1979 و1989 كلفته الكثير. وقد واجهت روسيا بعد ذلك تحديات جديدة من الإسلاميين في الفترة ما بعد 1989 انتهت بحربين في الشيشان (1994 – 1996 و 1999 – 2000).

غير أن المرء ليس بحاجة إلى الاعتقاد بوجود سياسات إسلامية عامة أو أي تنظيم دولي مشترك من مثل ذلك الذي ارتبط بالأممية الشيوعية من عقد العشرينيات إلى السبعينيات لكي يتعرّف شعوراً سياسياً مشتركاً يخالج المسلمين في مختلف الدول الإسلامية عن المجتمع الغربي غير المتجانس بأنه عدوهم، سواء قصد في ذلك الغرب كله أو جزء منه لا فرق. هذا المنظور يربط بين الهجوم على الإمبريالية الغربية بشكله التاريخي، ودراسات نقدية للسياسات المعاصرة وللعولمة. وهناك ما لا يقل عن ثماني أفكار واضحة تتكرر عند الحديث عن هذا المجتمع غير المتجانس بتلوناته المحلية: أولا: الهيمنة والتدخل الغربي في الماضي والحاضر (فقد تعرضت إيران على سبيل المثال للغزو مرتين في القرن العشرين مرة على يد بريطانيا ومرة أخرى على يد روسيا)، وثانيا: تقسيم الدول المسلمة – وتعتبر فلسطين مثالا تاريخيا لهذه الحالة، فضلا عن جنوب السودان والمنطقة الآمنة (منطقتا الحظر الجوي) في العراق كأمثلة حديثة، والاهتمام الغربي بتيمور الشرقية يعتبر مثالا حديثا آخر، وثالثا: اللامبالاة بمعاناة المسلمين – في فلسطين والبوسنة

(9) اعترفت حكومة الولايات المتحدة فيما بعد بأن الهجوم على الموقع السوداني لم يكن مبرراً. انظر أيضاً: «بعد مضي عام يتشكك المسؤولون الأميركيون حول قصف السودان» انترناشيونال هيرالد تريبيون، عدد 28 أكتوبر 1999.

وأريتريا وكشمير وسينيانغ Sinijiang، ورابعا: الفساد الثقافي، وخامسا: دعم إسرائيل، وسادسا: دعم الأنظمة الديكتاتورية، وسابعا: الازدواجية في تطبيق قضايا حقوق الإنسان والعقوبات وتنديد مجلس الأمن الدولي، وثامنا: انتشار المرئيات المضادة للمسلمين في الصحف والإعلام الغربي(10). إنها أشبه بقائمة طويلة من التشهير والتنديد، بل إن الواقع هو كذلك، ومع ذلك فهو لا يعدو جزءا فقط من الصورة الحقيقية. وعندما ينظر إلى هذا الصراع الفريد من نوعه بين «الإسلام والغرب» من منظور مقارن تبدو الشخصية المفترض أنها دينية وثقافية شخصية ثانوية ليست لها الغلبة. فكثير من القضايا التي ندد بها المسلمون بالغرب في التسعينيات لم تكن بالضرورة قضايا خاصة بالمسلمين وحدهم كما يفترض بها مهما غلف طرحها بمصطلحات إسلامية. فالشعور بالاستياء من الهيمنة الغربية خلال الاستعمار وما بعده كان قويا أيضا في الصين والهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان هذا الشعور في جانب كبير منه نتيجة للميل الإسلامي لنظرية المؤامرة، لكن مثل هذه العقلية لا تقتصر على المسلمين فحسب فهي تنتشر إلى أبعد من ذلك؛ فإذا فحصنا الثقافة السياسية لصربيا أو الصين لخرجنا بمنظورين يمكن مقارنتهما: فقد بلغ رد الفعل الصيني لقصف سفارتها في بلغراد بطائرات الناتو في عام 1999 (وهو حادث لم يوجد له تفسير حتى الآن) ذروة السخط وتفعيل نظرية المؤامرة عندما تشكّل لدى الصينيين اقتناع بأنهم كانوا أهدافا رئيسة لعداء الولايات المتحدة. فرد الفعل هذا كان قوياً قوة ردود الأفعال التي نشاهدها في الشرق الأوسط في مثل هذه الحالات على الأقل. والخميني وأتباعه أيضا تحدثوا عن «الاستكبار العالمي» أي الإمبريالية. والهجوم الموجه ضد الغرب بسبب سياساته المتعلقة بحقوق الإنسان لأنها تتسم بالآلية والنفاق نجده في الصين كما نجده في الشرق الأوسط سواء بسواء. فليس كل ما يطرح على أنه إسلامي يجب أن يسلم به على أنه إسلامي خاص. فقد دعا صدام حسين للجهاد وأصدر طوابع بريدية تحمل صورته إلى جانب صورة صلاح الدين الأيوبي حامي حمى قدس المسلمين ضد الصليبيين، علما بأن نظام صدام على الرغم من لجوئه

(10) لمعرفة إحدى وجهات النظر حول هذا الاتهام السائد انظر: إيفون يزبك حداد – «المدركات الإسلامية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط». وانظر ديفيد ليخ: «الشرق الأوسط والولايات المتحدة»، (اكسفورد: مطبوعات ويست فيو – 1996). وحول المرئيات السينمائية الأميركية للعرب انظر تشارلز غلاس «انحياز أمريكي أصيل»، (مجلة نيوستيتسمان عدد 20 نوفمبر 1998).

لاستحضار صور إسلامية هو نظام علماني صرف أقدم على سحق المؤسسة الإسلامية والمعارضة في بلاده. ومهما كانت صلاحيات وسلطات مجلس قيادة الثورة لحزب البعث فالأمر المؤكد أنه غير معني أو مكترث بتوجيه دعوة الجهاد. لقد تكررت هذه الصورة في مناطق أخرى من العالم حيث ليس كل ما يطرح ينبغي أن يؤخذ على علاته. فالإقبال الشديد الذي نراه على «البنوك الإسلامية» إنما يعكس مصلحة مالية معينة ولا يمكن اعتباره تغييرا في النهج الثقافي.

وهذا النقد ذاته يمكن أن ينظر إليه من وجه آخر، أي تطبيقه في هذه الحالة على سياسات الدول الغربية. ولوضع المسألة في موضعها الصحيح وبشكل أكثر صراحة نتساءل إلى أي مدى أدت الثقافة وبالتحديد المعاداة للإسلام بوصفه ديناً دورا في تحديد السياسة الخارجية للدول الغربية خلال العقد الماضي، أي ما بعد عام 1989، أو في سياسات الشركات متعددة الجنسيات؟ وإلى أي مدى اعتبر الإسلام بوصفه نظاماً عقائدياً خطرا على المصالح الغربية؟ على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي فإن الإجابة ستكون في معظمها سلبية[11]. فالخطر الذي شكلته أية دولة كان نتيجة لتبني سياسات عسكرية معينة سواء أكانت تتعلق بالحصول على أراض أم أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي فإن الرد لم يكن مختلفا عن ردود الدول غير الإسلامية كروسيا خلال الحرب الباردة، وكوريا في التسعينيات. بل إن السياسة العسكرية الغربية قدمت في بعض الحالات دعما كبيرا للدول المسلمة: عندما دخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ثلاث حروب في عقد التسعينيات؛ وهي حرب الكويت في عام 1991 والبوسنة في عام 1995 وكوسوفو في عام 1999 ، وكلها كانت للدفاع عن الشعوب المسلمة.

والعالم الإسلامي من الناحية الاقتصادية لا يشكل أي خطر. وقد كان النفط في بعض الدول الخليجية يشكل أهمية إلا أن ذلك لا علاقة له بالدين. ولم تبرز أهمية القضايا الثقافية والدينية إلا في المسائل المتعلقة بالهجرة؛ أي بوجود أعداد كبيرة من المسلمين في الدول الأوروبية الغربية. فهل كان هذا الأمر سيختلف لو كانت هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين من غير المسلمين كالأفارقة مثلا أو الهندوس أو البوليفيين أو الصينيين؟ نعتقد أن المسألة قابلة للجدل. ومع ذلك فقد كانت هنالك درجة من المقاومة أو النفور الثقافي، تمثلت في أبلغ صورة لها في انضمام تركيا

(11) انظر جرجس: «أميركا والإسلام السياسي».

إلى الاتحاد الأوروبي. وهنا لم يتحدد عامل بعينه لعدم دخول تركيا للاتحاد؛ إذ إنه من المستحيل فصل العوامل التي أدت إلى معاداة أوروبا لتركيا – كالممارسات الاستبدادية للسلطة في تركيا وانخفاض مستوى التنمية فيها مقارنة ببقية الدول الأوروبية فضلا عن شخصيتها الإسلامية. وهنا لا يمكن إنكار أن الثقافة قامت بدور في هذا الأمر. ومهما يكن من أمر فقد حصلت تركيا بعد ذلك في نهاية عام 1999 على حق التقدم للترشيح لعضوية الاتحاد لا بتغيير في قمة الاتحاد الأوروبي عقدت في دولة أخرى خضعت للسيطرة الروسية وهي فنلندا.

عند توضيح العلاقة الإسلامية الغربية من الأهمية أيضا الابتعاد عن صورة العالم الإسلامي بوصفه دولاً منفردة أو متحدة أو حتى منسقة فيما بينها. فالانطباع عن احتدام الصراع بين الدول الغربية والعالم الإسلامي يغفل عن حقيقة أن العالم الإسلامي يتألف من دول مختلفة ومتباينة بالرغم من وجود المشاعر المشتركة والروابط السياسية المشتركة بينها: فمنظمة المؤتمر الإسلامي تجمع بين ظهرانيها نحو 54 دولة عضو. وربما يجمع بين هذه الدول موقفها من فلسطين مثلا أو البوسنة، ولكن هذا كل ما يجمعها. فمصالح هذه الدول والتنافس العرقي والخلافات المذهبية بين السنة والشيعة فيها مثلا، كل منها له دور يقوم به. ففي حقبة الثمانينيات والتسعينيات وفي أوج الصخب الذي أثير حول الصراع الإسلامي الغربي كانت الدول المسلمة نفسها تخوض مواجهات ساخنة ومقلقة فيما بينها. فقد دخلت إيران حربا ضد العراق من عام 1980 حتى عام 1988 راح ضحيتها آلاف الأرواح. كما أوشكت إيران وأفغانستان على الاشتباك في حرب بينهما في عام 1998 عندما أقدمت حكومة طالبان على تصفية نحو عشرة أو أكثر من الدبلوماسيين والصحافيين الإيرانيين، وقد حركت هذه القضية منافسة قديمة في أفغانستان نفسها بين حكومة طالبان العسكرية السنية والشيعة الأفغان الذين تتراوح نسبتهم ما بين 15% و20% من الشعب الأفغاني، وتنامي الشعور في إيران بأن طالبان ما هي إلا أداة للتوسع الباكستاني والسعودي في آسيا الوسطى. ولقد تصرفت إيران بما يمليه عليها شعورها القومي فحشدت قواتها على الحدود بينها وبين أفغانستان، وتحدث زعيمها الروحي عن الحاجة إلى الدفاع عن مصالح الأمة الإيرانية العظيمة (ملت بزرك إيران)، ووصفت الأفغان الذين يشعر معظم الإيرانيين تجاههم بالفوقية بأنهم قوم «جهول»، وهو تعبير قرآني يعني «جاهل» ولكن ضمن هذا المعنى معنى آخر وهو أنهم ليسوا مسلمين.

ودعت إيران بعد ثورتها الإسلامية في عام 1979 إلى التضامن الإسلامي وقدمت الدعم للمليشيات الإسلامية المقاتلة في دول أخرى. ومع ذلك ففي كل حالة قدمت فيها إيران الدعم سواء في لبنان أو العراق أو أفغانستان كانت تجابه بمعارضة محلية سواء على الصعيد الحكومي أو الوطني. والواقع إن سياستها الخارجية تبدي مرونة تتحدى بها أي مجتمع ديني؛ ففي الصراع بين المسلمين الشيعة في أذربيجان والمسيحيين في أرمينيا وقفت إيران إلى جانب الأرمن وقدمت لهم الدعم المالي والدبلوماسي بل حتى العسكري. وخلال صراعها الطويل الخامد مع باكستان والذي اشتعل في عام 1998 على قضية أفغانستان كانت إيران تحتفظ على الدوام بعلاقات ودية مع الهند. ونظرا لعلاقتها الطيبة ببكين فقد أحجمت عن تقديم أي دعم للحركات الانفصالية في سينيانغ[12].

وفي مواضع أخرى نجد أن ظهور العالم الإسلامي بمظهر المتحد والمتضامن يجافي الحقيقة. فأوروبا الغربية ولا سيما من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي تنظر إلى تركيا كدولة مسلمة، لكنها لم تتمتع بالتضامن الإسلامي المطلوب على مدى سنوات. فالأتراك يشعرون بأن العرب طعنوهم من الخلف خلال الحرب العالمية الأولى، هذا فضلاً عن أنهم لم يقدموا الدعم الكافي لهم في قضية قبرص[13]. وما التصعيد في توتر علاقات تركيا بسوريا في عام 1998 إلا دلالة على أن مصالح الدول هي التي تحكم السياسة وليس التضامن الديني. وفي تركيا نفسها كما في معظم الدول الإسلامية يحتدم الصراع بين المسلمين السنة والشيعة؛ فالتوتر السني الشيعي هو محور الصراع بين إيران وأفغانستان. كما يتجلى هذا الصراع في المذابح الطائفية التي تشهدها باكستان، وفي ازدياد نعرة التعصب القبلي والطائفي في العراق، وفي التوتر الاجتماعي في المملكة العربية السعودية والبحرين. ولا شك في أن شدة التعاطف الذي أبداه العالم العربي بشقه السني تجاه طالبان ضد إيران يعتبر مؤشرا آخر إلى مدى عمق هذه الصراعات.

(12) كانت السياسة الخارجية لإيران منذ عام 1979 عبارة عن تفاعل بين أفكار قومية ثورية ودينية تغلبت فيها مصالح الدولة على النزعة الدولية المتضمنة في الفكرتين الأخيرتين (الثورية والدينية). انظر روح الله رمضاني «إيران الثورية: التحديات وردود الأفعال في الشرق الأوسط»، (لندن: مطبوعات جامعة جون هوبكنز – الطبعة الثانية – 1988). وحول تفاعل الدين مع مصالح الدولة، انظر ويلفرد بوختا – «إيران الشيعية والسياسة الدولية»، (هامبورغ – المعهد الألماني للدراسات الشرقية – 1997).

(13) نيكول وهغ بوب «تركيا من غير حجاب: أتاتورك وما بعد أتاتورك»، (لندن: جون ميراي – 1997) لمناقشة واضحة ومنطقية تتضمن دور الإسلام والأحزاب الإسلامية في تركيا من دون اختصار الحياة الاجتماعية والسياسية إلى مجرد محددات ثقافية.

هذا الخليط من الاستجابات يتركز أكثر ما يتركز في القضية التي أدت إلى هجوم أميركي صاروخي في عام 1998 ألا وهي قضية الأصولية[14]. فصحيح إن الأصوليين في العالم الإسلامي مثلهم مثل نظرائهم في العالم الهندوسي واليهودي والمسيحي يندون بفساد الأجانب والغرباء، لكن هدفهم الرئيس يكمن في مجتمعاتهم نفسها وهو ضرب القوى العلمانية؛ والمعركة التي تحدثت عنها أولبرايت معركة خاصة في جوهرها بالعالم الإسلامي نفسه. إن السبب الرئيس وراء ظهور الأصولية هو ذلك السخط والاستياء من الدولة العلمانية التي قامت بعد الاستقلال والتحديث، ولا فرق في هذا الشأن بين التمرد ضد جبهة التحرير الوطني في الجزائر والثورة الإسلامية في إيران.

4 – الصراع الثقافي والعلاقات الداخلية بين الدول

حتى الآن كنا بصدد مناقشة الدور التاريخي للإسلام ودوره في الفترة بعد عام 1989 في العلاقات الدولية. ولوضع هذه المناقشة ضمن سياق العلاقات الدولية ولاسيما في ما يتعلق بالتحولات التي شهدتها هذه العلاقات في السنوات الأخيرة لا يكفي إثبات أن العلاقات الدولية لا ترتهن للثقافة[15]. فمن الواجب في هذا المقام النظر إلى المفردات التي تناقش بها هذه المسألة نظرة نقدية. وهنا نأتي إلى التشويه الذي تعرضت له كلمة «الغرب» وكلمة «الإسلام» في حد ذاتهما. فبادئ ذي بدء نقول إنه لا يوجد «غرب» واحد تماما كما لا يوجد «شرق» واحد. فالغرب نفسه عبارة عن خليط من الثقافات والأمم، وتتفاوت فيه الآراء حول الكيفية التي يجب أن يحكم بها العالم من آراء محافظة إلى ليبرالية واشتراكية وما إلى ذلك. والتاريخ الحديث للصراع بين الشرق والغرب كان يسير دائما جنبا إلى جنب مع الصراعات داخل المجتمعات الغربية نفسها من الثورات الكبرى والحركات الاجتماعية التي لا تزال برامجها تتواصل حتى يومنا هذا من خلال الحروب والمناقشات والجدل حول كيفية تنظيم المجتمع. فلا يوجد بالتالي موقف غربي واحد من الحقوق على سبيل المثال أو العلاقة بين الدولة والسوق. وتاريخ العالم العربي هو الآخر زاخر بالثورات

(14) انظر مراجع الملاحظة رقم (8) وفرد هاليداي – «الأصولية الدينية في السياسات المعاصرة»، وانظر أيضاً باتريسشيا فارا وآخرون «العالم المتغير»، (كيمبريدج: مطبوعات جامعة كيمبريدج – 1996).

(15) لمناقشة واضحة وفعالة لهذه الأفكار انظر كين بوث – «ثلاث حكومات استبدادية»، وانظر تيم ديون ونيكولاس جي. ويلر «حقوق الإنسان في السياسة العالمية»، (مطبوعات جامعة كيمبريدج – 1999). ناقشت معالجة ميتشي أباتا وبيفرلي نيوفلد في «مواجهة الجانب السياسي في العلاقات الدولية»، (لندن: مطبوعات ماكميلان – 2000).

والمناقشات والمناظرات الجدلية. فالإسلام الذي يفترض أنه يتسم بالكمال والتناغم الكلي وبصفته صالحا لكل زمان ومكان لم يسلم هو الآخر من الاختلافات والانقسام بسبب اختلاف التأويل، بل بسبب اختلاف المصالح إذا جاز القول. فالقرآن بخلاف أركان الإسلام الخمسة لا يكتفى بتفسير واحد لتعاليمه[16]. وهذا الجدال الدائر في أوروبا أو العالم العربي أو إيران يحتل أهمية فكرية وسياسية لا تقل عن أهمية الصراع بينها.

إن الهدف الرئيس للأصوليين في العالم الإسلامي هو هدف داخلي، كما هو الحال في إيران على سبيل المثال: «فالثورة الثقافية» التي أطلقها الخميني تشبه «الثورة الثقافية» لماو في الصين في أنها موجهة ضد النفوذ الأجنبي، ولكنها في حقيقة الأمر كانت موجهة ضد التيارات الثقافية والإيديولوجية التي لم تكن تؤيدها داخل إيران. ومن المعروف أن أفضل وسيلة لإسكات النقد الداخلي تتمثل دائما باتهام هذه التيارات بالعمالة للقوى الأجنبية. والواقع إن الكتاب من أمثال هنتنغتون يخطئون في استقاء النتائج التي توصلوا إليها من هذا الاتجاه لنزع الشرعية عن التيارات الأخرى: فالعدو داخلي كما هو خارجي. والحركات التي يقودها التقليديون الجدد موجهة ضد خصوم داخليين. وينطبق ذلك على الطرائق الهندوسية الرامية إلى إيقاظ الشعور الديني في الهند (الإحيائية الهندوسية) كما ينطبق على اليمين الديني في إسرائيل وعلى نحو ثمانين مليوناً من الأصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة. كما ينبغي النظر إلى المصالح السياسية والاجتماعية التي يخدمها هؤلاء من خلال الدعوات الداخلية للنظام، والثقافة هنا بريئة من كل هذا الذي يحدث، فهي لا تقدم تفسيرا له.

وهناك كما أسلفنا أطروحات معينة تتكرر في الخطاب الإسلامي: كنقد الهيمنة والفساد الغربي والفساد بوجه عام، والتضامن مع فلسطين، وذلك الموقف الاجتماعي المحافظ تجاه المرأة وإغراء الأتقياء الذين يصفهم بالمستضعفين أو الأمة أو المؤمنين[17]. وكما تؤثر هذه الحركات في بعضها بعضاً فهي تختلف فيما بينها اختلافا بينا. خذ مسألة الخلافة مثلا، فبعض الإسلاميين ينادون بها ولكن لا

---

(16) نصر حامد أبو زيد «تحديث الإسلام أم أسلمة الحداثة». العالمية والعراقة في الشرق الأوسط «ريتشموند – سري: مطبوعات كيرزون – 1999). وحول المرأة في ظل القوانين الإسلامية انظر «لأجلنا: المرأة تقرأ القرآن»، (ب. ب 23 – 34790 – غرابلز – فرنسا – 1997).

(17) معاني الكلمات بالعربية – تمت ترجمتها في النص الأصلي.

ينصح بنشرها في مكة أو إيران. كما أن نظام الخميني يتألف من ولاية الفقيه مع هامش كبير من الديمقراطية القائمة على المؤسسات. وبعض الإسلاميين في الجزائر يدعون إلى إقامة «مجتمع الرسالة» علما بأن أحدا منهم لا يعرف بالضبط ما يعنيه مجتمع الرسالة. فالبرامج السياسية متعددة بتعدد الحركات والسبب الأهم في ذلك هو أن هذه الجماعات بالرغم من التأثير العام والثقافي تعمل ضمن دول مختلفة ذات تاريخ وأنظمة سياسية متباينة وخاصة بكل منها.

وللأصوليين الإسلاميين طرح تشبه مقدمته المنطقية – إلى حد كبير – تلك التي يطرحها دعاة العودة إلى الثقافة الأصولية في الغرب؛ فهم يرون أن هناك برنامجا مشتركا استقيت بنوده من الكتب الإسلامية. ويدعي هنتنغتون من جانبه أن المسلمين يرون العالم من زاويتين اثنتين هما: دار الحرب ودار السلام[18].

إن الادعاء بأن الإسلام من حيث هو دين ونظام سياسي واجتماعي صنوان لا يفترقان يفتقر إلى السند المنطقي كما يبينه بحث السجل التاريخي المعاصر. إذ من الواجب أن ننظر إلى ما يفعله الناس لا ما يقولونه أو يعتقدون أنهم يفعلونه[19]. فتاريخ العالم الإسلامي أولا يزخر بأشكال سياسية واجتماعية متباينة تماما كما هي الحال بالنسبة للعالم الإسلامي في واقعه المعاصر[20]. وتاريخ الإمبراطوريات الإسلامية منذ القرن السابع عشر يشير إلى أنها عبارة عن دول تدمج النظام القبلي فيها بالنظام الحزبي والاثني مستخدمة الدين لتبرير شرعية هذه الدول لفرض الاستسلام أو إقصاء الآخرين. لذا يمكن للمرء بالطبع أن يكتب التاريخ الديني الصرف للعالم الإسلامي، تماما كما يمكنه في الوقت نفسه أن يكتب تاريخا علمانيا له: فالثورة العباسية وقيام الدولة الفاطمية وسقوطها لا يمكن تفسيرها من وجهة النظر الدينية وإن كان يمكن الإشارة إليها من منظور عام جدا من حيث التقوى

(18) «صراع الحضارات» – ص264.

(19) ناقش هذه الفكرة بشكل مقنع ميشيل غيلسنان في «إدراك الإسلام»، (لندن: آي. بي. توروس – 1990)، وهو عبارة عن وصف دقيق لممارسات المسلمين التي لا تعتمد إطلاقاً على النصوص الدينية. انظر أيضاً ديل ايكلمان وجيمس بسكاتوري «سياسات المسلمين»، (مطبوعات جامعة برينستون – 1996). وانظر ستيفن همفريز – «بين الذاكرة والرغبة: الشرق الأوسط في عهد مضطرب»، (بيركلي – مطبوعات جامعة كاليفورنيا – 1999) حول فك لغزين معرفيين للجوهر السياسي أو الاجتماعي للإسلام.

(20) بين أمثلة كثيرة مثال موقف المسلمين من الملكية. وهو موقف اختلفت بشأنه الدول المسلمة وخضعت أحياناً لتقليد غير المسلمين وأحياناً أخرى لضغوط المصالح المحلية تماماً كأي أساس عقائدي. انظر عزيز عظمة «الملكية المسلمة»، (لندن: توروس – 1998). لا فائدة من النصوص الدينية مادام بالإمكان استخدامها لتبرير أي موضوع.

والفساد. والأمر ذاته يسري على العالم الإسلامي المعاصر؛ فلا توجد أية صحيفة في أية دولة إسلامية تجزئ تغطيتها الإخبارية إلى دار حرب ودار سلام. فإذا كان للإسلام أن يفسر السلوك السياسي والاجتماعي لكانت هنالك وحدة في الحياة السياسية والاجتماعية وهو أمر غير وارد بالتأكيد، لأن الثراء الحقيقي للعالم الإسلامي يكمن في تباينه واختلافاته[21].

تعتبر نظرية العلاقات الدولية القائمة على الصراع بين الحضارات نظرية فاسدة، فالثقافة كما أسلفنا لم تكن أساسا للصراع في النظام العالمي، وهي لا تؤدي هذا الدور أيضا في الوقت الحاضر. فقد كانت الصراعات دائما بين دول ذات اتجاهات ثقافية متشابهة: انظر مثلا إلى الصين واليابان، وألمانيا وفرنسا، والعراق وإيران. هنا يكمن الزيف بل الزيف المؤذي لمزاعم هنتنغتون بأن «للإسلام حدوداً دموية»[22]. ومما يضاعف هذا الزيف أن كثيراً من الصراعات في العالم الإسلامي صراعات داخلية، ولأن الصراعات التي كانت قائمة بسبب الثقافة كان أبطالها غير المسلمين هم المسؤولين الرئيسين في نشوبها، ولنا في البلقان، والهند، وفلسطين، وبورما أمثلة على ذلك.

أضف إلى ذلك كله أن في أطروحة هنتنغتون ما يشبه التضليل في استخدام التاريخ، فهو كما يبدو يفترض أن الثقافات أو الحضارات أو ما شابه هي أشبه بمكعبات ملونة على الخريطة. لكن الأمر ليس كذلك، فكل جيل يأتي يقوم بتعريف هذه الثقافات والحضارات وتحديدها ثم يأتي جيل آخر يعيد صياغتها وهكذا. فكل جيل يستجيب لاهتماماته الحالية في صياغته للحضارة والثقافة، وكل يحدد الحضارة والثقافة على حساب الآخرين. ويمكن تطبيق هذا على عملية استحضار «القيم الآسيوية» في الشرق الأقصى. فالظواهر التي تشاهد في آسيا على وجه الخصوص من اتجاهات للادخار والقيم الأسرية واحترام الحكومات والخضوع لها، كلها ظواهر معاصرة استحضرت لتلبية رغبات الذين يتربعون على قمة السلطة. بيد أنه، وكما يقول «كريس باتن» حاكم هونغ كونغ السابق، «فإن استخدام هذه الظواهر ما هو إلا رسالة من مجموعة بعينها موجهة إلى مجموعة أخرى تأمرها بالصمت».

(21) حول التباين والتشكيل الاجتماعي – الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط انظر سايمون بروملي «إعادة التفكير في الشرق الأوسط»، (كيمبريدج – مطبوعات بوليتي – 1994). وانظر حليم بركات «العالم العربي: المجتمع والثقافة والدولة»، (لندن: مطبوعات جامعة كاليفورنيا – 1993).

(22) «صراع الحضارات» ص 254 – 258.

وفي العالم الإسلامي يلجأ من بيدهم السلطة إلى الدين لتبرير تمسكهم بهذه السلطة، أو يلجأ إليها من هم خارج السلطة لتبرير أحقيتهم بها. فالثقافة مرنة ويمكن استخدامها أداة. وينبغي أن ننظر إلى هياكل السلطة والثراء في الدول والمجتمعات والأسر لنعرف لمصلحة من يتم استحضار مسألة الثقافة والتقاليد: إن تاريخ الثقافة واتصالها بعلم الاجتماع أمر مفضل على مسألة تأكيد هويات لا يحدها زمان.

5 – نظرية العلاقات الدولية وسياسة الثقافات

لا شك في أن إلقاء نظرة عقلانية رصينة وعارفة بحقيقة هذه الثقافة وتنوعها ربما يساعد على حل بعض الإشكاليات العامة التي تطغى على المناقشات المعاصرة للعلاقات الدولية، وبالتالي فإن إظهار قصور ومحدودية أطروحة «الإسلام ضد الغرب» لا يكفي لمعرفة موقعها في تحليل العالم ما بعد عام 1989، بل ينبغي أن تكون الدراسة النقدية لهذه الفكرة ممرا لتحديد قضايا أكثر عمقا في العلاقات الدولية المعاصرة التي تعبر عنها هذه الخرافة. ويمكن هنا أن نحدد أربعة جوانب للسياسات المعاصرة تتضمنها أية مناقشة للصراع الثقافي.

أولا: ما المدى الذي يمكننا من خلاله الحديث من حيث السياق التاريخي العام عن مختلف الحضارات والثقافات وتأثيرها في العلاقات الدولية؟ إن تقسيم العالم إلى مناطق ثقافية منفصلة وساكنة هو اختراع وبدعة حديثة، وهو من هذا المنظور طرح مؤثر. وبطبيعة الحال فإن هناك لغات مختلفة وأدياناً مختلفة وأعراقاً وأدبيات متباينة لكنها متغيرة وكانت على الدوام في تفاعل مستمر فيما بينها، وتستعير إحداها من الأخرى وهكذا. ومثال على ذلك تفاعل الفكر السياسي الإغريقي مع الإسلام في العصور الوسطى. فمفهوم المدينة الفاضلة في نظرية المنظر السياسي الإسلامي الفارابي (870 – 950م) ما هو إلا ربط بين المفهوم الإغريقي الكلاسيكي والتفكير الإسلامي والمفاهيم الحديثة للمجتمع المدني والديمقراطية. ويمكننا النظر كمثال آخر إلى الدين: فالفكرتان المحوريتان في المفهوم السائد الآن لحقوق الإنسان هما القيمة الأخلاقية للفرد والحاجة إلى تقليص سلطة الدولة، بل في بعض الحالات الأكثر شططا الحق في التمرد على الدولة. وكلتا الفكرتين حاضرتان في أديان الشرق الأوسط، فقد أخذتها أوروبا من اليهودية والمسيحية والإسلام. وإليك مثالاً آخر رياضياً: في لحظة التحول إلى الألفية الثالثة استحوذت على العالم «مشكلة الألفية» المتعلقة بكيفية ملاءمة أجهزة الكمبيوتر لمتطلبات عام 2000. وكان محور

هذه المشكلة هو الرقم صفر: وهذا الرقم هو اختراع هندي وصل إلى أوروبا في القرن الثاني عشر. وعلى ذلك فما يطرح اليوم على أنه «سياسات غربية» أو رياضيات أو حتى أنواع الطعام ما هو إلا نتاج للتفاعل الثقافي. إضافة إلى ذلك هناك مبدأ تقريري مشكوك في سلامته وهو مبدأ أسميته «وهم المنشأ» أو الموطن. فكون الشيء قد نشأ في مكان ما من العالم لا يعني أنه غير قابل للنقل والتطبيق في أمكنة أخرى منه. ولنأخذ مثالين بسيطين على ذلك: خلال مباريات كأس العالم لم يتذمر أحد من كون لعبة كرة القدم اختراعاً إنجليزياً، وبالمثل لا يعترض أحد على مبدأ حق تقرير المصير القومي والسيادة للدول. فهذه الأفكار مقبولة في كل أنحاء العالم مهما تباينت الثقافات واختلفت الحضارات. والقول بأن الديمقراطية إنما نشأت في الغرب يختلف عن القول بأن الديمقراطية لا توجد إلا في الغرب، بمعنى أنها ليست حكرا على الغرب. أضف إلى ذلك أن كثيراً مما يطرح اليوم ضد الغرب تأثر بالغرب نفسه، فالفكر السياسي للخميني تم اقتباسه من الماركسية وفكرة صلاح عامة الناس ولا سيما في الأمور السياسية (Populism). وبإجراء دراسة متأنية لما يبدو في الأعمال المعاصرة على أنها أصوات «بديلة» أو «مخالفة» أو «أصيلة» يتم الكشف عن أبجديات ومفاهيم مشتركة جرى تشكيلها لتوائم الاستهلاك المحلي أكثر مما توحي به النظرة الأولى لها[23].

ثانيا: إنه في رد مقابل لأطروحة الكتل الحضارية المتنافرة وخطوط الانقسام الحضاري قد نكون قادرين من حيث العمليات المحلية المتعلقة بتنازع المصالح على إضفاء المزيد من الجوهر على قيم المجتمع الدولي. كما نستطيع بتوخي الحذر المطلوب التحدث عن القيم الكونية وعن مجال عالمي للخطاب أو المناقشة كإحدى نتائج التحديات المشتركة التي يواجهها العالم الحديث (فالجميع مشمولون بمبادئ قوانين المرور أو القوانين المصرفية أو المسئولية الأسرية للأبناء) وانتشار القيم من خلال الفتوحات والصراع الذي يشهده العالم. فكل دول العالم أعضاء في اقتصاد عالمي موحد ونظام عالمي واحد للمعلومات، وكل الدول أعضاء في عالم سيعيش ضمن قواعد مشتركة؛ فكل دولة عضو في الأمم المتحدة ملتزمة بالدفاع عن قيم معينة، وكل الدول والشعوب ملتزمة رسميا بتحقيق الرفاهية الاقتصادية

(23) تم ذكر حداثة الخميني في الملاحظة رقم (8). ويمكن تطبيق الفكرة نفسها على غاندي الذي استعار كثيراً من تولستوي. وحول التأثيرات العالمية على مثال حقيقي آخر «للغير» أو «الآخر» انظر ولفغانغ ديكرز – أطروحة دكتوراه – 1977 «الإمبريالية ومعاداة الإمبريالية في فكر ماوتسي تونغ».

والسلام. فنحن جميعا أفراد في نظام واحد وبالتالي لا يمكن أن نفلح إلا بفلاح كل النظام. وهذا يتضمن «المجتمع الدولي» الذي تناقشه المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية ولكن بمفهوم أوسع. فهو بخلاف نموذج «المجتمع الدولي» يحدد عالما من المصالح المتضاربة. فالخطاب المشترك لا يدل على مصالح مشتركة لكنه مؤشر إلى لغة يمكن من خلالها التعبير عن الصراع.

ثالثا: نأتي إلى أطروحة تتردد كثيرا أثناء مناقشة أحوال العالم في حقبة التسعينيات ولا سيما ما يتعلق بالعالم الإسلامي، تلك الأطروحة التي يفترض أنها جاذبة ولكنها في واقع الأمر أطروحة يسهل اللجوء إليها ألا وهي «الخطر الضرورة». وطبقا لهذا الرأي نستطيع القول إن الغرب فقد عدوا بعد عام 1989 تمثل في الشيوعية، فكان عليه الآن أن يخترع عدوا آخر فكان الإسلام. ولهذا صيغتان: تاريخية ومحددة، وأخرى اجتماعية نفسية أكثر شمولا ومتجاوزة للتاريخ.

والواقع إن هذه الأطروحة غير مقنعة لأسباب عديدة. أولا: إن العالم الغربي لم يخترع الخطر الشيوعي: فالشيوعية لم تكن حالة من استشراف المستقبل أو سوء إدراك، فقد كان هذا الخطر قائما كحقيقة كما كان أول من سيصرح بذلك لينين وستالين وخروشوف أنفسهم بل حتى بريجنيف. والاتحاد السوفييتي شارك فعلا في سباق التسلح والتنافس لبسط النفوذ على العالم الثالث. كل ذلك لم يكن وهما. أضف إلى ذلك أن الفرضية التي تقوم عليها أساسا أطروحة «الخطر الضرورة» هي أن العالم الغربي يحتاج بشكل أو بآخر إلى وجود خطر ما أو عدو خارجي. وبالطبع فإن التحديات والأخطار الخارجية تشكل غطاء واقيا لتماسك الدول والمجتمعات: فالحروب والتنافس الاقتصادي هي التي شكلت الدول الحديثة. ولكن ما يريده الغرب أساسا هو عالم شبيه بعالمه بحيث يستطيع أن يتعامل معه تجاريا ويتمتع بعلاقات سلمية معه وهكذا. وقديما قال فولتير: «في السوق لا يوجد مسيحي أو محمدي (أي مسلم) أو يهودي، والكافر هو المفلس»، وهذا ما تضمنه «البيان الشيوعي» لماركس وإنجلز، وهو أن الرأسمالية تحوِّل العالم إلى صورتها هي. وإذا كان صحيحا أن هناك أخطارا تواجهها الرأسمالية فهي في مجملها أخطار تتمثل في التنافس الاقتصادي، وعليه فإذا كان هناك تهديد أو خطر يواجه الغرب اليوم فهو قادم من منطقة الشرق الأقصى التي تتحول إلى دول صناعية تنافسه، ومن انتقال القوة إلى منطقة المحيط الهادي. وبهذا القياس يكون الشرق الأوسط منطقة هامشية – فهو ومعه أفريقيا يعتبران خارج نطاق المرحلة الحديثة التي تتسم بالتحولات

الاقتصادية. وفي هذا السياق لا يصبح «للإسلامية» أي معنى على الإطلاق. والواقع إن أموال النفط غطت إلى حد ما على هذا التهميش، ولكن من حيث المقارنة نستطيع القول إن الشرق الأوسط تأخر عن ركب التغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة. وهذا ما يجعل الحديث عن الخطر الإسلامي محض هراء. كما يدفع بالمرء إلى الشك في مدى صلاحية الحلول التي يطرحها الأصوليون أو القوميون في الشرق الأوسط في تناولهم للمشكلة. بل يمكن القول إن هذه الحلول لا تحل المشكلة من هذا الجانب.

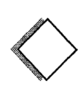
وأخيرا عودة إلى قضية الخرافة أو ما يمكن تسميته «بالهوس الأممي» نفسه. هنا ندخل مرة أخرى إلى عالم من التخصصية و«العبر تاريخية» : كل بلد أو ثقافة سياسية تنظر إلى توجهاتها في هذا الشأن على أنها توجهات خاصة بها وحدها دون سواها. ويمكن للمرء على سبيل المثال مقابلة أدبيات الخرافات السياسية الإسلامية مع أدبيات الوساوس والمخاوف وجنون الشك في الآخرين التي تزخر بها السياسات الأمريكية التي تنذر دائما بالشر من دون مبرر. هذه المخاوف تنسب أيضا إلى أساس ديني عميق يتعلق بالاتجاهات التطهرية (بيوريتانية) في الحياة السياسية الأمريكية[24]. وكثير من الكتابات حول موقع نظرية المؤامرة في سياسات الشرق الأوسط – وهي تعتبر حقيقة حياتية لا يمكن تجنبها وتغذيها العولمة والتغيرات المعاصرة – هذه الكتابات تستقي هذه النظرية من سياقها الحديث والمادي[25]. وهناك اتجاه آخر للتفسير من خلال مفهوم «دساسة العرق» (العرق دساس) نجده في كثير من الأدبيات حول القوميات ولا سيما في كتابات النقاد الليبراليين الذين يحاولون ذم النزعة القومية من خلال إضفاء هذا الاتجاه على أنه من مخلفات عهود بائدة لا عقلانية.

غير أنه يمكن هنا تطبيق رد فعل انعكاسي نقدي: وهو أن تكون قابلا للمنافسة لا أحاديا، أن تكون محدثا لا تقليديا تقتات على التاريخ. إن ثقافة الهوس، أو جنون الشك إذا جاز التعبير، لها مكونات وأسباب تاريخية أيضا. لكن عودة ظهورها في

(24) ريتشارد هوفستادتر – «أسلوب الشك المرضي في السياسة الأميركية» وغيره من البحوث (نيويورك: نوف – 1965). انظر أيضاً ديفيد لارسن – «الأخلاقيات الصفوية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة»، (لندن: فان نوستراند – 1966).

(25) ريتشارد بايبز «اليد الخفية: مخاوف الشرق الأوسط من المؤامرات»، (لندن: مطبوعات ماكميلان – 1996).

الزمن المعاصر في العالم ما بعد عام 1989 إنما تعكس عوامل معاصرة ومتجاوزة للحدود. فمن جانب هناك سياقات تختلط فيها قضايا ذات اهتمام محلي ولا سيما الهجرة مع قضايا ذات صبغة سياسية دولية، ومن جانب آخر وجود مناخ فكري تكثر فيه الادعاءات الضارة بل ادعاءات «عالمية» من دون الرجوع إلى المنظور التاريخي أو المنظور القائم على التجربة . ويشجع هذه الأطروحات بالطبع «تحول ثقافي» في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية تمت صياغته بطريقة تفتقر إلى الدقة وتتسم بالطيش، وهو اتجاه يعطي الأولوية للأشكال المادية لا المجردة للثقافة حتى وإن طبق هذا الاتجاه بالمعايير التقليدية للمصادقة التاريخية. ففي عقد التسعينيات تسبب بعض الفلاسفة في فوضى فكرية من خلال تحليلهم للعالم. وواجبنا الآن ربما يكون بإرجاع هؤلاء الفلاسفة إلى أرض الواقع. فلا ينبغي أن يكون البرنامج القادم ترخيصا لفوضى وارتباك جديدين وإن لم يكونا جديدين بحق.



مقابلة

سنوات التكوين وهموم الثقافة

حوار مع «محمد الرميحي»

حاوره: منصور مبارك*

يعد «محمد الرميحي» من أبرز مفكري منطقة الخليج العربي في هذه المرحلة، سواء أكان ذلك لكونه ألّف عدداً من الكتب التي أسست لدراسة علمية ومنهجية للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الخليج العربي، أم لإسهاماته الفاعلة في تأسيس وإدارة عديد من المؤسسات الثقافية الكويتية التي امتد تأثيرها إلى المنطقة العربية والعالم.

والرميحي من القلة التي اعتمدت على المنهج العقلاني والمنطقي أساساً للحوار، فضلاً عن كونه وسيلة مثلى للاتصال الإنساني، ولربما يكون ذلك ما جعله منصرفاً دائماً إلى الإنتاج الرصين والبنّاء واختيار الثقافة الجادة أداة للتغيير والتطوير.

وقد توزعت اهتمامات الرميحي ما بين التأليف والترجمة والصحافة وإدارة المؤسسات الثقافية؛ إذ إنه أنشأ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكذلك كان من بين من أسهموا في إصدار سلسلة عالم المعرفة، وترأس تحرير مجلة العربي الذائعة الصيت، وهو حالياً الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ومؤلفات الرميحي تتنوع ما بين الفكر الاجتماعي والسياسي، وقد أعيدت طباعة غالبيتها مرات عدة، ومازالت تحظى بإقبال كبير سواء أكان ذلك من قبل القارئ المثقف العام أم من المتخصص، وهي توليفة نعتقد بأن الرميحي من بين قلة في المنطقة تمكنت من إبداعها. والمجلة يسعدها من خلال هذا الحوار أن تقدم لقرائها محطات مهمة من حياة الرميحي وسيرته الثقافية.

---

* من أسرة تحرير المجلة.

■ **هل لك أن تحدثنا عن سنوات التكوين وبداياتك الثقافية؟**

عندما أعود بالذاكرة إلى الوراء أجدني نشأت في بيئة ثقافية، وأنا هنا أتحدث عن بداية وعي في الخمسينيات من القرن العشرين، فقد كان أخي الأكبر مهتماً بالقراءة وجلب الصحف والكتب والمجلات فوجدتني أقضي وقتاً كبيراً في قراءة المصور والإخوان المسلمون ومجلات أخرى فضلاً عن قراءتي لبعض القصص القصيرة. كما أنني أثناء مراحل التعليم الأولى تلقيت تشجيعاً من قبل بعض أساتذتي ممن وجدوا لديّ القدرة على التعبير، ولعل ذلك كان السبب في اختياري دائماً للقراءة أمام المفتش العام للغة العربية عند زياراته للمدرسة، ولكن حتى ذلك الوقت لم أكن واعياً لهذا الأمر.

وقد كنت دائماً متقدماً في دراستي حتى حصلت على الثانوية العامة وذهبت إلى القاهرة لإكمال دراستي، وكان ذلك في بداية الستينيات، والقاهرة حينها كانت تضج بحركة ثقافية كبيرة في الحركة المسرحية والسينمائية والترجمة لاسيما تلك المترجمة عن الأدب الشرقي، حيث كنت أقرأ الروايات الطويلة لمؤلفين مثل هوغو وغيره، ومن هنا بداية اهتمامي بقراءة الرواية. ولقد كان ذلك تراكماً ثقافياً بالنسبة لي ولكنني لم أتعرّف إلى العمل العلمي بشكله الصحيح والحقيقي إلا عندما بدأت دراستي في إنجلترة، حيث اكتشفت أهمية المنهج الذي كان قاصراً عن تجربتي في التعليم سابقاً. فالمنهج هو الذي جعلني قادراً على فهم العلوم الاجتماعية بشكل أكبر وكذلك الثقافة، وأتحدث هنا عن المنهج بشكله العلمي المنظم غير الخاضع لأيديولوجيا معينة.

وعند ذهابي إلى إنجلترة كنت مهتماً بداية بالعمل على تقوية لغتي الإنكليزية والتي بدأتها في الكويت من خلال انخراطي في فصول المركز الثقافي البريطاني. وفي إنجلترة قبلت في جامعة دارم Durham وهي جامعة عريقة كانت تتميز بمستواها العلمي الرفيع وبنظامها الإنكليزي الصارم. وأتذكر هنا أنني عندما أتممت الفصل الأول من أطروحتي العلمية طلب إلي أستاذي في أول لقاء لنا أن آخذ ما كتبت وأرميه في أقرب سلة للمهملات، ووجهني لقراءة بعض الكتب بداية وكلها كانت حول المنهج. وقد أصابني لذلك بصدمة جعلتني أنقطع ستة أشهر للقراءة في المنهج، ولكنني وجدت نفسي أتقدم بسرعة سواء في كتابتي لأطروحة الدكتوراه أو في عملي بالجامعة في ذلك الوقت، حتى إنني مازلت أتذكر أنهم كلفوني بتدريس فصل للغة العربية لغير الناطقين بها، وكنت حينذاك كما أسلفت طالباً في الجامعة.

وعلى الرغم من الصرامة العلمية العالية التي كانت تتميز بها جامعة دارم فإنني أنهيت أطروحة الدكتوراه في وقت مبكر عما كان مقرراً، وأتذكر أنني حصلت على استثناء لمناقشة الأطروحة التي أنجزتها في ثلاث سنوات.

ومنذ ذلك الحين بدأت أستفيد من هذه المنهجية عن طريق القراءة والإضافة إليها، وبالتأكيد أصبح لدي اقتناع بأن المرء لا يستطيع التعبير عن رأي أو الكتابة في موضوع إلا بعد أن يقرأ بكثافة، كما أن خبرة الحياة مهمة أيضاً، وإلا كنا اكتفينا بقراءة تجارب الآخرين واتبعناها ولكن لكل عصر ظروفه ولكل مجتمع خصائصه. وقد اكتسبت من بداية تجربتي العملية في الجامعة ميزة إدراك أهمية الوقت، فأتذكر أنني عندما قدمت إلى الجامعة عام 1974 حضرت دروسي واجتهدت للإعداد لطلابي، ولكن ما حضرته انتهى في الثلث الأول من المحاضرة مما أربكني، ولكن بمرور الوقت تعلمت كيفية التعامل مع الوقت، فبعض الأفكار يمكنني قولها في ساعة، كما يمكنني من جانب آخر أن أقول بعض الأفكار في دقائق محدودة.

وأعترف بأنني كنت محظوظاً من التفاعل بيني وبين الطلاب، خاصة وأن الجيل الذي درسته في ذلك الوقت، وأنا أتحدث هنا عن الثلثين الأخيرين من السبعينيات وبداية الثمانينيات كان جيلاً يضم عناصر مهتمة بالفكر والثقافة، وقد تعلمت من هؤلاء الشباب والشابات، وأصبح كثير من طلابي وطالباتي أصدقاء لي، واستمرت صداقتي معهم حتى اليوم، وأصبح بعضهم أساتذة في الجامعة، ومنهم من تولى قيادات ومسؤوليات عامة سواء في الكويت أو الخليج.

وأستطيع القول إن سنوات السبعينيات شهدت محصلة العمل الثقافي أثناء الخمسينيات والستينيات بدليل إنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سنة 1973، وهي الفترة نفسها التي أغلقت فيها بعض القنوات الثقافية في الوطن العربي، مثلما حدث من توقف لمجلات مصرية مثل «الفكر المعاصر» و«تراث الإنسانية» و«المسرح والكاتب» وغيرها، وهذا كما أسلفت تزامن مع انفتاح ثقافي في الكويت.

وأذكر بعد سنة من وجودي في الجامعة أن اتفقت مع مجموعة من زملائي لإصدار مجلة حول دراسات الخليج والجزيرة العربية، وقد صدرت هذه المجلة بالفعل في يناير 1975 وكنت المؤسس لها ورئيس تحريرها الأول. ومن خلال الاستعانة بمجموعة من الخبرات العربية أصبحت المجلة منبراً يستقبل الكتابات الجادة حول منطقة الخليج والجزيرة العربية. وبعدها بدأت بتأليف ونشر مجموعة

من الكتب مازال بعضها يدرس في جامعات الخليج وبعضها الآخر أصبح علامة من العلامات المميزة في الكتابة بهذا الميدان.

وفي ذلك الوقت أذكر أنني كنت مساهماً نشيطاً في الحركة الثقافية بشكل عام والصحفية بوجه خاص، فقد كنت أكتب بشكل مستمر، أحياناً تحت اسم مستعار حسبما تتطلبه الظروف في تلك الفترة، وأذكر كتاباتي للافتتاحيات في جريدة الوطن في الصفحة الأولى، ولعلني إن لم تخني الذاكرة كنت أكتب تحت اسم عمرو بن بحر وهو اسم الجاحظ، وكذلك (جابر الجلاهمة) وهو من رجالات الخليج الأشداء. وتلك كانت الخطوات التي قادتني للعمل الثقافي.

- **دعني أعد مرة أخرى إلى مؤلفاتك، ما السبب في أنها احتفظت بأهميتها العلمية لاسيما أن أجيالاً عديدة كانت هذه المؤلفات دائماً تحتل رأس قائمة قراءاتهم، هذا من جانب، ومن زاوية علمية مازالت هذه المؤلفات مقرة للتدريس في الجامعات الخليجية وجامعة الكويت؟**

دعني أكن صريحاً هنا، فجزء منها تعرض للتقادم لاسيما ما يتعلق منها بالأجزاء الإحصائية والمؤشرات العامة في هذا الموضوع، وربما هناك بعض المعلومات التي لم أكن دقيقاً في عرضها بسبب الخبرة المحدودة، وبسبب قلة المراجع المتوافرة في ذلك الوقت، إنما وحتى نكون منصفين بقي جزء منها مهماً؛ لأنه علامة أساسية في هياكل الصيرورة الاجتماعية في منطقة الخليج، وهي أفكار لا أدعي أنني الوحيد الذي أتيت بها ولكنها تراكمات من الخبرة والقراءة والرؤية. وكما أسلفت في حديثي عن المنهج، فإن إحدى قراءات المنهج في العلوم الاجتماعية ما يسمى النظرة السوسيولوجية Sociological Eye؛ أي إنك تنظر إلى المجتمع وأنت تحاول أن تعزل نفسك عنه حتى تنأى بنفسك عن الضغوط الموجودة فيه، وأن تقدم ما أمكن توصيفاً دقيقاً لحركة المجتمع، فأنت بإزاء حركة فيها ثبات في الأساسيات، وأنا اخترت أن أتحدث عن الأساسيات وهي الباقية.

وأنا أيضاً أتفق معك في أن بعض الجامعات لاتزال تقر هذه المؤلفات ضمن مناهجها الدراسية، وقد اتصلت بي إحدى الزميلات مؤخراً لإبلاغي أنها أقرت أحد كتبي في إحدى الجامعات الخليجية، بوصفه مقرراً دراسياً وطرحت بعض الاستفسارات بهذا الشأن. ومن المهم أن أؤكد أهمية النظرة إلى الموضوع من خارج الذات ودون النظر إليه بانفعال عاطفي، إنما بالتأكيد فاتني العديد من العلامات الهيكلية الرئيسة، ولو أتيحت لي الفرصة لأن أكتب في الصيرورة الاجتماعية الحالية لربما أضفت إليها كثيراً.

■ **ولكن ألا تعد هذه المؤلفات رائدة في هذا الميدان إذ لم يسبقها أي نتاج في هذا الميدان؟ كذلك حملت هذه المؤلفات دفاعاً عن الخليج وأبنائه، ويبدو أنك ظللت تحمل الرغبة في تغيير ما هو شائع عن سكان هذا الإقليم؟ ما هي وجهة نظركم في ذلك؟**

إنك تطرح هنا نقطتين؛ الأولى حول الصعوبات التي واجهتنا، وعلى الرغم من أنني أبغض كلمة صعوبات فإنه كان هذا سياقها الصحيح، فأنا وزملائي واجهنا صعوبات كبيرة في الحصول على معلومات عن مجتمعنا على عكس الوقت الحالي أو قبل عشر سنوات، فاليوم لو أردت بيبليوغرافياً عن الخليج ستجد قائمة غنية. ولكن الفقر المدقع في المعلومات العلمية آنذاك كان عقبة كأداء. فكتاباتي الأولى اعتمدت فيها على المصادر الأولية وربما شكلت بدايات لعمل أساسي وكبير، ففي بعض القضايا لم تكن تجد عن الخليج مرجعاً أو مرجعين في ذلك الوقت.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بموضوع يشغلنا جميعاً، وأقصد هنا الشخصية النمطية التي أعطيت لأبناء الخليج في السبعينيات وما قبلها بقليل بسبب النفط، حيث كان النفط والإنسان في الخليج متماثلين في نظر كثيرين، في حين تم تجاوز كثير من المعطيات الحقيقية في هذه المجتمعات وهي معطيات إنسانية فيها الكفاح والصبر والبناء، وأعتبر كل خليجي في نظرهم غنياً ومتكبراً ولديه مال وليس لديه عقل. وهذه النظرة، بكل أسف، كانت سائدة في المجتمعات العربية والمجتمعات الأخرى، ولربما كانت في المجتمعات العربية أكثر وضوحاً. في حين أننا لو عمدنا إلى المقارنة البسيطة والواضحة لوجدنا أن النفط موجود في عدد من الدول العربية كالعراق وليبيا والجزائر، واستخدم هذا النفط بأشكال مختلفة، وربما كان استخدامه الأكثر حكمة نسبياً هو ما تم في دول الخليج العربي. حيث بقي الإنسان على أرضه وفي وطنه بينما نجد أن النخبة في الدول الأخرى إما خرجت من أوطانها أو تم التخلص منها بسبب الصراعات السياسية. كذلك استخدم هذا النفط في دول الخليج في إتمام بنية تحتية متقدمة وكذلك شبكة تعليم وخدمات صحية وتنموية. ولعلي أردت أن واضح لمن هو مهتم بأن الناس هنا مختلفون عما يراد لهم أن يصوروا به. وكنت دائماً حريصاً عندما أتحدث عن الثقافة العربية على القول إن الثقافة الخليجية هي ثقافة عربية وليست ثقافة خليجية كما يراد لها. وسأضرب لك مثالاً بالتيارات الفكرية السائدة في العالم العربي (القوميين العرب واليسار والصحوة الدينية.) نحن في الخليج كنا دائماً نتأثر ونؤثر في هذه التيارات الفكرية، ولكن تبين لنا أيضاً أن

هناك تكويناً بيئياً لهذه المجتمعات ولها خصوصياتها. وربما هذه معادلة صعبة؛ وهي إصرارك على أنك عربي ولك خصوصية، في حين أن الآخرين يقبلون بخصوصيتهم ولا يجدوا تناقضاً بينها وبين الهوية العربية، وفي الحقيقة هذه عملية فكرية واجتماعية صعبة التناول والشرح.

- **لك اهتمام بكتب المستشرقين والمبشرين، وقد قمت بترجمة بعض مؤلفاتهم. هل لك أن تحدثنا عن دوافع اهتمامك بهذا الميدان من الدراسات؟**

في الحقيقة قمت بترجمة كتابين في هذا الموضوع، أولهما في السبعينيات لفرد هاليداي Arabia without sultans وأسميته الجزيرة العربية، وقد وجدت فيه نظرة سوسيولوجية معقولة ومنطقية للمجتمعات العربية. وبعدها اهتممت بكتابات المبشرين في الإرسالية الأمريكية. وعندما كنت أبحث في موضوع الخليج وجدت أن المصادر ضئيلة جداً. وفي القرن العشرين وبداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن متوافراً أمام الباحث سوى المصادر الغربية، وهي بمجملها كتابات الغربيين الذين مروا في المنطقة فضلاً عن التقارير الرسمية وشبه الرسمية التي كان يبعثها المقيمون السياسيون آنذاك. وهذا كان مصدراً معلوماتياً حول الأوضاع العامة في الخليج، بدءاً من كتاب لوريمر الذي هو عبارة عن تقارير منذ القرن التاسع عشر جمعت في سلسلة من الكتب وترجمت بعد ذلك، والمصدر الثاني المهم كان ما كتبه المبشرون في ذلك الوقت، حيث كانت هناك حركة تبشيرية واسعة في القرن التاسع عشر، ولكون الولايات المتحدة الأمريكية كانت قوة حديثة وغنية نسبياً استطاعت أن تمول جزءاً من هذه الحركة، فالكنائس كانت مقسمة عالمياً، وتم إنشاء الإرسالية الأمريكية العربية من أجل تطويق الإسلام في عقر داره، كما كانوا يهدفون، وكانت وسيلتهم في ذلك التعليم ثم التطبيب ثم التبشير.

وقد جذب هذا الموضوع اهتمامي بعد ذلك، إلى درجة أنني نصحت بعد ذلك أحد الزملاء وهو الأستاذ عبدالمالك التميمي، وقد أشرت إليه أثناء قدومه إلى إنجلترة للدراسة أن يتناول هذا الموضوع، وهو موضوع يستحق مزيداً من الدراسة. وأنا أرى أن كل ما كتبه المبشرون ليس دقيقاً بالضرورة بل يحوي تحيزاً سياسياً واجتماعياً في ثناياه، وإن كان يحمل رصداً مهماً لما هو واقع في تلك الحقبة الزمنية. أما الكتاب الثاني الذي قمت بترجمته هو «الكويت قبل النفط» وقد ألفه مالوري، وهو طبيب من أصل إنجليزي كان يعمل في الإرسالية الأمريكية، وعاش في هذه المنطقة في بداية القرن العشرين وتوفي عام 1945.

وقد وجدت هذا الكتاب وأنا أبحث في أطروحتي العلمية في مكتبة جامعة أكسفورد، وكان مادة أولية وحصلت على إذن من المكتبة بترجمته. ويبدو أنه أعد على هيئة مخطوط، ولكن مؤلفه لم يجد ناشراً له، فاستئذنتهم في نشره وتمت الموافقة. ونشر في منتصف السبعينيات، ولأسباب تتعلق بظروف تلك الفترة منع ثم أعيد نشره في التسعينيات بعد تنقيحات وإضافات مختلفة. وأستطيع القول إن تلك كانت المصادر المهمة في تاريخنا الاجتماعي مع شيء من التمحيص والتدقيق المطلوبين.

- **أعتقد أنك حضرت قبل عامين مؤتمراً لحوار الحضارات برعاية الرئيس الإيراني محمد خاتمي؟ هل لك أن تحدثنا عن طبيعة هذه المشاركة وما هو مؤمل منها؟**

وجهت الدعوة لسمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح لإرسال مندوب عن الكويت لحضور المؤتمر وقد كلفني الأخ يوسف السميط وزير الإعلام آنذاك برغبة سمو الأمير في تمثيل الكويت في ذلك المؤتمر، وكما تعرف فإن الرئيس خاتمي طرح في الأمم المتحدة اقتراحاً بأن يكون عام 2001 هو عام حوار الحضارات رداً على ما كتبه هنتنغتون وآخرون حول صراع الحضارات، وهو يأتي في إطار الرد على دعوات في الغرب ليست منتشرة كثيراً، على الرغم من أن هناك تياراً في هذا الاتجاه. ومن هنا ظهرت فكرة حوار الحضارات، على أن تكون على مستويات عدة، بداية أن يكون هناك حوار بين المسلمين من أجل الإعداد لحوار عالمي. ونظراً لأن طهران كانت تترأس المؤتمر الإسلامي الذي عقدت قمته عام 1997 فقد وجهت الدعوة إلى الوزراء والمختصين بالثقافة، وصدر في ذلك تقرير مبدئي كقاعدة للحوار مع الحضارات الأخرى. وهذا التقرير يشدد على أن الإسلام حضارة تحوي حريات واجتهادات ثقافية مختلفة، وأن وجود هذه المظلة الحضارية الكبرى دليل على قبوله للآخر، وفكرة التعايش فيما بينها ومن ثم التعايش مع الآخرين. ومن المؤمل أن يعقد اجتماع في سبتمبر 2001 لطرح هذه الأفكار في الأمم المتحدة.

- **ولكن ألا تعتقد أن هناك تيارات إطلاقية قد تقف عقبة أمام التحاور واعتماد الحوار الفكري وسيلة للاتصال الإنساني؟**

من المؤسف أن هناك بعض الاتجاهات القطعية في ثقافتنا العربية والإسلامية. ومما يحسن القول به إن هناك مدارس وتيارات حوارية، وبالتالي من واجبنا أن نشجع هذه التيارات الحوارية ونؤكد على أهمية الحوار بين التوجهات المختلفة. وأنا

أعتقد – ومثلي كثيرون – أنه من غير المحبذ القطعية في كثير من الأمور، فضلاً عن أن الحوار الصاخب الذي تسلب منه قواعد الأدب والأخلاق غير مقبول، لأن الجميع في نهاية الأمر قادرون على الشتم والصراخ وإنما قلة هي القادرة على إقناع الآخرين بشكل منطقي وعقلاني وذلك هو التحدي الحقيقي.

كما أنني أود أن أشير هنا إلى أن هناك مبادئ في تراثنا تحضنا على انتهاج هذا الأسلوب في التواصل مع الآخر، وهل هناك أفضل من كتاب الله عندما يذكر في القرآن الكريم «وجادلهم بالتي هي أحسن» وكذلك «ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم».

فالمرء يجب ألا يذهب في الخصومة السياسية والاجتماعية إلى درجة الفجور، وكما تعرف فإن الفجور منهي عنه دينياً وأخلاقياً.

- **في هذا السياق كيف ترى إمكانية قيام حوار بين ضفتي الخليج، وقد سمعنا بأن هناك رغبة من بعض المثقفين الإيرانيين في ترجمة مؤلفاتك؟ ولعل تلك خطوة أولية في هذا الاتجاه.**

مما يبعث على الأسى أننا وإيران ضيعنا وقتاً طويلاً ومهماً في صراع عبثي، وأريد أن أنقل هنا ما قاله وزير الثقافة الإيراني عطاء الله مهاجراني عندما قال إنه قد ضاعت علينا فرص كثيرة ومن المؤسف أننا لم ننتبه لها في ذلك الوقت. ولكن ما حصل من انتباه أخيراً أمر جيد وإيجابي. ولعل التطورات التي حدثت في إيران شجعت كثيراً في هذا الاتجاه، وكذلك التطورات التي حصلت في الخليج.

وقد حضرت مؤخراً في إيران اجتماعاً لمؤسسة البابطين الثقافية، وقد كان اجتماعاً متميزاً. وأعتقد أن على كل محب للتطور الإيجابي أن يقدم الشكر لهذه المؤسسة لأنها تأخذ على عاتقها القيام بهذا العمل الثقافي. ومن النقاشات التي أجريت في طهران ظهرت فكرة تأسيس أمانة للحوار العربي الإيراني، وتشرفت بأن أكون أحد أعضاء المكتب، وبوركت هذه الخطوة من الكويت بشكل إيجابي. ونحن الآن بصدد وضع التصور المبدئي لسقف زمني تظهر به هذه الأمانة بشكل أكثر دقة وتفصيلاً. ونحن والإيرانيون نتفق في الحقيقة على مجموعة من المبادئ وعلى رأسها أن ما يحدث في إيران هو خاص بإيران، وأن ما يحدث في دول الخليج العربية هو خاص بدول الخليج. فنحن نحترم التوجهات والاجتهادات الإيرانية وهم يبادلوننا ذلك. كذلك اتفقنا على أن نوسع دائرة التفاهم، والوضع اليوم مؤات جداً

للثقافة العربية والاهتمام بها في إيران. فبسبب طبيعة تفكيرهم السياسي، يهتم الإيرانيون بالعمل السياسي والاجتماعي والثقافي العربي. وقد عرفت، على سبيل المثال، أن هناك ثلاثة آلاف كتاب مترجم في السنة الماضية من العربية إلى الفارسية، في حين أن جهدنا العربي يطاله القصور، ولكننا نحاول في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب تعويض ذلك، فقد أصدر المجلس كتاباً عن تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين وكذلك رواية إيرانية، كما أن مجلة العربي أجرت كثيراً من الاستطلاعات عن إيران.

أما فيما يتعلق بترجمة كتبي، فإنني أبديت ترحيباً بهذه الفكرة متى ما أتيحت الفرصة لذلك.

- **العولمة هذه الأيام شغل المثقفين وشاغلهم، كيف تنظر إليها؟**

قدمت قبل فترة ورقة حول العولمة والثقافة بتكليف من الأمانة العامة لليونسكو، وذلك ضمن تكليف شمل أيضاً شخصية بلجيكية تناولت العولمة والأمراض، ومحافظ البنك المركزي الفرنسي الذي تناول العولمة والاقتصاد. وفي الحقيقة فإنني لا أنظر إلى العولمة نظرة «مانوية» بل من زوايا مختلفة، وفي اعتقادي يجب أن نستفيد من العولمة وتأثيراتها الإيجابية، وأن نتعرف مضارها، فهناك عديد من القضايا التي نحن ملزمون بالتعامل معها، فلم يعد بإمكاننا اليوم أن نتخلص من الجانب الثقافي للعولمة، والذي ترتبط به كذلك آلية عالمية تنظم الاستفادة من الثقافة العالمية ومرجعياتها وحقوقها، وأنا لست مع التهويل في أن العولمة سوف تلتهمنا.

- **توليت رئاسة تحرير «العربي» منذ عام 1982 واستمريت بعد ولادتها الثانية في أعقاب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، هل تحدثنا عن هذه الفترة من مسيرتك الثقافية؟**

نحن كقراء تفتّح وعينا على مجلة العربي، وعديد من الكتاب انطلقوا من العربي، وقد تربينا ثقافياً على مجلة العربي، وبالتالي فالعربي كانت تمثل حالة خاصة. وقبل أن أتولى رئاسة تحرير العربي كتبت فيها ومازالت هذه المجلة تعد إحدى المنارات الثقافية الكويتية التي تؤدي دوراً تنويرياً كبيراً، ولعل ذلك يرجع أساساً إلى وعي وحصافة من قاموا بتأسيسها في بداياتها مثل الأستاذ أحمد السقاف والأستاذ بدر الخالد، كذلك كان وراء الفكرة ويدعمها معالي الشيخ صباح

الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية حيث كان آنذاك مديراً لإدارة النشر. وهناك قصة رواها الأستاذ بدر الخالد عند صدور أول عدد من العربي، حيث كان سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح في بيروت وأرسل له العدد الأول من المجلة وقيل له إنها مجلة كويتية ولا تحوي أي شيء عن الكويت. وقال له الأستاذ الخالد إننا قصدنا ذلك، فوافق المرحوم الشيخ عبدالله السالم على هذه التوليفة وباركها. وأعتقد أن هذا كان نهجاً صحيحاً لأننا بلد صغير ليس كباقي البلدان الكبرى، فمثلاً مجلة الهلال تكتب عن مصر وعندهم إمكانية توزيعها بسبب حجم سكان مصر الكبير. وقد استمرت هذه التوليفة، وأنا أعتبر «العربي» ولدت مرتين؛ الأولى في بدايتها الفعلية، والثانية بعد الاحتلال العراقي حيث كانت هناك تصورات لأن تصبح مجلة كويتية، ولكن استمر العمل في التوليفة السابقة.

وقد تولى رئاسة تحرير العربي الأستاذ أحمد زكي الذي نأى بالعربي عن الخوض في القضايا المباشرة ولم يدخل في صراعات فكرية أو سياسية، وبعد ذلك اختلف الأمر مع الأستاذ أحمد بهاء الدين الذي كان له موقف سياسي واضح، فحصلت هناك صراعات وعدد من المواقف بسبب ذلك، ووصلت الأمور إلى مرحلة كادت فيها «العربي» تفقد توازنها.

وتوليت رئاسة تحرير مجلة «العربي» منذ عام 1982، وحاولت جاهداً أن تكون مجلة لكل العرب مع خدمة ثقافية نابعة من الكويت، وبعد التحرير أتيحت لي الفرصة لمواصلة العمل في هذه المؤسسة العريقة بغض النظر عن أية تقديرات حياتية أخرى. وفي الحقيقة فإنني كنت محظوظاً بوجود وزير إعلام متفهم عند استلامي لإدارة المجلة، وهو معالي الشيخ ناصر محمد الأحمد الذي ساند دور «العربي» وتفهمه طوال الوقت، وأصبحت هناك فرصة كبيرة لأن تبقى «العربي» منارة ثقافية. كما أنني حرصت طوال فترة بقائي في «العربي» على تطوير الافتتاحية لتقدم زاداً ثقافياً عميقاً للقارئ، وأعتقد بأن تلك كانت المساهمة الرئيسة، فضلاً عن ذلك كان معياري الوحيد هو جودة المقال وليس شخص كاتبه، لهذا انتقلت من نجاح إلى نجاح آخر، وأيضاً أعدنا إصدار كتاب «العربي» و«العربي الصغير» بشكليهما المنفصلين، وأعتقد أن «العربي» أصبحت مؤسسة كويتية تاريخية، ويجب أن نحيطها بكل عناية.

- **كان لك دور بارز أثناء الاحتلال العراقي للكويت، إذ توليت رئاسة تحرير القناة الإعلامية الكويتية الوحيدة وهي جريدة «صوت الكويت» هل بإمكانك الحديث عن هذه الفكرة الاستثنائية والتي ظهرت في أكثر مراحل تاريخ الكويت سوداوية؟**

إنها تجربة عزيزة على قلبي وفيها كثير من الذكريات الجميلة والصعبة، لأنها تذكرنا بمرحلة الاحتلال، ومن ثم بمرحلة سوداء في تاريخ العلاقات العربية العربية، وتذكرنا كذلك بصمود الشعب الكويتي وقدرته المذهلة على تجاوز المحن.

وأذكر أنني كنت موجوداً في الكويت حتى 1990/7/30 وسافرت قبل الاحتلال بيوم واحد إلى أوربا للالتحاق بعائلتي بسبب ظرف ما، وبعدها بأيام قلائل اتصل بي معالي الشيخ ناصر محمد الأحمد الذي كان حينها وزيراً للإعلام بالنيابة حيث كان وزير الإعلام معالي الشيخ جابر مبارك الصباح في الكويت في الأيام الأولى من الغزو وكان الشيخ ناصر وزير الدولة للشؤون الخارجية، وفاتحني بفكرة إصدار جريدة كويتية، وطلب إلي التحدث مع معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وقد قال لي: تشاورنا مع أصحاب جريدة «القبس» الكويتية، فأبدوا استعدادهم لأن تصدر باسم الدولة، ومباشرة قمت بالعمل مع الموظفين القلائل في القبس وقتها وبدأت البحث عن وسيلة لإصدارها، فبدأت أبحث أولاً عن صحافيين حيث التقيت بالأخ شوقي رافع، وبدأت بعد ذلك البحث عن ناشر ودار للطباعة، فاستقر الرأي على أن نقوم بعمل الصفحات ونرسلها إلى جريدة الشرق الأوسط حيث تخرج ومن ثم ترسل إلى مطابع الشرق الأوسط الدولي وترسل للتوزيع. وأذكر هنا أن العدد الأول صدر في 1990/8/11 وضم أربع صفحات، وازداد عدد صفحات الجريدة بعد ذلك إلى ثماني صفحات في الأول من سبتمبر 1990 إلى أن وصل إلى اثنتي عشرة صفحة في بداية شهر أكتوبر 1990، وبعدها انتقلنا إلى مقر منفصل في الأول من نوفمبر 1990 وتحولت الجريدة من القبس إلى صوت الكويت.

وأتذكر هنا أن الضغط النفسي كان هائلاً، فشعورك بالمسؤولية تجاه شعب يعيش تحت وطأة الاحتلال، وأية إشارة قد ترسلها من خلال الجريدة لربما تفيد العدو. ومن جانب آخر كان علينا أن نرفع من الروح المعنوية للشعب وأن نتصدى لوجهات نظر حادة، فالصدمة كانت شديدة على كثيرين إلى درجة أنها أفقدتهم كثيراً من التصرف الحسن. وقد دأبت على كتابة افتتاحية يومية تثير الحماسة والأمل في نفوس كثيرين، وهذه مسؤولية تحملتها بكثير من التقدير لمن أولاني ثقته من أصحاب القرار.

- **مادمنا في تلك الفترة، هل لك أن تفسر أسباب انقلاب بعض المفكرين والمثقفين العرب من خط عقلاني تنويري إلى آخر مؤيد للديكتاتورية بصورتها المبتذلة؟**

هناك مجموعة من التفسيرات لهذا السلوك، أولاً طبيعة الشخصية النمطية لأبناء الخليج والتي سادت في أذهان كثيرين، وكذلك قصة الغنى والفقر، وموضوعات الأيديولوجيا العربية المتراكمة بضبابيتها كالوحدة العربية، فالجميع ينظر إليها بما يسمى تحشيد الشعارات والكلام دون فهم للمحتوى. ومما يبعث على الأسى أن هذا التيار مازال موجوداً معنا وربما تغير لونه إلى وحدة إسلامية أو ألوان أخرى، ولكن ظلت هذه الشعارات المفرغة من محتواها الموضوعي. كذلك كان هناك الموقف المرضي من الآخر أي الغرب، فمادام الغرب اتخذ موقفاً معيناً يجب علينا اتخاذ موقف مغاير، مضافاً إلى ذلك الشعارات الانتهازية التي طرحها صدام حسين حول تحرير القدس والتوزيع العادل للثروة.

هذه في الحقيقة مجموعة من التراكمات، أدت في تلك الظروف أن يتخذ بعض المثقفين العرب الموقف الذي اتخذوه، وهنا نحن لا نتحدث عن الماضي بل عن الحاضر والمستقبل فنحن مازلنا في مثل هذه البيئة، ومازالت هناك حاجة ملحة للوصول إلى الناس بشكل يومي لإقناعهم ومحاورتهم وتفسير ذلك لهم. والمحزن أن عديداً من القيادات العربية مازالت ترفع هذه الشعارات من دون معرفة المضمون.

- **وهل تعتقد، حقيقة، بأن هؤلاء المثقفين استخلصوا دروساً مهمة مما حصل؟**

هناك بعض منهم عاد إلى التبرير وإيجاد الأعذار لهذه الكارثة، ومن جانب آخر من الخطأ أن نحاكم الناس على موقف سابق اتخذوه في ظروف مختلفة، إنما من يريدون أن يفهموا الوضع بأشكال مختلفة ويتبينوا الوضع العقلاني فأنا لا أملك إلا أن أرحب بهم. ويبقى الذين تحصنوا وراء المدافع، فهم الآن يلجأون إلى التبرير ومعظمهم لا يدافع عن نظام صدام حسين كما يقولون ولكنهم يبررون مواقفهم بأسباب ضعيفة كما أسلفت. وهناك ساحات انقلبت تماماً وهذا من طبيعة البشر. وإذا سألتني: هل علينا واجب للعمل؟ فسوف أجيبك: إننا أمام عمل كبير في هذا الاتجاه.

- **هل لك أن تحدثنا عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الذي يعد إحدى منارات الثقافة العربية، لاسيما أنك تتولى الآن أمانته العامة؟**

المجلس شكّل بهذه الصورة في بداية السبعينيات نتيجة لتراكمات متعددة وكثيرة ونتيجة أيضاً لدراسات عديدة؛ فالكويت في السبعينيات حصل فيها تطور

مهم، يمكننا القول إنها قفزت قفزة نوعية في عهد سمو الأمير جابر الأحمد الصباح حين كان وقتها ولياً للعهد، حيث انتقد سموه علناً الوضع العام في الكويت في خطاب مايو 1977، وبعدها عقدت الجمعيات الثقافية ندوات لطرح تصورات وحلول لدفع الأوضاع الفكرية والثقافية خطوات إلى الأمام، ومن بين هذه الندوات، ندوة جمعية الخريجين التي خرجت بمجموعة توصيات بهذا الشأن. وشكلت عدة لجان من ضمنها لجنة للثقافة أوصت بأن ينشأ المجلس الوطني للثقافة ويضم النشاطات الثقافية المختلفة في الكويت، ومن ثم صدر المرسوم الأميري سنة 1973، ومنذ انطلاقة المجلس في ذلك اليوم بدأ بمجموعة محدودة من الإصدارات وضم إليه بعد ذلك أنشطة أخرى، مثل المسرح والآثار، وتنقل في تبعيته بين عدة وزارات إلى أن استقر تحت مظلة وزارة الإعلام.

والمجلس لا يضم كل الأنشطة الثقافية في الكويت، فهناك جهات لها أنشطة ثقافية تقوم بها مؤسسات مثل: جامعة الكويت، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومركز الدراسات والبحوث الكويتية... وغيرها، فإذن هناك مجموعة من النشاطات في المجلس تحاول أن تتعاون مع هذه الجهات من أجل هدف مشترك. إن فلسفتي الرئيسة في المجلس أن يفتح الأبواب لكل المجتهدين والقادرين على العطاء، وأن يصل عمله إلى الجذور، إلى المواطن العادي، فمثلاً لدينا فرقة موسيقية متطورة وأملنا أن نضاعف من حجم هذه الفرقة ونوعيتها، ونصل إلى نشاط موسيقي متميز. والعام الماضي نظمنا مهرجاناً مسرحياً كبيراً، والآن لدينا محاولة لتفعيل فرقة وطنية للمسرح من الشباب وتطعيمهم بالخبرات الجيدة، وكذلك فإننا نعمل على افتتاح مزيد من صالات الفنون، وتوجهنا إلى المباني التاريخية والأثرية سواء بصيانتها أو إعادة ترميمها، وبدأ المجلس يتوجه من جديد للاستمرار في نشر التراث العربي بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وكذلك فإن الأنشطة التي يقوم بها المجلس لها علاقة بالعامة من الجمهور وكذلك بالنخبة، وهذه هي طبيعة الأمور. وأنا دائماً أقول إن الثقافة لها ثلاثة عناصر: أولاً إنها مختلف عليها، لذلك أنشأنا لجاناً لنستمزج أكبر قدر ممكن من الآراء، والثقافة تراكمية فنتيجتها لا تظهر مباشرة، والثقافة نخبوية بمعنى أن المهتمين بالتراث هم قلة وكذلك الأمر مع المهتمين بالموسيقى والمسرح، وكيف توسع هذه النخبة هذا هو تصورنا.

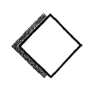
وأنا سعيد لأننا نعمل من أجل الطفل كذلك، وقد نظمنا أنشطة وطنية في هذا الاتجاه. وأمامنا الآن عام 2001 وهو عام اختيار الكويت عاصمة للثقافة العربية، وهو

اختيار يحثنا على العمل على رفع «الأجندة» الثقافية إلى السطح، ويعمل معنا في هذا الاتجاه عدد من الوزارات مثل وزارات التربية والداخلية والصحة والبلدية والأشغال... وغيرها.

ففي العام 2001 لدينا ثلاثة أهداف: أولاً الاهتمام بالبناء التحتي وهو إنشاء المجمع الثقافي، وكذلك المكتبة الوطنية، والبنية التحتية المختلفة كالمباني التاريخية، والهدف الثاني هو توسيع النشاط الثقافي ليشمل جمهوراً عريضاً يمتد من ربة البيت إلى الطفل إلى الشاب، والهدف الثالث إشراك أكبر عدد من الناس في الثقافة. وهذا الأمر في حاجة إلى برنامج متكامل مثلما نحن نعمل الآن على تجهيز قناة كويتية تلفزيونية للثقافة، وسنصدر مجلة جديدة في يناير المقبل باسم (جريدة الفنون)، ونعمل الآن على تطويرها فنياً، هناك أكثر من هدف على هذه «الأجندة»، وأولها أن تقدم الكويت بشكل راق وصحيح لعالمنا العربي، والهدف الثاني «للأجندة» أن ترفع سقف الحريات.

■ **هناك عديد من سلاسل الكتاب والنتاج الثقافي لم يكتب له الاستمرارية والنجاح في بعض الدول العربية، ما السبب في استمرار نجاح نتاجات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؟**

الاستمرارية مهمة والجودة كذلك، فعالم المعرفة ظهرت بهذا الشكل لعدة أسباب، أما «المسرح العالمي» فكانت هناك مشكلة جعلتنا نحولها إلى إبداعات عالمية تنشر قصصاً وإبداعات روائية من مختلف العالم، وإذا عملنا عليها بشكل جاد فسوف تكون على مستوى عالم المعرفة، أما «عالم الفكر» فلها إطار محدود وهي مرجع ثقافي، و«الثقافة العالمية» لها معايير خاصة بها، ونحن نحرص على أن نصدرها في وقت مناسب، وعملنا من أجل ذلك وحدة إنتاج فني في المجلس وكذلك حرصنا على التعامل مع موزعين جيدين تضم شبكة توزيع حديثة ومتكاملة. وإلى جانب هذا لدينا سلسلة من الإصدارات غير الدورية مثل إصدار «الثقافة في العالم العربي»، كما سيصدر كتاب عن الهندسة والمعمار، فضلاً عن سلسلة منارات كويتية.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

محمد أحمد بيومي*

الوعي بأزمة علم الاجتماع: هموم الذات

تعلمنا خلال القرن العشرين أن علم الاجتماع «نظام عالمي» له نظرية ومنهج، وفي الستينيات من القرن الماضي خرج علينا «جولدينر» بدعوى أن علم الاجتماع الغربي في «أزمة»، وأن سبب أزمته هو «تخلف» نظريته عن تفسير الواقع بكل ما فيه من حركات نقدية للواقع الذي تعيشه الجماهير. ومن ناحية أخرى فإن أزمة علم الاجتماع راجعة إلى عدم ملاءمة نظريته في تفسير معاناة شعوب العالم النامي. فالأطر النظرية لهذا العلم وضعت أساساً لحل تناقضات المجتمع الغربي، لذا فإن أزمة علم الاجتماع نابعة من عجزه عن تقديم حلول لأزمة المجتمع الغربي، فأزمة علم الاجتماع أزمة مجتمع، وأزمة علم، وأزمة عالم، وأزمة نظرية، وأزمة منهج.

إن علم الاجتماع لم يطور حتى الآن نظرية واحدة متسقة عن المجتمع والظواهر الاجتماعية التي يدرسها، وكل ما هناك «منظورات» شخصية تأخذ شكل «الموضة»، لذا فقدت نظرية علم الاجتماع «مصداقيتها» بوصفها نظرية علمية. ولقد انعكست أزمة التنظير على أزمة المنهج، لذا غرقت بحوث علم الاجتماع في قضايا جزئية أدت بالضرورة إلى طمس طبيعة الواقع الاجتماعي، ومن ثم أعاقت تحقيق شمولية التفسير.

إن علم الاجتماع منذ الربع الأخير من القرن الماضي يشهد حركة نقدية لاذعة لتصحيح مساره، فمنذ ظهور أنصار الاتجاه الراديكالي واليسار الجديد والمدرسة

* أستاذ (Professor)، علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس وجامعة الاسكندرية، وحاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع) في مصر، له عديد من المؤلفات منها علم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع بين الوعي الإسلامي والوعي المغترب، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها.

النقدية، ظهرت الحاجة إلى مناداة العاملين بهذا العلم بأن يكون لهم أدوار جديدة وأن يكون لهذا العلم أهداف اجتماعية وإنسانية. لقد تعالت الأصوات في الآونة الأخيرة بأن علم الاجتماع «كنظام عالمي» بدأ يتحلل ويتآكل، ويشهد بهذا ظهور علم اجتماع «إقليمي» في كثير من المجتمعات الغربية والشرقية. ومن يؤرخ لعلم اجتماع «ما بعد الأزمة» يأمل في أن يجد علماء الاجتماع في نظريات العلوم الأخرى – كما هي عادة علماء الاجتماع – ما هو جديد يمكن أن يستخدم لتفسير الظواهر الاجتماعية.

وإن كانت هذه حال علم الاجتماع في بيئته الغربية، فإن باحثينا العرب ما زالوا يدورون في فلك المقولات والنظريات التقليدية لعلم الاجتماع، وهي المقولات والنظريات التي تم التمرد عليها من قبل أصحابها. إن علم الاجتماع الموظف في العالم العربي في أزمة، وأزمته هي «اغترابه» عن الواقع المعاش. وقد جعل ذلك من علم الاجتماع نظاماً أكاديمياً لا تتعدى تأثيراته مدرجات الجامعة.

لقد أدى «الانتقاء» النظري والتجزئة البحثية إلى تأخر بروز «وعي يقظ» للمشتغلين بهذا العلم: وعي يقظ بكيفية التأريخ لهذا العلم، وعي يقظ بوظيفة هذا العلم، وعي يقظ بدور عالم الاجتماع في واقعه العربي، ووعي بأزمة هذا العلم سواء في بيئته الغربية أو العربية، ووعي بالوعي البديل.

لقد أدى هذا الوضع بعلم الاجتماع في الوطن العربي إلى دعوة كثير من الباحثين العرب إلى تصحيح المسيرة من أجل وعي يقظ، لقد طالب عدد منهم بأن يكون لدينا القدرة الخلاقة وشجاعة النقد على أن نهدم بناء قديما فقد كل مقوماته لتقديم بناء جديد يعبر عن واقع المجتمع المعاش. غير أن هذه اليقظة في وعي بعض الباحثين لم تولِّد أي محاولة جادة لتطوير علم الاجتماع.

إن الوعي الصادق لا يمكن أن يتعرَّف ذاته إذا كان يعتمد على معرفته من خارج المجتمع الذي يعيشه، فالمعرفة الجادة هي التي تمتلكها الذات الاجتماعية، والتي تعبر عن واقعها وتتجاوزه إلى المستقبل. إن ما نحتاج إليه هو «كسر الطوق» الذي يبعدنا عن أنفسنا ويحجب عنا واقعنا ويجعل وعينا مغتربا عن ذاته. نحن في حاجة إلى التغلب على «التمويه» و«التعتيم»، وأن يكون لنا القدرة على تكوين المعرفة النقدية حتى تكون المعرفة الذاتية المستقلة هي القاعدة الوحيدة للوعي اليقظ.

إن النتيجة المنطقية لأزمة علم الاجتماع في الواقع العربي أنه يعمل على تزييف الوعي أو على الأقل يجعل الناس يفهمون أنفسهم وواقعهم فهماً خاطئاً

مشوهاً، لذا فإن علم الاجتماع الحالي يعمل على «تزييف» وعي الجماهير بتقديمه الواقع من حيث هو معطى غير قابل للمناقشة ومن دون أن يقدم تفسيراً مستمداً من خصوصية المجتمع العربي.

إن الأصوات تنادي وتطالب بتكوين وعي جديد، وقد أخذت هذه الأصوات الطابع العربي أو الإسلامي أو الإقليمي. وللأسف، فإن كثيراً من هذه المحاولات فشلت أو على الأقل ما زالت في مرحلة التكوين، وقد أدى هذا كله إلى «اغتراب» آخر لعلم الاجتماع.

إن علم الاجتماع أداة في يد العالم، ويظهر الوعي الجديد عندما يشعر العقل فيه بالقلق وخيبة الأمل من الواقع الذي يعيشه أو يعيشه مجتمعه، ومع العلم بهذه الوضعية يبدأ الوعي اليقظ أولاً برفضه واغترابه عن هذا الواقع.

إن السعي إلى إقامة علم اجتماع قومي - عربي أو إسلامي - حلم مشروع يقتضي أن يكون هناك حوار نقدي واع مع تراث العلم الحديث والمعاصر لفهمه وتحليله ونقده وتنقيته، حتى نستخلص دروساً أساسية تجلي لنا الكيفية التي فكر بها المشتغلون به وإلى ماذا سعوا؟ والكيفية التي حققوا بها ما كانوا يصبون إليه أو لم يحققوه؟ ولن يتحقق ذلك إلا بعالم اجتماع واع شبيه «بحي بن يقظان».

جاسم يوسف الكندري*

أولاً: موقع المنظومة التربوية كاستراتيجية وطنية من الاستراتيجيات العامة للدولة

لكل دولة أهدافها، ولتحقيق هذه الأهداف تضع الدولة خططاً متلاحقة للتنمية كل خمس سنوات أو عشر، وتسعى هذه الخطط إلى تحقيق الأهداف العامة للدولة. والسؤال الكبير دائماً: من المنوط بتنفيذ الخطط الموضوعة وعلى النحو المرجو؟ والإجابة إنه العنصر البشري: وسيلة التنمية وغايتها. وهنا يبرز السؤال التالي: وأي إنسان هذا؟ والإجابة هي الإنسان المتعلم الذي يعرف كيف يحقق الغايات ويجسد الآمال والطموحات. من هنا فإن الدول الواعية تنظر إلى المنظومة التربوية التي يتم فيها وبها تخليق الإنسان المطلوب، على أنها استراتيجية وطنية ضمن الاستراتيجيات العامة لها، بل هي إن شئنا تتصدَّر ما عداها من استراتيجيات،

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) لأصول التربية، عميد كلية التربية، جامعة الكويت، من أبرز مؤلفاته «مدخل إلى مبادئ التربية» 1993، و«النظام التربوي في الكويت» 1995، و«مدخل مبادئ التربية» 1999.

فلا استراتيجية اجتماعية تقوم بغيرها ولا اقتصادية ولا عسكرية ولا غير ذلك.

ثانياً: اهتمام رؤساء الدول بالتعليم وربطه بالأمن القومي للمجتمع:

بعد الحرب العالمية الثانية حققت دول كثيرة مهزومة – لا يتوافر لها أي من المقومات التي نفترض توافرها للدول العظمى من كثرة في البشر وبسطة في المساحة وثراء في الموارد، مثل اليابان وألمانيا وسنغافورة – حقّقت معدلات تنموية هائلة قد تصل إلى حد المعجزة. فقد رأى رؤساء هذه الدول، على حد تعبير السفير الياباني لزعيم الهند نهرو عام 1948، أن الحل تحت القبعة! أي في العقل البشري المكتشف للمعرفة والموظف لها في حل المشكلات ومواجهة التحديات ودفع عجلات التنمية.

وكان لأمثال تلك المعجزات التنموية ردود أفعال عارمة في بلاد أُخر ذات شأن كالولايات المتحدة التي رأت في التعليم المفتاح «السحري» للتقدم بل ربطته بأمنها القومي. وأصدرت في ذلك وثيقتين رئاسيتين: الأولى: عام 1983 وعنوانها «أمة في خطر»، في عهد رئيسها ريغان، الذي أعلن من منطلق يقينه أن قوة الأمة في قوة نظامها التعليمي: «إذا أردت أن تنزع سلاح أمة، فانزع سلاح تعليمها». والأخرى عام 1991 «أمريكا عام 2000: استراتيجية للتربية»، في عهد رئيسها بوش، الذي أكد في تقديمه للوثيقة أن أمريكا التي تقود العالم عسكرياً وتتزعم نظامه الجديد المتسم بالقطبية الأحادية (Unipolarity)، لا بد لها من نظام تعليمي متطور ومتميز، وأن هذا ضرورة من ضرورات أمنها القومي أيضاً.

ولم تكن أمريكا وحدها المنزعجة فحسب من المعجزة اليابانية في التعليم مثلاً، وإنما كانت بريطانيا أشد انزعاجاً. فقد أصدر رئيس وزرائها جيمس كالاهان «الورقة السوداء» عن التعليم في المملكة المتحدة يشخص فيها علله وأمراضه ويطالب بـ «وصفة» فعالة لعلاج هذه الأدواء لرفع معدلات التنمية في بلده من جهة والحفاظ على أمنها القومي من جهة أخرى.

ولا ننسى أيضاً ردود الفعل الأمريكية إزاء إطلاق الروس قمرهم الاصطناعي الأول (سبوتنيك 1) في الرابع من أكتوبر عام 1957، ودعوة الرئيس الأمريكي حينذاك إلى ضرورة القيام بثورة تربوية شاملة تستهدف تطوير التعليم وتحديثه باعتباره ضرورة أساسية من ضرورات تقدمها والحفاظ على أمنها القومي.

وهكذا قفز التعليم إلى موقع الصدارة في قاطرة التنمية في كثير من الدول،

وأصبح أداة التقدم والنهضة، بعدما أصبح التقدم معرفياً وأضحت النهضة تكنولوجية. كما تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال إلى اقتصاد يقوم في جوهره على المعرفة، وأصبحت عظمة الدول تقاس بما لديها من عقول مبدعة.

ثالثاً: كيفية تحويل البيئة التربوية في المدرسة من بيئة تعليم إلى بيئة تعلم

لا شك في أن للقرن الحادي والعشرين خصائصه وتحدياته التي قد تصل إلى حد هز الثقة في بعض الثوابت التربوية. وإذا كانت التربية في هذا القرن تقوم على دعامات أربع هي: نتعلم لنعرف، ونتعلم لنعمل، ونتعلم لنكون، ونتعلم لنعيش سوياً، فإن هناك ضرورة لتحويل بيئة المدرسة من بيئة تعليم إلى بيئة تعلم، مما يعني تغييراً جذرياً في الأدوار؛ أدوار كل من المعلم والمتعلم بل في شكل بيئة التعلم أيضا.

فبالنسبة إلى المعلم لم يعد دوره إلقاء المعلومات، وإنما صار مضطلعاً بعمليات التوجيه وتشكيل بنية المواقف التعليمية بما يجعلها تبدأ وتنتهي بطريقة تكفل تعلم دارسيه، كما لم تعد النظرة إليه على أنه خازن كنوز المعرفة والقيم عليها. ويتطلب هذا – بالضرورة – تحولاً جذرياً في الغاية والأساليب. أما الغاية فتكون إكساب المتعلمين مهارات التعلم (Learning Skills) لإنتاجه. وأما الأساليب فالأمر يقتضي «الفطام» عن أساليب التعلم الاستقبالي إلى استراتيجيات جديدة تركز على الكشف والاستقصاء والابتكار ودراسة الحالة ومواجهة الواقع وحل المشكلات، وهي الاستراتيجيات التي تؤكد ثقافة الإبداع وتحترمها وتفضلها على ثقافة الذاكرة.

وبالنسبة إلى المتعلم يجب أن يكون هو محور الاهتمام في بيئة التعلم، وسيلتها وغايتها في آن، يشارك في العملية التعليمية بكافة مراحلها تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً وتطويراً. والغاية من كل ذلك ليست إعطاء المتعلم نواتج التعلم بقدر ما هي تسليمه «مفاتيح» هذا التعلم التي تمكنه من التعليم الذاتي والتعليم المستمر مدى الحياة، ونقصد بها هنا المهارات التي عليه اكتسابها والميول التي يجب أن تنمو لديه.

وبالنسبة إلى شكل بيئة التعلم، فيجب أن تكون على الشكل الذي يعمل على تحقيق ما أشرنا إليه. وإنا نخالها تزخر بالمختبرات الدراسية، والورش التعليمية،

وقاعات الحاسوب، وحجرات ممارسة النشاطات والهوايات. كما نخال الفصول وقد اتخذت أشكالاً جديدة تسمح بحرية حركة المتعلمين فيها وتشكيل مقاعدهم بما يمكنهم من العمل أفراداً وفي فرق تصغر أو تكبر وفقاً لمقتضيات الموقف التعليمي. كما نخال بيئة التعلم في المستقبل بلا أسوار، أو حتى بأسوار، ولكن في توجه يجعل منها دائماً مؤسسة تعليمية مفتوحة، مفتوحة المبنى ومفتوحة الرسالة.

رابعاً: مناهج المستقبل ومدى ارتباطها بكل من الحياة والبيئة والإنسان

كما سبق أن ألمحنا، لا شك في أن للقرن الحادي والعشرين انعكاساته على مختلف جوانب حياتنا وفي مقدمتها الجوانب التعليمية. ولعل مناهج الدراسة تعتبر من أهم عناصر العملية التعليمية. ويتطلب قرننا الجديد فيما يتطلبه أن ترتبط مناهج الدراسة بواقع الحياة أكثر وبالبيئة أكثر وبالإنسان أكثر.

فمن حيث ارتباطها بواقع الحياة يجب أن تتضمن المناهج مشكلات حقيقية يستشعرها المتعلم بالفعل، صحية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها، بما يوثق الصلة بين المناهج والحياة ويعمل على قرن العلم بالعمل وربط النظرية بالتطبيق، إذ لا جدوى من دراسة المتعلم مشكلات لم يحسها أو يتأثر بها وربما لم يسمع من قبل عنها. وبالنسبة إلى البيئة يجب أن توثق المناهج صلتها بها بل وتتخذها «معملاً» كبيراً للدراسة. وبالنسبة إلى **الإنسان** فإنه يجب أن يكون الغاية في أي منهج، بمراعاة ميوله واهتماماته، وملاءمته لقدراته واستعداداته، واستهداف إشباع حاجاته والعمل على حل مشكلاته.

ولعل في كل ما تقدم ما يقتضي ضرورة «الفطام» التدريجي عن مناهج المادة (Subject Curricula)، وبالذات منهج المواد الدراسية المنفصلة الذي يُجزِّئ المعرفة ويفتت الخبرة وينظم المادة العلمية وفقاً لمنطق العلم وليس منطق المتعلم ويتخذ من المقرر الدراسي وحدةً له وأساساً، إلى مناهج الخبرة (Experience Curricula) مثل منهج النشاط وهو المنهج الذي ينقل محور الارتكاز في العملية التعليمية من المعلم إلى المتعلم، ويجعل من «التفاعل» القائم بين المتعلم وما حوله المعنى الحقيقي للنشاط والوسيلة الأساسية لتعلمه. فميول المتعلمين الحقيقية – في منهج النشاط – هي التي تحدد محتواه، والمعرفة في وحدتها وتكاملها وشمولها هي مادته، وطرق حل المشكلات هي أساليبه ووسائله.

وهكذا فالمناهج المرجوة في المستقبل مناهج تذيب الجدران الفاصلة بين

المواد الدراسية، وتوحد الخبرات وتجمع بينها، وتكامل بين العديد من التخصصات والدراسات البينية، ومن ثم فهي (Interdisciplinary Curriucula) أي مناهج متعددة المداخل، متداخلة التخصصات والدراسات.

خامساً: إعداد المعلم للألفية الجديدة

يجمع فلاسفة التربية ومفكروها على أن المعلم في الألفية الثالثة يجب أن يتميز بصفات خاصة؛ إذ فضلاً عن الكفايات المهنية التي يجب أن تتوافر فيه بصفة عامة، وكفاياته هو الشخصية، فعليه أن يمتلك بصفة خاصة كفايات علمية تمكنه من التعامل الكفء مع معطيات التكنولوجيا الحديثة، كالحاسوب والإنترنت، وتوظيفها توظيفاً سليماً في مجال تخصصه في عصر يعج بمختلف وسائل الاتصال والأقمار الاصطناعية ومركبات الفضاء، ويزخر بمختلف المستجدات كالاستنساخ والهندسة الوراثية.

ومن منطلق «تمهين التعليم» يجب وضع الضوابط التي تحفظ لهذه المهنة مقوماتها التي تميزها، ولعل في مقدمة هذه الضوابط ألا يمارسها سوى من أُعدَّ لها وتخصَّص فيها، فلا مكان فيها لمدعٍ ولا لدخيل.

محمد هشام خواجكية*

إن النظام الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر يتجاذبه تياران رئيسان، الأول: ويتميز بالاتجاه نحو عولمة التجارة وتنشيطها بين الدول وتشجيع الاستثمارات الخارجية وإيجاد شبكة من العلاقات الدولية تقوم على مبدأ الاستغلال الاقتصادي الأكفأ للموارد، والثاني: يتمثل في قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي سمحت لأعضائها بالتوسع في تحرير التجارة، وانتقال الأيدي العاملة ورأس المال، والتنسيق في المجالات التشريعية، مع الالتزام بأحكام اتفاقية الجات.

هذه المتغيرات أثرت في توسيع آفاق تدويل الإنتاج، بتحول الأسواق والشركات والصناعات إلى سلسلة من النشاطات المتصلة في مختلف بلدان العالم، وجعل الابتكار والتكيف وتطبيق التقنية الجديدة المتطورة عنصراً محورياً في

* أستاذ (Professor) في الاقتصاد، يعمل خبيراً في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، له عديد من المؤلفات من بينها التكتلات الاقتصادية الدولية 1972، والتكامل الاقتصادي الخليجي 1978، والتنمية الصناعية في دولة قطر 1992، والتنمية الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة 1995.

المنافسة التجارية، مع إجراء تغيير جوهري في مصادر المزايا النسبية التقليدية نتيجة تطور طبيعة الإنتاج من كثافة نسبية في الموارد إلى كثافة نسبية في المهارة والمعرفة التقنية.

إن التقدم والرقي الاقتصادي لأي بلد لم يعد حاليا رهنا بالموقع الجغرافي لذلك البلد وما يتمتع به من موارد طبيعية وبشرية، بل إن الازدهار الاقتصادي أصبح يعتمد على نوعية المناخ الاستثماري في ذلك البلد، ومدى استقراره سياسيا واقتصاديا، ودرجة مهارة قواه العاملة، وقدرة المنتجين فيه على التجاوب السريع مع الفرص التي تتاح في الأسواق العالمية.

وينبغي للدول التي تطمح لأن تكون من بين الفائزين في عصر الألفية الجديدة أن تلبي شروطاً عالية. ويجب ثانياً أن تعد لإيجاد بيئة مواتية لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية التي تحتاج إليها. ويجب أخيراً أن تضمن توافر قوى عاملة تتمتع بالمهارة والكفاءة، تستطيع أن تنتج وتبيع السلع والخدمات بالمستويات الدولية التنافسية.

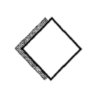
وانطلاقاً مما تقدم يتمثل التحدي الأول والأساسي الذي يواجه الوطن العربي في الألفية الجديدة في الإنسان؛ ذلك أن الإنسان هو منطلق التنمية ووسيلتها الرئيسة وهدفها في آن. والموارد البشرية هي محرك النشاطات الاقتصادية برمتها.

من هنا أصبحت النظرة إلى التعليم والتدريب باعتبارهما القوة التي لا تستطيع أية دولة من دونهما أن تحقق الفوز في الصراع الاقتصادي العالمي والتفوق في المنافسة الاقتصادية الدولية. وإنه من دون نظام تعليمي متطور ومتجدد يركز على الإبداع والريادة في التحصيل الدراسي وبخاصة في مجال الرياضيات والعلوم، وتقدير العمل والاجتهاد ونبذ الثقافة التي تنمي في الفرد الاتكالية والانعزالية والاستهلاك والاعتماد على الغير، لا يمكن للدولة أن تحافظ على أسواقها العالمية، وتكسب المزيد منها.

إن هذا التطور العالمي الجديد يتطلب استثمارا إضافيا في القوى البشرية مبنياً على أن المكان فقد ميزته التنافسية، وأن السباق التنافسي يقرره الفكر لا المادة. من هنا فإنه لا بد من تدريب العمالة على فهم الخط الإنتاجي كله من مصدر الثروة إلى التسويق على مستوى عالمي بكل أبعاده، وتفهم المهنية بشكل جديد. إن المهني هو الإنسان الذي يفهم عمله كما يفهم أخلاقيات العمل بوعي يتخطى حدود إنتاج

السلعة. فمقدرته على إنتاج سلعة ما من جودة معينة وبسعر محدد وبتسليم في موعد محدد سيقارن بالمجهود نفسه في قرى ومدن في كل بقاع الأرض.

والآمال كبيرة في قيام الدول العربية بالتجاوب مع هذا التحدي الأساسي بكفاءة وفعالية كبيرتين، لا سيما أنها جميعا اهتمت بالتعليم، على وجه العموم، وبالتعليم المجاني على وجه الخصوص، وأصبح خريجو المدارس الثانوية يتجاوزون الملايين، بينما تجاوز خريجو الجامعات مئات الآلاف سنويا. ويبقى التحدي الأساسي متمثلاً في تطوير نوعية التعليم التي لا تُخرِّج حاليا الخبرات والكفاءات المطلوبة للمنافسة الدولية، ولا تنمي مهارات التحليل لدى الأطفال وتدريبهم على العمل الخلاق، وبدلاً من ذلك تركز المدارس على تحفيظ الطلاب أشياء ليست ذات أهمية حيوية في العالم الذي نعيشه. ولا بد بدلاً من ذلك من إعداد المواطن القادر على التعامل مع طبيعة العصر ومعطياته ووسائله، والتجاوب مع عالمية الإطار المعرفي والتنافس الاقتصادي، من دون التضحية بالهوية الثقافية والاجتماعية للشخصية العربية، وذلك من خلال إجراء تعديلات على هيكل التعليم ومناهجه ومحتواها في مراحله المختلفة، بهدف تطوير مخرجات التعليم التي تعتبر أهم مدخلات برامج التنمية المختلفة، والوسيلة الأساسية لتحقيق تحسن الأداء الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، وتحقيق الرفاهية وزيادة الدخل، وتعظيم القدرة على إنتاج السلع والخدمات بأفضل جودة ممكنة وبأقل سعر ممكن.





مراجعات الكتب

اجتماع

المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (15)، بيروت، 1999، 259 صفحة.

مراجعة: فريدة الأنصاري*

يتناول هذا الكتاب العلاقة العضوية بين التحول الديمقراطي وتحرير المرأة والتحديات التي واجهت المرأة وانعكاسها على وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مدى القرن العشرين، الذي شهد مساواة المرأة بالرجل على المستويين العربي والعالمي.

يضم الكتاب مجموعة من البحوث والدراسات بأقلام عدد من الباحثين العرب موزعة على قسمين وخاتمة:

القسم الأول جاء بعنوان «إشكالية الواقع» يستعرض فيه الباحثون إشكالية الواقع المرتبطة بتطور مكانة المرأة في المجتمعات العربية إضافة إلى الأدوار التي تقوم بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق التي تقررت لها.

تطرقت الباحثة مريم سليم إلى (أوضاع المرأة العربية) من حيث مشاركتها في عملية التنمية موضحة أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال مساواتها مع الرجل فإن مشاركتها كانت بطيئة وقليلة الفاعلية، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لرفع شأن المرأة وتحسين أوضاعها أمام الحكومات العربية، فبدأت في السبعينيات من القرن العشرين بالتحدث عن حاجة إدخال المرأة في قطاع الإنماء، وهذه اليقظة - كما تشير الباحثة - كانت جزءاً من حركة عالمية

---

* باحثة من سوريا.

اكتسبت دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام 1975 السنة العالمية للمرأة، وتم فيها تسليط الأضواء على القضايا النسائية، وأصبحت السنة عقدا كاملا يهدف إلى تحقيق المساواة للمرأة والتنمية والسلام للعالم مع حلول العام 2000.

أما الباحث هنري عزام فأكد في بحثه (المرأة العربية والعمل) أهمية العمل الاقتصادي في دفع المرأة العربية إلى الأمام للإسهام في حركة التنمية، فاشتراك المرأة في عملية الإنتاج يضعها في موضع قوة تصبح فيه شريكة للرجل في الواجبات ولها كامل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويشترط لهذه المشاركة حصول المرأة على مؤهلات تعليمية وتدريبية تؤهلها لرفع أدائها الإنتاجي، ولا تكتمل إلا بتوفير الإمكانات والظروف التي تخفف عن المرأة عبء العمل المنزلي، واتباع سياسات مرنة تهدف إلى المحافظة على العائلة. وهنا يعتبر الباحث دفع المرأة إلى العمل خارج المنزل بتأثير حاجة الأسرة إلى دخل إضافي مساعد من دون أن تؤمن لها الخدمات المساعدة التي تخفف عنها عبء العمل المنزلي وتضعها على قدم المساواة مع الرجل، يعتبر ذلك ظلما للمرأة ووبالا على العائلة والمجتمع، أما عمل المرأة المنزلي فيقف عائقاً أمام مشاركتها الفعالة في النشاط الاقتصادي.

من جهتها تعتبر الباحثة هدى زريق عمل المرأة في المنزل جزءاً من إسهامها في النشاط الاقتصادي وتدعو إلى الاعتراف بقيمته. وهذا لا يعني أن الباحثة تدعو المرأة إلى أن تقبع في البيت تحت ذريعة القيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلي بل تدعوها إلى العمل خارج المنزل أيضا لتحقق ذاتها واستقلالها الاقتصادي. ولتحقيق التوازن داخل المنزل وخارجه تدعو أفراد الأسرة إلى تنظيم العمل المنزلي بمشاركة جميع أفراد الأسرة في تحمل أعباء الأعمال المنزلية وتخطي الأعمال الروتينية.

أما الباحثة شهيدة الباز فقد ركزت في القسم الأخير من الباب الأول في بحثها (المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية) على الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع العربي بعد ظهور النفط وبعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته بعض الأقطار العربية، إذ كان لهما أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمرأة العربية. وهي ترى أن القيم الاجتماعية الخاصة بمكانة المرأة بشكل عام خلال تلك الفترة سارت نحو الأسوأ، فالقيمة الأساسية في

مجتمعات الخليج فرضت على المرأة أشكالاً من العزل، وزادت من عمقه رؤية بعض الناس أن ارتباط المجتمع بالسوق الغربية واعتماده على السع المستوردة قلل من أهمية المرأة في الإنتاج والخدمات. وتطرقت إلى عادة تفضيل الأبناء الذكور على الإناث وقياس قوة الأسرة بعدد أبنائها الذكور مما انعكس سلباً على نفسية المرأة فباتت لا تشعر بالأمان إلا بعد إنجاب الابن الوارث.

وفي إطار سيطرة القيمة السلعية خضعت المرأة نفسها إلى ديناميات السوق فتصاعدت قيمة النهوض، ومن ثم تأخرت سن الزواج لدى الرجل والمرأة حتى اضطرت الدولة إلى التدخل في بعض الأحايين لوضع حد قانوني للمهور كما حدث في دولة الكويت*، أما بالنسبة إلى الدول غير النفطية والمصدرة للعمالة فقد تأثر عمل المرأة العربية بأزمة النظام الرأسمالي، كما أن هجرة العمالة – سواء أكانت للزوج فقط أم للزوجين تاركين أولادهما في البلد الأصلي – أدت إلى حدوث تشوهات وتفكك في المسلك الاجتماعي للأسرة، وإلى فشل الأبناء في الدراسة، وإلى شيوع ظاهرة الزواج التجاري سواء أخذ شكل زواج مقيد الأجل أو وقع أحد الزوجين في شرك عصابات منظمة لتجارة الرقيق على المستويين المحلي والدولي. وتشير الباحثة في ختام بحثها إلى انتشار هذه الظاهرة بين النساء المتعلمات أيضاً أو ممن هن على قدر من الثراء نتيجة تحكمهن في علاقات السوق.

القسم الثاني (حالات قطرية) يستعرض واقع المرأة في ثلاث دول: السعودية – الإمارات – لبنان، وسنتناول في هذه المراجعة واقع كل من المرأة السعودية والمرأة اللبنانية.

عن واقع المرأة السعودية أوضحت الباحثة (فوزية أبو خالد) علاقة النفط بمكانة المرأة والأسرة في المجتمع العربي في الفترة التي تقع بين ارتفاع موجة النفط وانحساره في السعودية، باعتبارها واحداً من أكبر وأهم الأطراف ذات العلاقة المباشرة بهذا القطاع، وباعتبار أن المرأة إحدى القوى الاجتماعية التي تضيع ملامحها في الطرح التضخيمي لتأثير النفط.

من خلال البيانات الإحصائية عن تعليم المرأة وثقافتها، ومن خلال ما جاء في الخطة الخمسية الرابعة تحت بند فرص العمالة للنساء، تحدد الباحثة مجالات العمل للمرأة السعودية، والتي تنحصر في مجال التعليم النسوي بجميع مراحله، وبعض المجالات العلمية المرتبطة بالحاسب الآلي، إضافة إلى المجالات الطبية.

* لم يصدر مثل هذا القانون أو ما يشابهه في دولة الكويت (المحرر).

وبعد تحديد علاقة النفط بمسألة المرأة والتحديات التي تواجه نموذج التنمية الذاتي والموضوعي تخلص إلى نتيجة مفادها: يجب على المرأة السعودية خاصة والمرأة العربية عامة أن تركز على قاعدة علمية تواجه بها التحديات، وأن تركز على قاعدة اقتصادية مستقلة تقوم على نشاطات إنتاجية تعتمد على تشغيل جميع القوى الاجتماعية القادرة على العمل، فتعطي للمرأة فعاليات نوعية تنقلها إلى خبرة اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذه.

أما البحث الأخير من الباب الثاني، فكتبته الباحثة فهيمة شرف الدين عن (المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان)، وأكدت فيه حقيقة مفادها أن المرأة اللبنانية على الرغم من كل الإنجازات التي حققتها في العقدين الماضيين لا تزال غائبة عن المشاركة الفاعلة في الحياة الوطنية، وهذا الغياب يطرح تساؤلا حول دينامية تطور المجتمع في لبنان.

أما الخاتمة فكانت لهالة مقصود عن (المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، فعالم القرن العشرين في نظر الباحثة ليس إلا قرية كونية، وفيه نتاج مجالات عمل كثيرة لمشروعات المرأة، وليدخل العالم العربي القرن الحادي والعشرين بوصفة مشاركا أساسيا يجب أن يحدث تغييرا في العلاقات الاجتماعية، وأن تبرعم المرأة مسيرة المساواة الاجتماعية.

وعليه أؤيد ما جاء في خاتمة البحث بأن على المرأة العربية أن تتسلح بسلاح العلم حتى تقف جنباً إلى جنب مع الرجل لتشاركه في عملية التنمية، ولا يمكن أن نحقق نقلة نوعية في وطننا العربي ونقف في مصاف الدول المتقدمة من دون دعم من الحكومات والأحزاب والقوى التقدمية في بلداننا العربية.

اقتصاد

النظام الاقتصادي الدولي المعاصر – من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة.

تأليف: حازم الببلاوي

الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون – سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مايو 2000.

مراجعة: عبدالحميد بدر الدين*

يستهل المؤلف كتابه مؤكدا أن الحديث عن النظام الاقتصادي الدولي المعاصر يتوقف على فهم التطورات الاقتصادية والمؤسسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن التاريخ لا يعرف الانقطاع، فإن الحرب شكلت فاصلا رئيساً بين مرحلة زائلة وبداية مرحلة جديدة تعرضت بدورها لتغيرات عميقة عقب انتهاء الحرب الباردة.

وقسم المؤلف كتابه إلى بابين، أولهما تناول النظام الاقتصادي الدولي غداة الحرب العالمية الثانية والمشكلات المطروحة والسياسات والمؤسسات المقترحة لمواجهة تلك الأوضاع. أما الآخر فقد تناول التطور الاقتصادي العالمي في الفترة التالية وخصوصاً في الربع الأخير من القرن العشرين.

النظام الاقتصادي الدولي غداة الحرب الثانية:

يناقش حازم الببلاوي في هذا الفصل قضيتين رئيستين، الأولى تتناول الأوضاع الاقتصادية عند نهاية الحرب العالمية الثانية، والقضية الأخرى يتناول فيها المؤسسات الاقتصادية الدولية خلال المرحلة نفسها.

ويؤكد المؤلف عند تناوله للنقطة الأولى أن ثلاث قضايا ظهرت بشكل واضح بعد

* باحث أول بوكالة الأنباء الكويتية (كونا).

الحرب هي إعادة تعمير أوروبا عقب التدمير الذي خلفته الحرب، والمواجهة بين الاقتصاد الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي القائم على مبدأ التخطيط المركزي، وتنمية العالم الثالث بعد أن انقسم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف.

وأورد الكاتب في معرض حديثه عن إعادة التعمير وقضايا النمو الاقتصادي أن حجم التدمير والخراب الذي أصاب أوروبا وبصفة خاصة ألمانيا واليابان وروسيا كان كبيراً، مما تطلب استثمارات هائلة لاستعادة نشاط هذه الدول الاقتصادي. لذا ولدرء خطر الحركات الشيوعية التي وجدت في الأوضاع الاقتصادية المنهارة فرصة وبيئة مناسبة لدعوتها، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة جورج مارشال في 5 يوليو 1947 مبادرته التي باتت تعرف بمشروع مارشال لمعاونة أوروبا اقتصاديا. وكانت الدعوة تشمل الاتحاد السوفييتي أيضاً. وطلب مارشال من الدول الأوروبية وضع خطة لإعادة التعمير، مع الأخذ بعين الاعتبار استعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية في مثل هذا البرنامج.

ويرى الببلاوي أنه إذا كان الخطر الشيوعي أحد الأسباب وراء دعوة مارشال، فإن الاقتصاد الأمريكي كان في حاجة إلى مثل هذا المشروع، لا سيما أن دخول الولايات المتحدة الحرب في عام 1941 ساعد على إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي عانى ركوداً شديداً منذ الأزمة العالمية في عام 1929. فقد أضيفت طاقات إنتاجية كبيرة إلى هذا الاقتصاد لأغراض الحرب دونما أي تأثير على إنتاجها المدني، ومع انتهاء الحرب بدأ تحويل اقتصاد الحرب إلى اقتصاد مدني فهدده الانكماش من جديد.

عموماً خرجت الولايات المتحدة باقتصاد بالغ القوة في مواجهة عالم بالغ الضعف من حيث القدرة على الإنتاج والتبادل. والمهم أن ست عشرة دولة أوروبية كونت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي للنظر في دفع النمو الاقتصادي لهذه الدول وتوفير الاستقرار المالي وتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها مع طلب المساعدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه عقدت الأحزاب الشيوعية مؤتمراً في موسكو لتنشيط الدعوة إلى الاشتراكية مدشنة بذلك الحرب الباردة.

وظهرت وجهات نظر متباينة حيال تقييم مشروع مارشال، فهناك من قال إنه حقق نجاحاً حيث استعادت أوروبا قدرتها على الإنتاج وضبط أخطار التضخم وإحياء التجارة الحرة بين الدول الأوروبية، وهناك من رأى أن أوروبا هي التي تحملت تكاليف إعمار بلدانها.

يذكر أن الإنتاج الأوروبي زاد بحوالي الثلث على ما كان عليه عند بدء المشروع. أما وجهة النظر الأخرى فقد رأت أن نجاح المشروع يعود إلى القدرات الأوروبية بالدرجة الأولى وإلى الجهود المحلية، إذ تراوحت الاستثمارات المحلية في معظم هذه الدول بين 80 و90٪ من جملة الاستثمارات. ولكن حجم التمويل الأمريكي للمشروع بين 1948 و1951 بلغ 13 بليون دولار وهو ما يوازي بالأسعار الحالية 90 بليون دولار، ترتب على مشروع مارشال تكوين اتحاد للمدفوعات الأوروبية ساعد على تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف ودفع فكرة التعاون الإقليمي، الأمر الذي تطور بعد ذلك إلى السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي قال الببلاوي إنه مع ظهور بوادر انتصار الحلفاء، بدأ كل من الطرفين في الإعداد لما بعد الحرب، وزادت وفاة الرئيس روزفلت وتولي الرئيس ترومان من الشكوك بين الطرفين. وشهد عام 1950 أول مواجهة بين الطرفين في شبه الجزيرة الكورية وما تبعها من تطورات تمثلت بثورات معظم بلدان الهند الصينية. وتأكد انقسام العالم إلى كتلتين وظهرت الحرب الباردة ونظام الكتلتين والاستقطاب العالمي.

قضية الانقسام بين الشمال والجنوب وظهور قضية التنمية الاقتصادية بشكل واضح خلال الفترة التالية للحرب، فبعد أن كانت نسبة الدخل الفردي في الدول الغنية إلى الدول الفقيرة 8,7 ضعف في عام 1870 ارتفعت إلى 38,1 ضعف في عام 1960 ثم إلى 51,6 ضعف في عام 1985.

لقد أدى التطور الاقتصادي إلى اندماج الدول والمجتمعات في حلقة من العلاقات الاقتصادية ومن تبادل تجاري واتصالات بين الشعوب. وهكذا عرف العصر الحديث اندماجاً متزايداً في العلاقات الاقتصادية من ناحية وتزايداً في التمايز وفي الفروق بين مستويات المعيشة بين الدول الغنية والفقيرة من ناحية ثانية، وهي فجوة ما زالت تتسع وتتزايد بشكل مستمر.

وفي ظل مثل هذه الأوضاع فرضت قضية النمو الاقتصادي أهميتها على النظرية الاقتصادية وشغلت السياسيين والرأي العام. وانتهى الأمر في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات إلى ظهور اختلال وبوادر ضعف على سطح النظام الاقتصادي، وتعددت أزمات نظام الصرف وتعددت أسعار الذهب اعتباراً من عام 1968. وفي الوقت نفسه بدأت تظهر آثار التضخم وأزمات الغذاء والنفط والمديونية،

وظهر الركود التضخمي لينتهي الأمر باختلال جوهري في العلاقات الدولية بسقوط المعسكر الاشتراكي وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة.

في الفصل الثاني يقدم الببلاوي عرضا لتطور الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين حيث عاش العالم فترة بالغة الإثارة والقلق بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين. وكان الاتحاد السوفييتي السابق قد فرض سيطرته على وسط أوروبا وشرقها، ونجحت ثورة ماوتسي تونغ في الصين وجرت أول مواجهة عسكرية بين المعسكرين في كوريا عام 1950. على الجانب الآخر أنشأ الغرب حلف شمال الأطلسي في 1949 وأعيد بناء أوروبا واليابان. وجاء إعلان حلف وارسو في 1955 وبناء حائط برلين في 1961 ليكرس انقسام أوروبا. وأدى الصراع بين المعسكرين إلى تدعيم حركات التحرر فيما كان يعرف بالدول النامية. في أوروبا تراوحت معدلات النمو ما بين 4 و5٪، وفي اليابان ما بين 10 و13٪، وفي الدول النامية ما بين 5 و6٪، إذ أدت سياسة الاستقطاب إلى زيادة المعونات الاقتصادية لهذه الدول. وبشكل عام أدت الدولة دوراً مهما في كل الدول، وسادت فكرة دولة الرفاهية في معظم البلدان الغربية.

ومع بداية السبعينيات بدأت الأوضاع تتغير، وظهرت الأزمات الواحدة تلو الأخرى، فمن أزمة الغذاء في 1970، إلى أزمة الطاقة في 1973، وأزمة المديونية في 1982، فضلا عن أزمة الاشتراكية والمشكلات العديدة التي بدأ العالم الرأسمالي يواجهها.

وقد اختار المؤلف في هذا الجزء مجموعة من القضايا لتكون موضع بحثه، وهي أزمة الاقتصاد الدولي في ربع القرن الأخير والثورة التكنولوجية الحديثة وتطور المؤسسات والسياسات.

وبين عامي 1970 و1999 عرف العالم أزمة في نظام النقد الذي صبغت أسسه في بريتون وودز في 1944. فقد أخذ بنظام أسعار الصرف الثابتة واتفق بذلك مع قاعدة الذهب التي كانت سائدة قبل الحرب الأولى. وإزاء جمود أسعار الصرف وعدم رغبة الدول في إخضاع توازنها الداخلي للظروف الخارجية، واجه نظام النقد الدولي مشكلة النقص في السيولة. وظهر أن الذهب غير قادر على القيام وحده بمواجهة احتياجات العالم من السيولة الدولية إضافة إلى عدم الرغبة في منح الدول المنتجة للذهب (جنوب أفريقيا والاتحاد السوفييتي أساساً) مكاسب مجانية. ولحل المشكلة

كان هناك تصوران، الأول قيام سلطة دولية نقدية تصدر نقوداً دولية والآخر استخدام إحدى العملات الوطنية نقوداً دولية. وقد استخدم الدولار بالفعل إلى جانب الذهب في تسوية المدفوعات الدولية لأنه كان أكثر العملات تهيؤاً لذلك. هذه الوضعية الجديدة للدولار سببت له المشكلات، والتي ترجع إلى وضعه كأصل مالي تصدره سلطة وطنية من ناحية وقيامه بدور في المدفوعات الدولية من جهة أخرى. ولكن بالمقابل حققت الولايات المتحدة مكاسب احتكارية أشبه بحقوق الإقطاعي.

كان الميزان التجاري الأمريكي يتمتع بفائض كبير في الخمسينيات والستينيات، إلا أنه بدأ يعرف العجز في السبعينيات، ومقابل احتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية بلغت في عام 1950 حوالي 24,3 بليون دولار كانت لدى الولايات المتحدة، و8,9 بليون للدول الأخرى، هبطت الاحتياطيات الأمريكية إلى 14,8 بليون دولار وارتفعت احتياطيات الدول الأخرى إلى 23,2 بليون في1967. ولم تكن الاحتياطيات الأمريكية تبلغ نصف ديونها القصيرة. حينذاك بدأت الولايات المتحدة تتخذ إجراءات بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر 35 دولاراً للأوقية حتى عام 1971، حين أوقفت العملية. وساعدت حرب فيتنام على زيادة معدلات التضخم الذي ترك أثره على الاقتصاد الدولي.

وفي صيف عام 1972 تشكلت لجنة لإعادة النظر في النظام القائم، إلا أن تخفيض قيمة الدولار في فبراير 1973 أوجد حالة من المضاربة عليه وأصبح تعويم عملات الصرف وتقلبات أسعاره ظاهرة غالبة، وبعد اجتماع رامبوييه بين الرئيسين الأمريكي والفرنسي في 1975 واتفاق جامايكا في 1976 أصبح النظام النقدي هجينا غير معروف الهوية.

النقطة الأخرى في هذا المجال تتعلق بأزمة النفط والفوائض النفطية، فقد بلغ سعر البرميل في 1970 نحو 1,69 دولار، ثم ارتفع بعد حرب أكتوبر 1973 إلى 3,01 دولار و5,12 دولار، إلى أن كان شهر ديسمبر فارتفع السعر إلى أكثر من 20 دولاراً ليهبط ليلة عيد الميلاد وبعد اجتماع لأوبك إلى 11,65 دولار للبرميل. تلك كانت الصدمة النفطية الأولى، وتبعتها صدمة أخرى في عام 1979 حين ارتفع السعر بعد الثورة الإيرانية إلى 26 دولاراً.

في 1973 ارتفعت فاتورة واردات الدول الصناعية من النفط إلى 28 مليار دولار وقفزت في عام 1980 إلى 535 مليار دولار، وزادت حصة تجارة النفط من التجارة

العالمية من 7٪ إلى 21٪، وبلغ عجز الموازين التجارية في الدول الصناعية حوالي 5,9 مليار دولار زاد في العام التالي إلى 28 مليار دولار. أما الدول النامية فكانت تعاني عجزاً قدره 10 مليارات ارتفع إلى 20 ملياراً في 1974. وشهد عام 1974 توفر فوائض مالية لدى الدول المصدرة للنفط بلغت 65 مليار دولار، ولكن معظمها فقد في أواسط الثمانينيات بسبب المغامرات العسكرية والسياسية لبعض دول النفط وما أدت إليه من حروب.

وهكذا ظهرت أزمة التنمية التي شارك في صنعها أكثر من عامل. فتعداد سكان المعمورة ارتفع خلال القرن من 1,6 مليار نسمة إلى 6 مليارات معظمها في الدول النامية، واتسعت الفجوة بين أكثر الدول غنى وأشدها فقراً من 30 إلى واحد في عام 1960، ثم إلى 60 إلى واحد في 1990، ثم إلى 74 في عام 1997.

وواجهت الدول النامية أزمة غذاء في بداية السبعينيات، ثم أزمة طاقة في الثمانينيات كلفتها كثيراً من الأعباء المالية. وقد اضطرت الدول النامية إلى الاستدانة، لذا ارتفعت مديونياتها من 70 مليار دولار في عام 1970 ثم إلى 480 مليار دولار في عام 1980. وتفجرت أزمة المديونية مما دفع صندوق النقد الدولي إلى تقديم قروض بلغت قيمتها 12,7 مليار دولار بين عامي 1983 و1988 لست دول فقط. ولمعالجة الوضع تبنت الدول النامية سياسات اقتصادية جديدة طالب بها صندوق النقد الدولي، وإلى حد ما البنك الدولي. وملخص تلك السياسات ضبط التوازن النقدي والمالي والسيطرة على التضخم واستخدام أسعار فائدة مناسبة وتحديد أسعار الصرف على أسس واقعية وإعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي واعتماد مؤشرات السوق.

خلال الفترة نفسها كانت البيروقراطية قد سيطرت على مقدرات الدولة وعلى الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، وأصبح النظام الشمولي هناك أقرب إلى الأنظمة الفاشية والنازية. وأدرك ميخائيل جورباتشوف ذلك وحاول الإصلاح بعد أن وضع يده على بعض أخطر مواطن الضعف في الاقتصاد السوفييتي. ولكن التشخيص جاء متأخراً؛ لأن الحالة كانت وصلت إلى درجة عالية من الضعف والهزال، فكان أن سقط الاتحاد السوفييتي وتفكك وانهارت التجربة الاشتراكية عند أول انقلاب في عام 1991.

وقد أدت الثورة التكنولوجية دوراً بارزاً في هذه الأحداث بفضل ما أنتجته من

قوة إعلام ومن آلات استطاعت أن تقوم بالأعمال الذهنية، وفرضت الحاجة إلى حفظ المعلومات ونقلها وتوزيعها وترتيبها، وعالجتها باستخراج بعض النتائج وحل العديد من المشكلات. وحدثت في الظروف نفسها ثورة مالية تمثلت في انتقال رؤوس الأموال مما أثر في انتقال السلع عن طريق التجارة الإلكترونية والتعامل المباشر من خلال شبكة الإنترنت في البورصات العالمية.

ويعرض حازم الببلاوي لتطور المؤسسات والسياسات، فيرى أن صندوق النقد الدولي وجد لتأمين نظام اقتصادي دولي يقوم على ثبات أسعار الصرف وحرية تحويل العملات، وجاءت صيغته توفيقاً بين أفكار الولايات المتحدة وأفكار بريطانيا. وقد ظهرت مشكلات في التطبيق فرضت نفسها على طبيعة عمله، منها عدم توافر السيولة الدولية لمواكبة زيادة وسائل الدفع، وعدم القدرة على تعديل أسعار الصرف مما أدى إلى إنشاء حقوق السحب الخاصة. وبعد ظهور العجوزات المالية الكبرى، جاء تعديل اتفاقية بريتون وودز حيث أعطيت كل دولة حق اختيار نظام الصرف الخاص بها.

ولم يلبث البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن تحول من قضايا تعمير أوروبا إلى قضايا التنمية على مستوى العالم. واهتم البنك في البداية بالتمويل المشروعي، وبصفة خاصة مشروعات البنية الأساسية. غير أن البنك اتجه فيما بعد إلى تمويل مشروعات التنمية الريفية، ثم تحول إلى ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي. وعكس ذلك تطوراً في مفهوم البنك للتنمية، ففي الفترة الأولى سادت مفاهيم النمو الاقتصادي المرتبط بمعدل الدخل الفردي، وانتقل بعدها إلى الاهتمام برأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي، وبعدها اهتم ببرامج التكيف الهيكلي.

وأدت جولة أوروجواي التي بدأت في 1986 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء، وتسوية المنازعات، والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي آخر تقسيمات الكتاب يقدم المؤلف عرضا مختصراً لبعض القضايا المستجدة، ومنها الليبرالية الجديدة وصلبها اقتصاد السوق، والديمقراطية السياسية والاعتراف بحقوق الإنسان، والتنمية البشرية المتواصلة التي تقوم بها الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وحماية البيئة، والحكم الصالح، والعولمة والترتيبات الإقليمية.

والكتاب بشكل عام يعد من المراجع الضرورية التي يحتاج الباحث إلى العودة إليها بين فترة وأخرى. إلا أنه وفي عجالة يمكن طرح ثلاث ملاحظات سريعة لو أخذت بعين الاعتبار لكانت الفائدة أعم وأكبر. الملاحظة الأولى تتصل بموضوعات الكتاب، فلفرط تنوعها وعدم الاهتمام بإبراز ما بينها من علاقات جاء الكتاب أقرب إلى مجموعة من اللوحات التي رسمتها ريشة الرسام نفسه ولكن كل لوحة منها لها استقلاليتها. لقد تناول الكتاب مجموعة من العناوين المثيرة ولكنه لم يبرز جوانب الاتصال بينها.

النقطة الثانية تتلخص في إعطاء التاريخ السابق للتطور الاقتصادي المساحة الكبرى على حساب الرؤية المستقبلية وقراءة احتمالات التطورات القادمة في الاقتصاد العالمي لا سيما أن الأمراض الاجتماعية لاقتصاد السوق بدأت تطفح بقوة في دول العالم الثالث والدول التي كانت اشتراكية، وبدأت تثير استياء واسعاً بين الطبقات الشعبية التي وفرت لها الأنظمة السابقة قدراً من الضمانات الاجتماعية والصحية.

النقطة الثالثة تتعلق بغياب الأرقام والإحصاءات الحديثة، فمعظم الأرقام المستخدمة ترجع إلى سنوات عديدة سابقة، مما يقلل من فرص الباحثين في الاستفادة من مؤلف لا يقلل من قيمته ما سقناه من ملاحظات، ربما كانت مصيبة وربما كانت عكس ذلك.

سياسة

المهمشون والسياسة في مصر

تأليف: أماني مسعود الحديثي
الناشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1999، 300 صفحة.
مراجعة: محسن خضر*

الهامشية السياسية هي محور هذا الكتاب. ولعل الدراسات الأنثربولوجية والسوسيولوجية كان لها نصيب الأسد في دراسات العشوائيات، والمناطق الهامشية في مصر، إلا أن دراستها من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي هي الزاوية الجديدة التي يضيفها هذا الكتاب.

وإذا كان أحد أهداف هذا الكتاب هو تحليل الدور السياسي لسكان المناطق الهامشية وفقا للمنظور الهندسي المعماري فإن أحد أهدافها النظرية يتضمن تأصيلاً نظرياً لمفاهيم التهميش واقترابات وتطورات هذه الاقترابات على ضوء تطور مفهوم التنمية الذي أصبح يأخذ على عاتقه مهمة إحياء البعد الأخلاقي للاقتصاد، والاهتمام بقضايا التوزيع، وإعطاء مزيد من الاهتمام للفقراء، والتشجيع على المشاركة الشعبية التلقائية لهم لتمكينهم من تعظيم منافعهم من النظام السياسي، وذلك بإيجاد مداخل جديدة للقوة لهم، وباعتبار أن التهميش يعني الحيلولة من دون حصول الفقراء على مزيد من مداخل القوة.

إن إعادة اختبار مفردات ثقافة الفقر سياسياً على سكان العشوائيات في مصر يمكن أن ننظر إليها على أنها هدف تحقق بشكل بارز كما طمحت المؤلفة.

إلا أننا يمكن أن نختلف مع المؤلفة في قصر الهامشية الحضرية على سكان العشوائيات وإهمال الهامشية الاجتماعية التي تشير إلى أن انخفاض حظوظ

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) أصول التربية، جامعة عين شمس، مصر.

الملايين من المواطنين من سكان الريف والمدن على السواء من الثروة القومية يوسع من مفهوم «الهامشية»، ولايقصرها على البعد الحضري فحسب.

وقد سبق للمراجع أن نبه إلى خطورة ظاهرة «الانفجار الحضري» في أكثر من دراسة في بداية التسعينيات، وأشار إليها باعتبارها مصدر التوتر الاجتماعي القادم في المجتمع المصري لما تشكله من مستودع متجدد للقلاقل والضغوط الاجتماعية التي تجعلها قابلة للانفجار المحتمل في أي وقت، ولا سيما أنها تضم شرائح عريضة من الشباب الذين يشكلون أهم شرائح الاحتجاج الاجتماعي.

ولعل مما يزيد من أهمية دراسة هذه المناطق ما ستحدثه سياسات التقنين والتكيف الهيكلي من توسيع كتلة الفقراء في المجتمعات التي تتبنى ما يسمى تجاريا «الإصلاح الاقتصادي». وقد أشارت الإحصائيات في مصر إلى تزايد معدلات الفقراء «الفقر المدقع» إلى 21٪ إضافة إلى حوالي 8٪ يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما يستدعي مزيداً من الدراسات الأكاديمية حول آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على (عولمة الفقر) في مجتمعات العالم. وفي حين تعيد المدرسة الوظيفية الفقر إلى السمات الفردية ومسؤولية الفرد عن فقره، فإن التحليل الماركسي يرجع الفقر إلى حتمية المسار الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي، فالبطالة والفقر والحرمان مفردات حتمية للنمو الاقتصادي غير المتكافىء، في حين يشير الماركسيون الجدد إلى مسؤولية الدولة عن فقر الفقراء؛ لأنها دولة ضعيفة غير قادرة على بلورة تفضيلاتها ومنحازة دائماً لتفضيلات الطبقة المسيطرة اقتصادياً وتتجاهل تفضيلات الفقراء الضعفاء.

ويرى البنائيون Structuralists أن الفقراء ضحايا نظام اقتصادي يفتقر إلى العدالة ويؤدي إلى عدم المساواة ويولد لدى المواطنين شعوراً بالعجز، وهم ضحايا لأنهم محرومون من كافة الخدمات والتسهيلات باعتبار الدولة أداة في يد الطبقة المسيطرة. تنطلق الباحثة في دراستها للتهميش من مفهومين: القوة والتمكين، ووفقاً لمفهوم التمكين فإن القضاء على الفقر والتهميش يستلزم أن يكون لدى الفقراء القوة لدفع النظام لاستحضار حاجاتهم والعمل على تحقيقها أكثر من الاهتمام باحتياجات وتحقيق رغبات النخبة الغنية فقط.

وتطرح المؤلفة مفهوماً ثالثاً للتحليل هو مفهوم (اقتراب الأحقية)، إذ يشير هذا المفهوم إلى أحقية الإدارة المباشرة للموارد في الدولة، وأحقية المؤسسات، وأحقية الدولة المنظمة يتم بمقتضاها تحويل ادعاءات الفرد إلى أمر واقع.

من أهم فصول الدراسة الفصل الخاص بعشوائيات مصر، التاريخ والدور، وقد حصرت سمات الأحياء العشوائية في مصر فيما يلي:

أولا: افتقارها إلى المرافق العامة.

ثانيا: جماعية الحياة داخل هذه الحياة. ووضع يدها على الأراضي التي تعيش فوقها.

ثالثا: توافر حد أدنى من التنظيم يكفل اختيار ممثلين عن هذه الجماعة للتعامل مع السلطات الحكومية.

رابعاً: وجود إذن مسبق من قادة هذا الحي قبل الانضمام إليه وسعي الأفراد الدائم للحصول على اعتراف الحكومة بملكية هذه الأرض.

خامساً: سعي القادة المحليين في هذه الأحياء للحصول على مزيد من المخرجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الأحياء، حتى لا يفقد هؤلاء القادة نفوذهم السياسي.

سادساً: كلما زادت المنطقة انصهاراً في المجتمع الأكبر فقدت سمتها العشوائية.

ومن الإحصائيات اللافتة أن 60٪ من المجتمعات العشوائية أقيمت خلال الثلاثين سنة الأخيرة في مصر. ويقدر عدد المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى وحدها بنحو 171 منطقة: القاهرة (79 منطقة)، الجيزة (32 منطقة)، القليوبية (28 منطقة). ويبلغ إجمالي نسب العشوائيات إلى سكان القاهرة 36٪، و62٪ من سكان الجيزة، و46٪ من سكان القليوبية، و34٪ من سكان الاسكندرية.

إن المؤلفة تلقي بمسؤولية هذه العشوائيات صراحة على أجهزة الدولة (إذ تعتبر العشوائيات إفرازا لغياب البعد المكافئ في التنمية القومية، فالدولة منذ البداية غضت طرفها عن تزايد معدلات الهجرة الداخلية، ولم تتخذ إجراءات رادعة لتدبير المساكن اللازمة لعمال المناطق الصناعية الجديدة، كما لم تردع المعتدين على الأراضي الزراعية).

وتقيم المؤلفة سياسات الدولة تجاه المناطق الهامشية، إلا أن المؤلفة لا تتخذ موقفاً واضحاً من مدرستين تجاه العشوائيات: تركها وتصفيتها أو التدخل من أجل تطويرها. ومن الأجزاء الضعيفة في الكتاب التقويم النظري للدور السياسي للمهمشين في مصر حيث اعتبرتهم أدوات للعنف فحسب. وبالنسبة إلى الدراسة الميدانية فقد استخدمت الباحثة ثلاث أدوات: الاستبيان والملاحظة والمقابلة، وطبقتها على سكان أحياء عرب الحصن بالمطرية والمنيرة الغربية بإمبابة من المناطق الهامشية في القاهرة الكبرى.

ومن نتائج الدراسة الميدانية فيما يخص تصور سكان العشوائيات للآخر (الأغنياء – الحكومة) يتضح ارتباط الغنى لدى بعض سكان العشوائيات باللصوصية والاستغلال، إذ أكد 39,30٪ من حجم العينة الكلية أنهم ليسوا أغنياء لأنهم ليسوا لصوصاً أو مستغلين، فإذا ما أضفنا أن 22,3٪ من حجم العينة أكدوا أن الغنى يرتبط بالمحسوبية والواسطة لاتضح أن 51,3٪ من حجم العينة الكلية يعني المحسوبية والرشوة واللصوصية والاستغلال.

أما عن الحكومة فقد تأكدت صورتها التنفيذية لدى نحو 64,3٪ من حجم العينة الكلية الذين اختاروا رجال الحكم كمفهوم للحكومة بفارق 40٪ من حجم العينة الكلية ممن اختاروا الثراء لمفهوم الحكومة.

وفيما يتعلق بتقييم أداء الحكومة أكد 45٪ من حجم العينة أن الحكومة ساعدت منطقتهم على التحسن والتطور، في حين أكد 21٪ أن الجماعات الإسلامية كان لها دور في المساعدة.

أما عن هدف الحكومة من تطوير المنطقة العشوائية فقد أكد 39,3٪ من حجم العينة الكلية أن الهدف من ذلك التطوير هو صورة المنطقة عند زيارة مسؤول كبير، أو لمحاربة الإرهابيين: 29,3٪، أما اختيار مصلحة الوطن فلم يحظ سوى بـ 10,5٪ فقط كهدف للتطوير، وأشار 51٪ من حجم العينة إلى أنهم يحبذون تغيير الحكومة.

وأشارت الإجابات إلى ارتفاع درجة الاغتراب الاجتماعي لدى مفردات المنطقة وعدم قدرتهم على التواصل مع الآخر خارج المنطقة.

وبينت الدراسة مؤشرات الاغتراب السياسي في التعامل مع المصالح الحكومية أو انخفاض درجة الرضا على الخدمة المقدمة، وتأثرهم بالتغيير في سياسات الحكومة لصالحهم، ويتفاءل بالمستقبل غالبية سكان العشوائيات مقابل انخفاض نسبة التشاؤم. وفي حين تتعامل عينة البحث مع المؤسسات الحكومية بنسبة 57,8٪ تتضاءل نسبة من لا يتعاملون مع هذه المؤسسات إلى 37,1٪.

ومن أخطر ما كشفت عنه الدراسة أن نسبة 21٪ من حجم العينة هم القابلون للتعبئة والانخراط في أعمال العنف ضد الحكومة.

ويبقى أن يستفيد المسؤولون من نتائج هذه الدراسة في تعاملهم المستقبلي مع هذه المناطق حتى يمتد الحوار بين جهات البحث الأكاديمي والإدارة التنفيذية، وإلا ستظل الإدارة الحكومية تحرث في البحر.

علم نفس

الاغتراب والتطرف نحو العنف
(دراسة نفسية اجتماعية)

تأليف: محمد خضر عبدالمختار
الناشر: دار غريب، القاهرة، 1998.
عرض: عبداللطيف محمد خليفة*

يعد العنف والعدوان ظاهرة بشرية عرفها الإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى ليعمر الأرض، وذلك عندما قتل قابيل أخاه هابيل، إرضاء لشهوته وطاعة لنفسه. ومنذ ذلك التاريخ تعددت مظاهر العنف وتنوعت واشتدت آثارها.

وانشغل المفكرون والفلاسفة منذ وقت بعيد بتفسير سلوك العدوان والعنف، وانقسموا في ذلك إلى فريقين: أحدهما يرى أنه سلوك غريزي، وأن الإنسان شرير بطبعه، ويرى الفريق الثاني أن الإنسان خير بفطرته، وأن العدوان سلوك مكتسب اجتماعياً. وعندما أرسل «أينشتاين» إلى فرويد – بعد الحرب العالمية الأولى – يسأله عن الطرق التي يمكن للإنسان من خلالها أن يتجنب أهوال الحرب، وما يمكن أن يقدمه التحليل النفسي وعلم النفس في مجال الوقاية من اشتعال الحروب مستقبلاً، كان «فرويد» شديد التشاؤم في إجابته عن «أينشتاين»، فذكر له أن الميل إلى التخريب والعنف نزعة غريزية في الإنسان، ومن ثم يصعب الحد من هذه الغريزة، وفي مقابل ذلك نجد أن البعض – أمثال وليام ماكدوجل – يرى إمكانية تهذيب غريزة حب القتال. كما أوضحت الباحثة الأنثروبولوجية «روث بندكت» – أن الحرب ليست تعبيراً عن غريزة القتال، مستشهدة في ذلك بأن بعض القبائل – مثل الإسكيمو – لا يعرفون معنى الحرب ولا يمارسونها.

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

وبات العدوان في العصر الحديث ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار، تكاد تشمل العالم بأسره. ولم يعد قاصراً على الأفراد، بل اتسع نطاقه ليشمل بعض الجماعات في إطار المجتمع الواحد، بل بعض الدول والحكومات، وهو ما يلاحظ في مختلف أشكال العنف والإرهاب والتطرف، التي تسود مناطق كثيرة من العالم حاليا، وأصبحت صوره أكثر شدة وحدة وتكراراً.

لذا تزايدت في السنوات الأخيرة الدراسات والبحوث التي تتناول وصف بعض أنواع العنف والعدوان وتفسيرها، وأساليب التحكم فيها.

والدراسة التي نعرض لها محاولة لفهم وتفسير ظاهرة التطرف نحو العنف على ضوء الاغتراب، والتي قدمها المؤلف في كتابه الذي يقع في 255 صفحة، وينقسم إلى بابين: اختص أولهما بالإطار النظري، وعرض الآخر للدراسة الميدانية ونتائجها.

ويعرض الباب الأول للإطار النظري للدراسة في أربعة فصول، ناقش الفصل الأول مشكلة الدراسة، حيث ربط الكاتب بين الاغتراب والعنف موضحاً أنه عندما يغترب الشباب يواجه خيارات ثلاثة هي: الانسحاب من الواقع، والرضوخ والاستسلام للنظام القائم والتعاون معه قهراً، والتمرد الفردي أو العمل الثوري. وأوضح المؤلف أن البحث يسعى إلى تحديد ما إذا كان الفرد المغترب عنيفاً أم هو انسحابي سلبي، وهل الفرد العنيف مغترب أم أنه يسعى إلى العنف محاولة منه للتغلب على مشاعر الاغتراب.

واعتبر الكاتب أن مظاهر الاغتراب (المتمثلة في «الأنامالية» – التبلد – الانعزال – العجز – الوحدة – الانفصال – اللامعيارية – التشيؤ..... الخ) تعتبر مدخلاتٍ للآفات المرضية التي تزايدت في الآونة الأخيرة، مثل انتشار تعاطي المخدرات، والتطرف والإرهاب الديني والسياسي، والعنف والعدوان.... الخ.

وجاء الفصل الثاني بعنوان سيكولوجية الاغتراب، وعرض فيه المؤلف للجذور الفلسفية لمفهوم الاغتراب، وكيف أن المحاولات الفلسفية التي مر بها هذا المصطلح كانت القاعدة الأساسية التي ولد وترعرع فيها عبر مراحل زمنية متتالية، لدى عديد من الباحثين بدءاً من منتصف القرن العشرين. وأشار المؤلف إلى الكيفية التي أُخضع بها هذا المفهوم للقياس النفسي، ثم عرض لعدة أنواع من الاغتراب: الاغتراب السياسي والنظريات المفسرة له، والاغتراب الاقتصادي، والاغتراب

النفسي، والذي اعتبره شكلاً من أشكال الانفصال عن الذات أو الآخرين، حيث يشعر الفرد بالعجز واليأس والقلق واللامبالاة والانسحاب والتبلد، وغيرها من المشاعر السلبية التي تهدد هويته وكيانه.

وتناول الفصل الثالث العنف بوصفه ظاهرة نفسية اجتماعية. وناقش فيه المؤلف ما إذا كان العنف غريزة إنسانية أم أنه سلوك متعلم من خلال البيئة المحيطة. وانتهى إلى أنه سلوك متعلم تسهم التنشئة الاجتماعية في تكوينه وتشكيله، إضافة إلى عدة عوامل أخرى، مثل الحرمان النسبي (حيث التفاوت المدرك بين توقعات الأفراد القيمية وقدراتهم)، والإحباط ومشاعر الانسحاب والاغتراب، جميعها تؤثر بشكل أو بآخر في ظاهرة العنف والعدوان. وأوضح المؤلف أن هناك عدة عوامل تسهم في العنف السياسي بوصفه ظاهرة عالمية، منها نقص المشاركة في اتخاذ القرارات، ورفض التبعية السياسية، والفراغ السياسي لدى الشباب، وعدم الاعتراف بالنظام السياسي القائم. وربط المؤلف بين الاغتراب السياسي والتمرد والعنف والشعور بالظلم.

وقدم المؤلف في الفصل الرابع عرضاً للدراسات والبحوث التي تناولت العنف والاغتراب، وما توصلت إليه من نتائج، وذلك على ضوء تقسيمه لها إلى ثلاثة أقسام: اختص أولها بالدراسات التي تركزت على قياس الاغتراب، وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والسياسية. وتناول القسم الثاني الدراسات التي اهتمت بالعنف، من حيث هو ظاهرة تلقائية/ جماعية، وعلاقته بوسائل الإعلام، والعوامل المؤدية إلى العنف. أما القسم الثالث والأخير من الدراسات فتركز على العلاقة بين الاغتراب والعنف.

أما الباب الثاني من الكتاب فجاء بعنوان: الدراسة الميدانية ونتائجها، واشتمل على ثلاثة فصول. وعرض المؤلف في الفصل الخامس منها للإجراءات المنهجية للدراسة، وفيه أوضح المنهج المستخدم، والفرض العام للدراسة والمتمثل في وجود علاقة سالبة أو موجبة دالة بين الاغتراب والعنف، كما عرض لمفاهيم الدراسة وهي: الاغتراب، والعنف، والتطرف. أما عينة الدراسة فتكونت من 337 مبحوثاً من الذكور: 226 مبحوثاً من وجه قبلي (صعيد مصر)، 111 مبحوثاً من القاهرة، تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنة، من مستويات تعليمية ومهنية مختلفة. واشتملت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة على مقياسين هما مقياس الاغتراب، ومقياس العنف.

وفي الفصل السادس من الكتاب عرض الباحث لنتائج هذه الدراسة، فيما قدم في الفصل السابع مناقشة عامة لهذه النتائج. وبوجه عام كشفت هذه الدراسة عن عدة نتائج مهمة، كان من بينها أن العلاقة بين الاغتراب والعنف علاقة دالة سالبة – بالنسبة إلى شرائح عينة الدراسة – ما عدا شريحة الفلاحين، فلم تصل هذه العلاقة السالبة إلى مستوى الدلالة الجوهرية. وعزا الباحث ذلك إلى الظروف الاجتماعية والبيئية التي يعيشها أفراد هذه الشريحة، حيث النظام السكوني المقفل، فالحياة الزراعية حياة بسيطة وبدائية ويغلب عليها الطابع الروتيني.

وعلى الرغم من أن هذه العلاقة تبدو مقبولة، فإن فحواها يدل على أن العنف محاولة للتغلب على الاغتراب، كما أن مشاعر الخضوع والاستسلام قد تقود الفرد إلى الانفجار ومحاولة قهر العبودية والاستسلام بالتدمير والتخريب والعنف. وانتهت هذه الدراسة إلى أن مشاعر الاغتراب أكثر انتشاراً بين شرائح (الطلاب – المدرسين – الخريجين – الموظفين) مما يؤكد أهمية التعليم ودوره المؤثر في وعي هذه الشرائح، كما أن المثقف أكثر اغتراباً نظراً لوعيه بما يدور حوله من تناقض وصراع، في حين انخفضت مشاعر الاغتراب لدى شريحة الفلاحين، تليها شريحة الحرفيين، مما يبين أن البيئة والحرفة وطبيعة العمل تؤدي دوراً مهماً في تشكيل وعي الأفراد وشخصيتهم. وأظهرت النتائج أن شريحة الحرفيين والفلاحين أكثر عنفاً من باقي الشرائح.

وتبين أن أفراد الوجه القبلي أكثر عنفاً من الأفراد الذين يعيشون في القاهرة، في حين تزايد الاغتراب لدى أبناء القاهرة عن أبناء الصعيد.

وبوجه عام يعد هذا الكتاب الذي نعرض له من الكتب المهمة التي يحتاج إليها القارىء العربي، فهو يسد ثغرة في مجال الدراسات النفسية، ويعالج قضية في غاية الأهمية والخطورة، وهي قضية العنف والاغتراب. وقد عالجها الباحث بشكل علمي ومنهجي دقيق. ومع ذلك فإن هناك بعض الملاحظات التي تؤخذ على الدراسة التي يتضمنها هذا الكتاب، منها أن الباحث عرض لأنواع مختلفة من الاغتراب، من دون أن يربط بينها باعتبارها تمثل توجهات نظرية تتكامل مع بعضها بعضاً في إطار عام يسهم في تفسير ظاهرة العنف في علاقتها بالاغتراب. كما خلص الكاتب إلى اعتبار العنف ظاهرة نفسية اجتماعية وأنه ليس غريزة فطرية، وهو استنتاج معقول له ما يسوغه، وكان من الأجدى أن يعرف بشيء من التفصيل للتوجه البيولوجي والدراسات

التي أجريت في هذا المجال، حتى يبرز دور العوامل البيولوجية مقابل العوامل الاجتماعية والثقافية. لوحظ أيضاً أن الباحث لم يقدم في مناقشته للنتائج شيئا عن التحليل العاملي الذي عرض لنتائجه في الجزء الخاص بالأدوات المستخدمة في دراسته، وهي نتائج في غاية الأهمية تكشف عن الأبعاد التي ينتظمها كل من العنف والاغتراب. ويؤخذ على المؤلف أيضاً عند مناقشته لنتائج الدراسة – أنه اكتفى بنتائج دراسته، ونتائج الدراسات الأخرى التي أجريت في هذا المجال، ولم يمتد إلى محاولة تفسير نتائجه على ضوء النظريات المختلفة التي عرض لها، مثل نظرية المساوىء الاجتماعية، ونظرية الفشل الشخصي، ونظرية العزلة الاجتماعية، ونظرية الحرمان الاجتماعي. وكان من الممكن أن تسهم هذه النظريات في تفسير ما توصل إليه الباحث من نتائج بشكل أفضل يزيد من أهمية البحث وفائدته المرجوة.

وهذه الملاحظات لا تقلل بأي حال من الأحوال من أهمية الدراسة التي قدمها المؤلف في كتابه، ولا نزال في حاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية بوجه عام والنفسية بوجه خاص، لفهم سلوك العنف والعدوان وتفسيره، وإمكانية التحكم فيه والتنبؤ به. فسلوك العنف أبعاده كثيرة وشديدة التداخل والتعقيد والتركيب، والكشف عن هذه الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية من شأنه التقريب بين أصحاب القرارات من القيادات السياسية والاجتماعية والعلماء، سعياً نحو تحقيق الأمن والسلام بين البشر جميعاً.

الذكاء الوجداني

تأليف: دانيال جولمان

مراجعة: عادل شكري محمد كريم*

يتكون كتاب الذكاء الوجداني Emotional Intelligence تأليف دانيال جولمان Daniel Goleman من خمسة أجزاء و(16) فصلا وخمسة ملاحق إضافة إلى فهرس منفصل، ويقع في 413 صفحة. تدور الأجزاء الخمسة حول المخ الوجداني

* أستاذ مشارك (Associate Professor)، كلية التربية للمعلمين، سلطنة عمان.

وكيفية نموه، وطبيعة الذكاء الوجداني وتطبيقاته، والأمية العاطفية والمعرفة الوجدانية، وعرض لعديد من النماذج والبرامج الخاصة بتحسين المهارات الوجدانية والقدرات الاجتماعية.

ويتناول الكتاب عددا من العناصر، منها الانفعالات والنمو العاطفي وجذور التعاطف وكيفية كشف التعاطف، والحياة من دون تعاطف والتحليل العصبي للتعاطف والعدوى العاطفية، والذكاء الوجداني وأهمية العواطف بالنسبة إلى الصحة والقوة الشافية للدعم الوجداني، واكتساب أساسيات العاطفة، وانقراض العواطف، وأبجدية الذكاء الوجداني وإعادة التعليم الوجداني لذوي الاضطرابات التالية للصدمة، والمخ الانفعالي والمخ التفكيري والأمية الوجدانية وتعلم العواطف، وبرنامج الوعي الذاتي الوجداني وخصائص العقل الوجداني. كما تناول أنواع الذكاءات المتعددة، مثل الذكاء الاجتماعي والشخصي والوجداني والتحصيلي والجماعي. واستعرض الحالة المزاجية والاكتئاب والإحباط والتفاؤل والتشاؤم والضغوط والتعاسة والابتهاج والوحدة والغضب والخوف والقلق والمشاعر العدوانية.

واهتم المؤلف بالجانب التطبيقي للذكاء الوجداني، مثل كيفية التدريب على بناء صداقات ناجحة، وأهمية (وكيفية) استخدام الذكاء الوجداني في العلاجات الطبية وإدمان المخدرات والكحوليات واستمرار الحياة الزوجية وترويض المشاعر وتحسين المهارات الوجدانية وتحسين القدرة الاجتماعية وحل الخلافات وتحسين مهارات العمل والعلاقات وفنون التعامل الاجتماعي وإعادة التعليم الوجداني... إلخ.

يستعرض هذا الكتاب الذكاء الوجداني من خلال الحديث عن ماهية الانفعالات، والفرق بين عقلين هما العقل الوجداني أو المخ الوجداني، والعقل التفكيري أو المخ المفكر، وجعل الأول سابقاً على الثاني، وأنه كلما زادت كثافة الإحساس وتركيزه زادت سيطرة العقل العاطفي بلا فاعلية للعقل المفكر، ودوره يأتي بعد ذلك عندما يقوم بتنقية هذه الأحاسيس، ولكن يعمل العقلان عادة في انسجام دقيق لقيادتنا عبر الحياة، وهناك توازن بينهما.

ثم يتناول المؤلف ما أسماه الاحتياج العاطفي وجذور التعاطف والأمية

العاطفية، ولحظات الانفجارات العاطفية، ويعتبر أن النخاع الشوكي هو أساس العواطف كلها، وهو كذلك الحارس العاطفي ومركز الذاكرة العاطفية، وهو الذي يعطينا الإحساس بالحب أو الكره، بل قد يرسل أحياناً رسائل قديمة وعاجلة ومهجورة تجعل الفرد يتصرف في إطار هذه الرسالة العاجلة.

ويرى أن العقل لا يستطيع أن يعمل بكفاءة من دون الذكاء الوجداني، وهو نتاج تفاعل بين النظام العضوي والقشرة العصبية والنخاع المستطيل والفصوص الأمامية للمخ، وكلما نجح التفاعل زاد مستوى الذكاء الوجداني والقدرة العقلية، وأن للذكاء الوجداني مجموعة من الخصائص، مثل القدرة على إثارة الذات، والثبات في مواجهة الإحباطات، والتحكم في المشاعر، وضبط الحالة المزاجية، ومنع الضغط من التأثير على التفكير، والتمسك بالأمل.

ويتحدث المؤلف عن أنواع الذكاءات المتعددة ونظرية الذكاء المتعدد لجاردنر، ونظرية الذكاء العاطفي الوجداني «لبيتر سالوفي وجون ماير»، ويستعرض تعريف «سالوفي» للذكاء الوجداني. ويشير إلى أنه يتكون من خمس نقاط هي معرفة عواطف الشخص (الوعي بالذات)، التحكم في المشاعر، إثارة الذات وتحميسها، معرفة مشاعر الغير، التعامل مع العلاقات.

ويحلل المؤلف بعض الانفعالات، مثل الغضب والقلق والحزن والاكتئاب والحالة المزاجية، ويتحدث عن تأثير الضغط العاطفي والتشوشات الاجتماعية في الحياة العقلية، وعن ضعف العلاقة بين الذكاء الوجداني والذكاء الأكاديمي «التحصيل». ويرى أن الحالات المزاجية السيئة تنحرف بنا في اتجاه سلبي، مما يجعلنا نتفاعل بخوف وحذر فتعوق التفكير الصافي. وتحدث عن حالة التدفق التي ينساب فيها كل شيء من دون إرادة، وهذه الحالة من أنواع الذكاء الوجداني.

ويستعرض المؤلف بعض الجوانب التطبيقية المهمة للذكاء الوجداني في مجال الحياة الزوجية والعمل والإدمان والجريمة والتعلم والتعليم..إلخ. ثم يعرض في النهاية لعلم الوعي الذاتي إضافة إلى برامج لتنمية المهارات الوجدانية وحل الخلافات والتعلم الاجتماعي والوجداني... وغير ذلك.

ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها

تأليف: علي عسكر
الناشر: دار الكتاب الحديث، الكويت 2000، 262 صفحة.
عرض: فريح العنزي*

يتناول هذا الكتاب ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها تحت عنوان الصحة النفسية والبدنية في عصر التوتر والقلق، ويشتمل على سبعة فصول ويقع في (262) صفحة من القطع المتوسط. يناقش الفصل الأول مفهوم الضغط النفسي، والخبرات الحياتية، وأبعاد الضغط النفسي ودراسة لبعض الرواد في مجال الضغوط فضلا عن رسومات وأشكال معبرة عن إدراك الفرد للمثيرات التي يتعرض لها. وينهي المؤلف الفصل الأول باختبار عن ردود الفعل من وضع (Truch, 1980)، ويتكون الاختبار من 18 عبارة تتناول مشاعر الضغط والتوتر النفسي للمفحوص.

وينتقل الباحث إلى الفصل الثاني متناولا فيه البعد الفيزيولوجي للضغوط، حيث يستعرض أعراض الضغوط مثل الأعراض الجسمية، والانفعالية، والفكرية أو الذهنية والأعراض الخاصة بالعلاقات الشخصية، ويردف ذلك بالأجهزة الحيوية المرتبطة بالضغوط مبيناً أهمية الجهاز العصبي في جسم الإنسان، وبخاصة القسم المعروف بالجهاز العصبي المركزي The Central Nervous System الذي يشتمل على الدماغ والنخاع الشوكي اللذين يتمركز فيهما معظم الخلايا العصبية الموجودة في جسم الإنسان، والقسم الآخر هو الجهاز العصبي الفرعي أو الخارجي The Peripheral Nerrous System. ويبين الباحث أهمية جهاز الغدد الصماء، الجهاز المنظم الآخر الذي يعمل مع الجهاز العصبي لحفظ حالة التوازن عند الإنسان.

ويبرز عنواناً يتناول ضرورة الاستماع إلى الجسم، وهو تعبير مجازي كما يذكر، ويقصد به أن يستجيب الفرد للإشارات التي تصدر عن جسمه، وأن يقوم هذا

* أستاذ مشارك (Associate Prof.) ورئيس قسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الكويت.

الفرد بعمل يؤدي إلى التحكم في مصادر الضغوط السلبية للعودة إلى الحالة السوية.

ويتضمن الفصل الثاني تقديم مقياس متدرج للحمل الزائد والحمل المنخفض، والحالة المثالية من الضغط، ويدلل على ذلك في شكل مقتبس من مرجع علمي (Girdano et al 1997).

وينهى الفصل باختبارين هما اختبار ذاتي للإشارات المتعلقة بالضغوط، وهو مقتبس من (Sehnert, 1981) مع بعض التعديل من المؤلف، واختبار جودة الحياة وهو مقتبس من (Eliot 1994) مع بعض التعديل من المؤلف. والاختباران جيدان ولكن لم يوضح المؤلف الآلية التي من خلالها تمت عملية التعديل، حيث إن هناك محاذير علمية وضوابط يجب اتباعها حين يجري التعديل وفق البيئات الاجتماعية والتي تتفاوت من بيئة إلى أخرى.

وينتقل الباحث إلى الفصل الثالث متحدثاً عن العوامل النفسية الاجتماعية المسببة للضغوط، وتناول أربعة منها مبيناً تعريفها وأبعادها وأساليب التعامل معها من جانب الفرد. والعوامل هي التكيف، والإحباط، وزيادة الحمل، والحرمان الحسي، وضمن تلك العوامل كيفية التعامل مع كل منها. وختم هذا الفصل باختبارين ذاتي لطلبة المرحلة الجامعية، واختبار ذاتي لتحديد درجة الإحباط.

ولعل ما يؤخذ على المؤلف في الفصل الثالث هو اقتصاره على أربعة عوامل فقط، وكان يمكن أن يوسع دائرة العوامل النفسية والاجتماعية إلى أبعد من ذلك.

ومحتوى هذا الفصل لا يحقق إلا جزءاً يسيراً من العنوان الأساسي.

أما الفصل الرابع فقد تناول العوامل المهنية المسببة للضغوط، وعرف فيه العمل، والضغط في مجال العمل وعوامل تتعلق ببيئة العمل الاجتماعية والمادية (الفيزيقية).

واستعرض بإيجاز صراع تعارض الدور، وغموض الدور، وطبيعة العمل، وزيادة الحمل الوظيفي، وقلة الحمل الوظيفي، والدوام/المناوبة، والمسؤولية عن الآخرين، والمناخ التنظيمي/المؤسسي... إلخ. وأشار إلى البيئة المادية وعناصرها مثل الحرارة، والإضاءة، والضوضاء، وتصميم المكتب، ثم كتب عن الآثار المترتبة على الضغوط المهنية ووضع إطاراً تصورياً لها. وتناول المؤلف الاحتراق النفسي بوصفه مشكلة مصاحبة للضغوط. وضمّن هذا الموضوع اختباراً يقيس الاحتراق

النفسي. ووضع خطة لكيفية تفادي الاحتراق النفسي والأساليب الوقائية. وأنهى الفصل الرابع باختبارين أحدهما عن تحديد أعراض الضغوط المهنية، وهو مقتبس من (Davis et al 1997) مع بعض التعديل من المؤلف، والاختبار الآخر هو: حلل عملك الحالي، وهو مقتبس من Paul Sterens 1995 مع بعض التعديل من المؤلف. ونشير إلى المعايير التي تم على ضوئها التعديل لأهميتها السيكومترية والمنهجية.

وتناول الباحث في الفصل الخامس الشخصية والضغوط، موضحا ماهية الشخصية وتعريفاتها، وعلاقة الشخصية بالضغوط، واستعرض عدداً من سمات الشخصية مثل الصلابة النفسية، والكفاية الذاتية، والتفاؤل، ونمط «أ» من السلوك، ومفهوم الذات، والقلق. وأنهى الفصل بقائمة السلوك الاندفاعي، وهي مقتبسة من (Truch, 1980) مع بعض التعديل من المؤلف، واختبار نمط الشخصية وهو مقتبس من (Luthans, 1992) مع بعض التعديل من المؤلف.

ومن الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها في هذا الفصل وغيره من الفصول أفضلية استعانة المؤلف ببعض المقاييس العربية، والتي نعتقد أنها أكثر قرباً لسلوك القارىء العربي مع اهتمامنا كذلك بالمقاييس الأجنبية لمقاصد منهجية.

وانتقل الباحث في الفصل السادس إلى الأساليب الشخصية للتحكم في الضغوط. ومن يقرأ هذا الفصل سيتعرف إلى برامج تطبيقية في إعادة البرمجة الذهنية، والتصور الذهني والتي ينضوي تحتها التقييم الذهني، وإعادة ترتيب الأفكار، والتدريب أو الإعادة، وتمرين الأصابع الخمسة، ثم تناول الأساليب الذهنية البدنية التي تشمل التأمل، والاسترخاء التدريجي / التقدمي.

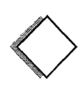
وضمّن الباحث عدداً من الأشكال والرسومات لتمارين الاسترخاء السريعة والضغوط والتنفس والطريقة المثلى في التدريب للتخلص من ضغوط الحياة. واستعرض الفصل الخامس النشاط البدني المنتظم، والمشي التأملي، والتغذية وأنهى الفصل باختبارين عن مدى الاستفادة من مزاولة النشاط الرياضي (وضع كاظم جابر 1997)، واختبار السلوك الصحي وضع (Truch, 1980) مع بعض التعديل من المؤلف.

وكان مسك الختام الفصل السابع الذي تناول الخصائص النفسية للأداء الأمثل (التحكم في الضغوط في المجال الرياضي). ويعد الفصل برنامجاً تطبيقياً في المجال الرياضي ويحتوي على موضوعات مهمة مثل التحكم في الاستثارة،

وأبرز الأساليب المستخدمة من قبل مستشاري التحكم في الضغوط والعائد الحيوي، والتوليد الذاتي، والإزالة المنتظمة للحساسية، والتوقف الفوري عن الاسترسال في الأفكار السلبية، والتصور الذهني. وفي النهاية أورد المؤلف طرق تفسير الاختبارات الذاتية الواردة في فصول الكتاب (مفاتيح التصحيح).

وفي النهاية نقول إن مزايا الكتاب كثيرة أهمها ترجمة ضغوط الحياة إلى أساليب يمكن مواجهتها إذا ما اتبعت طرائق مناسبة من قبل المختصين، وتوظيف المؤلف بعض الاختبارات الذاتية للكشف عن الضغوط ومصادرها.

ويعتبر الكتاب إضافة علمية قيّمة تشبع شغف القارئ العربي عن الضغوط التي تواجهه في عصر يسوده التوتر والقلق.



Political sciences

The Christian Right and its Impact on American Politics

*Abdullah J. AL-ghamdi**

Many political analysts argue that Christian Right groups are beginning to arise as a major religious and social force with enormous impact on the American political landscape. This shift however goes back to the late 1980s but it has become obvious since the 1994s election, during which time religious right groups have helped elect candidates to public office at local, state, and national level and have had considerable impact on several significant issues such as abortion, homosexuality, family values, prayers at school and the US support of Israel.

This study attempts to analyze the reasons behind this shift toward religious values in the United States and its possible consequences on American politics. In doing so the study focuses on one of the most active organizations of the Christian Right, the Christian Coalition, which is founded and led by the evangelist and politician Pat Robertson.

Keywords: Christian Fundamentalism, Christian Right, Christian Coalition, Feminist Movement Liberalism, Human Secularism, Anti-Abortion Movement, Family Values, Born Again Christian, Evangelical Leaders, Moral Majority, Battle of Armageddon, New Deal Program, Televised Church, Republican Party.

* Associate Professor, Department of Political Science, King Saud University, K.S.A.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 3 - Autumn 2000, pp 7 - 41.

Economics

Privatizatoin and its Impacts on the National Workforce of Kuwait

*Awadh Al-Enezi**

This study investigates the relationship between privatization and the employment of the Kuwaiti workforce, exploring possible means to contain the expected influences of this process. The study indicates that privatization is only one element of economic reform, or capitalist restructuring, programs which both the World Bank and the International Monetary Fund have called for since the late 1970s, and which developing countries are advised to adopt in their attempt to adjust distortions in their economies caused by the overwhelming government intervention.

Privatization is not only confined to the transfer of the ownership of enterprises management from public to private sector, but it refers to a comprehensive attitude to implement market laws and mechanisms. Privatization, however, is expected to affect the empoloyment of the national workforce. These effects wil vary according to the time horizon and the labor market status. This study, however, explores these effects, and outlines possible avenues to contain their negative implications.

Keywords: Privatization, Economic reform, Capitalist restructuring.

* Lecturer, Dept. of Public Administration., Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 3 - Autumn 2000, pp 43 - 63.

Sociology

Conduct Disorders among Kuwaiti Childern Living in Low-income Families

Hamed Al-Mutairi*

This study has a three-fold goal. Firstly, it seeks to determine the rate of conduct disorder among Kuwaiti childern who live in poor families. Secondly, it attempts to determine the role of gender in the severity of such disorder. Finally, it explores the association between the disorder and selected variables. The sample consists of 291 subjects selected randomly from the recipients of public assistance provided by the Ministry of Public Affairs. The findings of this study reveal that: 1) 3.5% of Kuwaiti children living in poor families suffer from conduct disorder at clinical levels; 2) Gender plays no significant part in conduct disorders, and 3) Conduct disorder correlates significantly with socio-economic stress, parental monitoring, parental responsiveness, and parental depression.

Keywords: Conduct disorders, Low-income families, Socio-economic disadvantage, Parental monitoring, Parental responsiveness, Social support, Depression.

* Assistant Professor, Dept. of Sociology, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 3 - Autumn 2000, pp 65 - 88.

Psychology

Shyness and Adjustment Across Cultural Study between Saudi University Students and Kuwaiti University Students

*Gomaa S. Youssuf**
*Abd El-Latif M. Khalifa***

This study aims at investigating the relationship between shyness and adjustment among two samples of university students in Saudi Arabia (N=320) and Kuwait (N=400).

The scales of shyness and adjustment were adminstered to the students in two countries.

The results revealed significant differences between the two groups. Saudi students had higher scores on shyness than Kuwaiti students, while Kuwaiti students obtained higher scores on adjustment than Saudi students.

The results also show a negative relationship between shyness and adjustment. No significant differences were found between males and females. Factor analysis for correltions between items of shyness on the scale produced seven factors among Saudi students and four factors among Kuwaiti ones.

Keywords: Shyness, Adjustment, University students, Cultural comparison, Factor analysis.

* Associate Professor, College of Education, King Saud University, K.S.A.

** Associate Professor, Dept. of Psychology, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences
Vol. 28, No. 3 - Autumn 2000, pp 89 - 120.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

أولاً: يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1990) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1990) و (Smith & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992، ص164) و (Jones, 1997, p. 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969, p. 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: وفق محمد العلي وعلي سمحان (1993، ص 52) فإن نتائجِ هذه التجارب...

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2) 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربيّة والإنجليزيّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليّات على أعضاء هيئة التدريس لكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيّة وآخر بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٥٠ نسخة مجّانا.

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الله العمر

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد : ٤ د.ك للمؤسسات : ١٢ د.ك

خارج الكويت : ١٢ دولاراً أمريكياً ٩٠ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد ٦ د.ك

توجّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالديّة رمز بريدي 72454 هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2000 Kuwait University, Council of Academic Publication　　ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site

http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/⁻JSS





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 28 No.3 Autumn 2000

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.